الطاهر عبد الله

نظرية الثورة
من ابن خلدون إلى ماركس

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً « موكيالي » بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى
نيسان (ابريل) ١٩٧٩

الاهداء

الى ذكرى ابن خلدون العظيم . . . املا في استعادة روح ومنهج يمكن ان يحركا البركة الآسنة للإقلاع من هوة التخلف والاستغلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للإنسان العربي .

الطاهر عبد الله

المحتويات

صفحة

مقدمة

يجوط الثورة العربية والثوار العرب هذه الأيام حالة من الخور والنكوص .

والحقيقة التي لا يمكن التهرب منها ، بالتأكيدات الطنانة ، أن هناك نزعة من التشكيك تغمر نفوس الثوار العرب ، إزاء ما يجري على الساحة العربية . ولعل هذه الحالة أن تكون وليدة جمود فكري وفقر في استيعاب المنهج الثوري العلمي لم يستطع أن يتكيف مع وقائع التغير والتطور المتسارع . ويبدو لي أن هذه الحالة النفسية والعقلية لا توفر أحداً منا ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ، وهي تعكس حالة ضياع وتشتت وتبدد وتردد داخل النفس والذهن ، وفي السلوك والعمل ، تهيمن على مجتمعنا في وطننا العربي ، وتبسط ظلالها على المثقفين العرب بصورة خاصة .

ويحسر بهذا القلق في نفوس شبابنا وجيلنا كل من عانى بإخلاص هموم المخلصين من أبناء أمتنا، وشاهد عن قرب ما يجري بين من تتطلع إليهم أمتنا على أنهم الطليعة الثورية . ولعل ذلك أن يكون دافعاً لنا إلى الانكباب على البحث عن أسباب هذه الحالة حتى يقضى على الداء من جذوره بطريقة علمية وجذرية ، وقد يفهم بعض المثقفين أو المناضلين أن في بعض كلماتي نقداً لهم أو هجوما عليهم وعلى ممارساتهم ، ولكن هذا النقد لا يستهدف الاتهام بقدر ما يستهدف المعرفة وتخطي ما نحن فيه .

وإن ذلك ليحتاج إلى يقظة ضمير وبحث عقلي وتفتح ووعي بالواقع وتحليل علمي له ، يتجاوز الخضوع للعبادة الصنمية للأشكال والألفاظ والممارسات ، وخلق واقع متوهم نتيجة لصنميتنا التي ألفناها واعتقدناها عنوان الثورية وشاراتها وسمتها ، أو ممارستنا التي يحتمل أن تكون قد نجحت أحيانا نجاحاً جزئيا ،

ضخمناه نحن واعتبرناه النصر الأكبر وأخذنا نتعبد له . . . والفشل الراهن والخيبات المتكررة تغذي هذه الصنمية للماضي القريب .

إن علينا أن ننظر إلى الواقع الراهن والحادث والمتغير والمتجدد نظرة تحليلية مسلحة بالمنهج العلمي حتى يمكن أن نتخلص من الأمراض التي ظهرت في كافة الأحزاب والمنظمات الثورية بل واستفحلت بين العاملين في الحقل العام في شتى أرجاء وطننا العربي ، وتلونت بألوان مختلفة مموهة في مختلف الأقطار العربية . . انتهازية عقائدية وقومية . . غروب للعقائدية القومية ، وشروق للمكيافيلية الاقليمية ، مع إصرار أحيانا على حمل لافتات من جثث ألفاظ العقائدية القومية . . . غموض في الرؤية ، عجز عن اتخاذ المبادرات الجديدة المستمرة ، استمراء الانشقاقات الفئوية ، بدلاً من المقدرة على جذب الجماهير إلى صفوفنا ، الخور الفكري قبل المسلكي ، وعجز القيادات ، وفقدان المقدرة على التحليل السريع الذي يكشف كل مظاهر الانحراف والتزييف حتى لا ينمو اليسار المزيف الذي يجهض الثورات عادة من داخل جدرانها ، ومن حيث لا يتوقع أن تهب رياح الخطر ، قبل أن تهزم من قبل اليمين الذي قامت الثورة للإجهاز عليه . . وبذلك يتقوّى اليمين المنظم المتماسك ويتعلم الدروس . . فهل كانت هذه هي محصلة نضالنا طيلة ربع قرن ؟!

وفي ظل هذا كان ما نشاهده اليوم ونعانيه من بؤس الممارسة السياسية للأنظمة العربية ، وتفاهة قياداتها ، وسفاهة إعلامها ، وقناع القومية والتحرر الذي تلبسه ودور التبعية والانحياز الذي تخفيه . ولذلك بسط التخلف الفكري ظلاله على الأوساط العربية المثقفة ، مما أصبح مدعاة عندنا للهرب من العمل النضالي من أجل تحديث وتثوير الفكر العربي من داخله ، وأخذنا نعتمد ونلجأ الى الحل السهل وهو الاكتفاء بترديد الألفاظ الثورية وشعارات الثورية والتقدمية .

والملاحظ أنه يسود في السبعينات لغة متقاربة من الشعارات والألفاظ الرائجة ، حتى أن النظم الرجعية صارت تتبارى في التكلم هي أيضا بألفاظ البلاغة الثورية .

وهذه ظاهرة غريبة من ظواهر السبعينات في وطننا العربي ، فكل النظم ، رجعية وتقدمية تتحدث لغة متقاربة حتى أصبحت مقاييس الفرز للنظم لا يمكن أن تتم إطلاقا اعتماداً على الاستنباط والاستشفاف لما وراء الألفاظ والخطابات التي تقال في

الإذاعات وتكتب في الجرائد ـ الحزبية أو الخاضعة للدول أو التي تموِّلها النظم ـ وإنما لا بد من التحليل للواقع والسلوك والمواقف العملية قبل تحليل الكلمات والخطابات ، لأن التضلع في علم البلاغة الثوري صار أمراً سهلاً ، له محترفوه ومزيفوه .

ولا شك أن هذا الفكر الجاهز المتقولب والميسور جعل الأمور تختلط على الذين لا يتسلحون بنظرية جدلية للواقع ، وإنما يكتفون بسلاح المبارزة اللفظية . . التي تخفي الواقع وتبعث الرخاوة الفكرية ، فتأخذ مظهر الواقعية (لا ثورية) والانسانية (لا قومية) ومقولة القبول بالأمر الواقع « لا واقعية » ، وحداثة (لا أصالة) . . . ويشدنا كل هذا حتى نقع ضحية لما هو وراء ذلك ، أي سيطرة وسيادة كاملتين للفكر الرجعي والممارسة الرجعية والتسلل الرجعي داخل الوعي العربي ، يحتوى الثورة ويخنقها ، ويجعلنا نقع في إسار منطق كلامي متماسك ومترابط ومجذر ومنفصل عن الواقع وغارق في التجريد والتعميم وينتهي الى أن يقدم لنا تحليلا وحلولا تكاد تكون هي حلول الأعداء لنا أو ما يريده الأعداء واليمين بالضبط .

إن مثل هذا الموقف نجده لدى الواقعيين « والمتعقلنين » ، الحكماء من دعاة الثورية الرصناء الذين ينصبون من أنفسهم شهوداً على الأحداث ويحلمون بأنهم صانعو الأحداث ، ويوظفون أنفسهم فلاسفة التبرير التعساء الذين تستأجرهم النظم الإقليمية بذهبها وسيفها ، بما تغدقه عليهم من مناصب ووجاهة ، أو تفتحه أمام أعينهم من سجون ومعتقلات ، فتحولهم سريعا إلى أدوات طيعة تتفانى في تبرير الممارسات السياسية البائسة للأنظمة العربية . . . مما يكسبهم بحق لدى جماهيرنا العربية ، التي تسلحت بالوعي عن حقيقة ما يجري من عجز وتخلف واستبداد ، لقب « منظري الهزيمة » . إننا كثيراً ما نقف عند الظواهر الخارجية في رؤيتنا للأشياء والأحداث دون ربطها بالقوى المحلية أو العالمية التي تسعى إلى تحريكها ، ودون النظر إليها نظرة شاملة ، فتتكون في أذهاننا تبعا لذلك مفاهيم غامضة أو غير حقيقية ونقع في قصور التفسير وخطأ التحليل والتقييم ثم نطلق التنبؤات والافتراضات السياسية والاجتماعية ، المرتجلة والوهمية ، وهذا من شأنه أن يفقدنا إرادة الحسم واتخاذ القرار أو يجرنا الى تحركات طائشة وفاشلة .

إن ظاهرة التخلف في الفكر العربي عامة وطاغية ومزمنة ، وهي تعبر عن نفسها

في سطحية الفكر السياسي وفي الممارسات السياسية اللامعقولة التي تدعو الى الدهشة والاستغراب والعجب ، وفي استعمال وسائل الاعلام المحتكرة من قبل سلطة الأنظمة العربية لتأكيد هذا النوع من الفكر الذي يفسد العقول ويحجب المقدرة على التفكير المبدع ويميت حس النقد لدى المواطن العربي ويخدره ويبلبله بالاستمرار في المغالطة وقلب الحقائق والكذب وجعل الأسود أبيض والأبيض أسود . كل ذلك في سبيل تبرير مواقفها وسياساتها والحفاظ على سلطانها .

إن الأمة العربية تعاني في المرحلة الحاضرة أزمة فكر حادة وتخبط وتزييف تتجلى في تخبط السياسة الداخلية والخارجية والدفاعية في معظم أرجاء الوطن العربي وفي العجز عن حل أية قضية من القضايا التي تجابهها أمتنا .

ومن هنا فإننا نحس أن علينا واجب إحداث تغيير نوعي في النهج الفكري الشائع في وطننا العربي ، ومسؤوليتنا في ذلك كاملة ، حتى يمكن أن نجتاز جدار الخواء الفكري الذي جعل الفكر العربي يتخلف عن قافلة الزمن . إن علينا أن نتحمل مسؤوليتنا في تصفية التخلف الفكري الذي هو في الأساس مظهر للتخلف العربي العام .

وإنا لنأمل أن تساهم هذه الصفحات التالية في إنارة درب من دروب هذا الطريق الشاق حتى نساهم في الاندفاع بركب الاقلاع من هوة التخلف ونكون اداة ايقاظ للجماهير العربية المستنيمة لكي تنطلق كالإعصار ، الحركة العربية الشعبية الجديدة التي سوف تبني أمة عربية موحدة جديدة بقيادة عربية شابة تتكون الآن فوق الربى والسهول العربية ويلوح حالياً في أفق وطننا العربي سناها .

الطاهر أبو القاسم
عبد الله

الفصل الاول
نظـــرية الثـــــورة
من ابن خلـــدون إلـــى ماركـــس

تستهدف هذه الدراسة محاولة عامة لاستجلاء العلاقة العضوية بين النظرة العلمية الاجتماعية والنظرية الاشتراكية العلمية ، بين نظرية الثورة ومسيرتها عبر التاريخ العلمي للمجتمع من ابن خلدون حتى ماركس في عصرنا الحديث ، تراث إنساني فكري علمي متصل ، يستشرف الثورية ويدين الإصلاحية والجمود .

وعندما نبحث حول ابن خلدون وحول ماركس ، فإننا نبحث في تيار واحد هو تيار « التأريخ العلمي » للمجتمع وتكوينه أو طبقاته ومناط السلطة فيه . وعلينا أن نأخذ من تراثنا منارة هادية تجعلنا نلج مطمئنين المياه العميقة في الفكر الأوروبي التي أحيطت في بلادنا بسحابات من التخويف والتشكيك واستثارة العواطف والحمية الدينية المزيفة والكاذبة والتي لا تمثل الوجه التقدمي للدين ، وإنما تعكس فقط الممارسات الرجعية باسم الدين ، وذلك كله لمحاولة عزلنا عن السباحة والتجديف في دماغ العصر الحديث وأعماق الفكر الأوروبي لنظل واقفين محوِّمين في المياه الضحلة لا نبرحها ، ولكي تظل أيضا الخيام منصوبة في أدمغتنا ، والجمال وحدها هي وسيلة تحركنا ، حتى وإن موّهنا على الخيام بأبنية لها مظهر ناطحات السحاب ، وحتى وإن تحركنا ماديا في داخل النفاثات .

سؤال حاسم . . . ومحاولة للاجابة

وقبل أن نبدأ في إجمال حديثنا السريع عن نظرية عبد الرحمن بن خلدون ومكانها من الفهم العلمي للمجتمع ، نود أن نطرح سؤالاً ، نعتقد أن أحداً من الباحثين قبلنا لم يحاول طرحه على هذا النحو المباشر من قبل . وهذا السؤال هو :

هل قرأ ماركس مقدمة ابن خلدون ؟

إن الكثير قد كتب حول أوجه التشابه والاختلاف بين « ماركس » و « ابن خلدون » . وكتب الكثير أيضا حول سبق ابن خلدون للنظريات الاجتماعية التي قال بها « أوجست كونت » أو « اميل دركهيم » . وبالرغم من هذا الكثير الذي كتب ، فإن أحداً لم يحاول أن يطرح هذا السؤال البسيط ويعمل على الوصول إلى إجابة حاسمة عنه .

وإننا نبدأ فنقرر ما نرجحه وهو أننا لا يمكننا أن نستبعد أن « ماركس » قد تعرف على « ابن خلدون » مباشرة حتى يقوم أمامنا دليل لا يدحض على أنه لم يقرأ « ابن خلدون » ، لأن الشواهد الأكيدة ترجح أمامنا هذا الاحتمال ، ولكننا لا نستطيع أن نجزم متى تعرف « ماركس » على « ابن خلدون » بالضبط .

ونقدم للقارىء هذه الوقائع التي عليه أن يتذكرها ويستعيدها معنا حتى يشاركنا هذا الذي نرجحه .

فمن المعروف أن أجزاء هامة من مقدمة ابن خلدون قد عرفت في اللغة الألمانية في مطلع القرن التاسع عشر ، فقد نشر على سبيل المثال في « المجلة الأسيوية » عام ١٨٢٢ مقال بقلم المستشرق « ج . ف هامر » يعرف بابن خلدون ومقدمته ويلقب ابن خلدون بلقب« مونتسكيو العرب » أي أنه كانت هناك بعض الدراسات عن مقدمة ابن خلدون في اللغة الألمانية بينما كان عمر « كارل ماركس » خمس سنوات ، وصدرت بعد ذلك بعض الدراسات عن « المقدمة » و « ابن خلدون » في اللغة الألمانية . ففي سنة ١٨٢٥ قام شولتز بدعاية قوية لمقدمة ابن خلدون ونشر مقالا في « المجلة الأسيوية » حول « المؤلف التاريخي الانتقادي الكبير لابن خلدون » دعا فيه الى طبع المقدمة وترجمتها بكاملها [١] .

وإذا نظرنا إلى اللغة الفرنسية . . . وجدنا مقدمة ابن خلدون قد حظيت بمزيد من الاهتمام . فقد ترجمت المقدمة بكاملها في الفترة من ١٨٤٤ إلى ١٨٦٢ ، وقام بهذه الترجمة الكاملة والدقيقة في نفس الوقت « دي سلان » ، ومعنى هذا أن الجزء الأول من ترجمة المقدمة ظهر في اللغة الفرنسية قبل صدور « البيان الشيوعي » بأربع

---

(١) راجع دراسات عن مقدمة ابن خلدون . تأليف أبو خلدون ساطع الحصري الطبعة الثالثة . القاهرة مكتبة الخانجي . ١٩٦٧ . صفحة ٢٥٠

سنوات تقريبا . ولقد كان هناك اهتمام شديد في الدوائر المثقفة الفرنسية بمقدمة ابن خلدون عام ١٨٥٨ أي في نفس العام الذي نشر فيه الشيخ نصري الهوريني في القاهرة أول طبعة عربية في بلد عربي لمقدمة ابن خلدون بل إن الطبعة التي صدرت بتحقيق « كاترمير » في باريس في منتصف القرن الماضي ما زالت أفضل من جميع الطبعات العربية لمقدمة ابن خلدون حتى هذا اليوم . ولا يعنينا أن نشير هنا إلى نوعية الدوائر الثقافية والسياسية الفرنسية التي كانت مهتمة بمقدمة ابن خلدون كأداة لا غنى عنها لفهم الشمال الأفريقي ، وارتباط ذلك باستعمار الجزائر وتونس فيما بعد ، وإنما يعنينا أن نقرر هنا أن كل من أراد أن يدخل الى قلب الشمال الأفريقي والمغرب العربي كان يتصور أنه لا يمكن أن يدخله إلا عن طريق باب يقف عليه ابن خلدون . وكل الذي يهمنا من هذا كله أن نؤكد أنه كان هناك اهتمام بابن خلدون في الدوائر المثقفة الفرنسية .

ومعقد الطرافة في ابن خلدون ليس هو تاريخه ، وإنما هو نظرته العلمية للمجتمع وتأسيسه علما جديداً للمجتمع ، وليس من المعقول بالنسبة لقارىءفهم وباحث علمي جاد مثل « ماركس » أو « انجلز » أن يفوته الاهتمام بهذا الحدث الثقافي ، سواء من نافذة اللغة الفرنسية أو نافذة اللغة الألمانية .

وهناك أمران آخران كانا لا بد أن يدفعاماركس إلى أن يهتم بابن خلدون ويتعرف عليه وهما : أولا : انشغال ماركس بدراسة نمط الانتاج الأسيوي ودراسته وحديثه عن البدو وطبيعة الحياة البدوية ، وثانيا زيارة ماركس للجزائر واهتمامه الشديد بمحاولة التعرف على تطور الملكية الزراعية في الجزائر وأشكالها المختلفة . وبالقطع والجزم ما كان يمكن أن يكون أمامه إلا مصدر واحد ووحيد وهو ابن خلدون . ولم يكن كارل ماركس بالباحث الغر الصغير الذي يترك المصدر الرئيس المتيسر والمترجم إلى اللغة الفرنسية ويتلقى معلوماته عن مصادر ثانوية . فهل يعقل بعد هذا الذي ألمحنا إليه باختصار ان لا يتعرف كارل ماركس على ابن خلدون ؟ وهل بقي لدى القارىء شك فيما نرجحه من تعرف ماركس على ابن خلدون ؟ أم يريد القارىء أن نثبت له دعوانا التي نرجحها عن طريق البحث عن مطالعات ماركس في مكتبته الخاصة أو في مكتبة المتحف البريطاني ؟

حقا إنهاالقضية جديرة بالجري وراء تحقيقها لحسم هذا الموضوع الهام والطريف

معاً . وأيضا لا يمكننا بالقطع أن ننسى أن ماركس كان قد قرأ هيجل ولا شك ، وعرف رأيه في الشمال الإفريقي وضرورة ربطه بأوروبا ورأيه في الشعوب الأفريقية . ورأي هيجل في الشعوب الأفريقية رأي بشع وبالغ العنصرية ، فالشخصية الإفريقية عن هيجل شخصية متخلفة ولا شيء فيها يمكن أن يتفق مع الإنسانية ، وهي شخصية تمتاز « بالاحتقار الكامل للبشرية »، « ويصل انحطاط قيمة الإنسان عند الإفريقيين إلى درجة لا تكاد تصدق »، و« المشاعر الأخلاقية عند الزنوج ضعيفة للغاية أو هي معدومة إن شئنا الدقة». . إلى آخر ذلك الهراء العنصري الذي كتبه هيجل عن الشعوب الأفريقية في كتابه « محاضرات في فلسفة التاريخ » . أما رأيه في الجزء الشمالي من إفريقيا الذي يقع على البحر المتوسط وعلى المحيط الأطلسي و « الذي توجد فيه الآن مراكش الحديثة ، والجزائر ، وتونس ، وطرابلس » والذي يقول عنه هيجل « لقد كان من الواجب ربط هذا الجزء من إفريقيا بأوروبا ، ولا بد بالفعل أن يرتبط بها ، ولقد بذل الفرنسيون أخيراً جهوداً ناجحة في هذا الاتجاه » ومن المعروف أن الكتاب كتب سنة ١٨٣٠ إبان الجهود الفرنسية لاحتلال الجزائر .

وعندما وطئت قدم ماركس أرض الجزائر كان لا بد له أن يستحضر هذا الذي قاله هيجل عن الشمال الأفريقي وعن الشعوب الافريقية ، وأن يحاول أن يتعرف على مؤرخ هذه الشعوب ، ولا بد أن يصل سمعه وهو في هذه الحالة اسم ابن خلدون .

●●●

ولكن . . بعد أن طرحنا هذا التساؤل الذي شغلنا والذي نعتقد أنه سوف يشغل كثيراً من الباحثين ، لنبدأ القصة من أولها ، مع التنبيه الأكيد على القارىء المولع بالتصنيفات بعدم التسرع في نسبة كاتب هذه السطور الى أي تيار سياسي ، فعرض القضايا بتعاطف لا يستلزم القناعة والإيمان . وإن كان ولا بد ، أن هناك قارئاً ما ، يبغي منا اعترافا صريحا وواضحا بعقيدتنا السياسية ، فإننا نؤكد لمثل هذا القارىء أننا لا ننطلق أبداً في كل ما نكتب إلا من منطلق أساسي علمي عقلاني هو وحده الذي نؤمن به وهو المنطلق القومي الوحدوي العربي في البداية والنهاية ، الذي نناضل من أجله ونقدم راضين فرحين دماءنا قربانا على مذبحه حتى تحقق الأمة العربية دولتها الواحدة من البصرة إلى أغادير .

العمل . . . هو الثورة على ذلك الواقع المتخلف .

إن ما تحتاج إليه الأمة العربية بالدرجة الأولى هو الثورة . . وهي باحتياجها للثورة فإنما . . تعبر عن طموح تاريخي ، عبر عنه تاريخيا بعض مفكريها مثل ابن خلدون وغيره ، ويكتسب هذا الطموح أكثر فأكثر طابع الضرورة . فالبون الشاسع بين الأمة العربية وبين البلدان المتقدمة تتسع بشكل هائل في جميع المجالات . وانطلاقا من واقع هذه الشقة نجد أمامنا عالمين : عالم الحضارة الحديثة والتقدم ، الذي يخطو حثيثا في هذا المجال ، والعالم الذي ننتمي اليه وهو متخلف ، ومنظور إليه بالنسبة للعالم الأول ـ يوغل في تخلفه .

وعندما ندرس موضوع التخلف فلسنا ببعيدين عن ابن خلدون أبداً ، فنحن في صميم دراسة ما كان يشغل ابن خلدون ، فالتحليل الجاد للخطوط الأكثر أصالة والأكثر أهمية في مقدمة ابن خلدون هي بمثابة دراسة للأسباب العميقة للتخلف كما يقول « ايف لاكوست » في مقدمة كتابه عن ابن خلدون وكما يقول أيضا في ختام كتابه « ان مؤلف ابن خلدون ، العبقري المغربي في القرن الرابع عشر ، لا يسجل فقط ظهور الفكر التاريخي العلمي ، فالمقدمة تظهر أيضا بمثابة اسهام أساسي في تاريخ التخلف ، وهو الأزمة المأساوية في عصرنا »[1] .

وقضية التخلف تظهر في عصرنا بأنها ذات بعدين أساسيين : هما الشمول والعمق . فهو تخلف اقتصادي ، اجتماعي ، علمي وسياسي وحضاري . . الخ .

وذلك في المنحيين : الأفقي والعامودي . وبمعنى آخر ، إنه تخلف له جذوره على مستوى النظام الاجتماعي في كليته . لذا فإن من الأفضل ، انطلاقا من هذه الرؤية ، التأكيد على التعبير « بلدان التخلف » بدلا من التعبير « بلدان النمو » .

إن عملية الاستبدال هذه تتضمن في الحقيقة أهمية منهجية علمية ملحوظة . ففي التعبير « بلدان التخلف » يكمن تقرير سلبي لواقع هذه البلدان المتخلفة ، وبالتالي إدانة اجتماعية وأخلاقية له ، وهذا يستدعي واقعياً ومنطقياً ، التوصل إلى النتيجة الطبيعية والخطيرة : ألا وهي الثورة على ذلك الواقع المتخلف . فالسلب يحتوي في داخله عملية نفيه ، أي الايجاب الثوري ، الذي يتبنى خلق نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي جديد .

---

(١) العلامة ابن خلدون . تأليف « ايف لاكوست » ترجمة د . ميشال سليمان . بيروت . دار ابن خلدون . ١٩٧٤ . صفحة ٦ وما بعدها . وصفحة ٢٥٣

إن العالم المعاصر يشكل أكثر فأكثر وحدة حضارية وهو يعي اكثر فأكثر هذه الوحدة . فالتطور الواسع المتزايد لوسائل الإعلام والمواصلات ، وكثير من القضايا المشتركة بين كثير من بلدان العالم ، كالنضال ضد الاستعمار والتخلف الاجتماعي ومواجهة المشاكل التي تطرحها الثورة التقنية أمام الانسان ، كل هذا يمارس دوراً أساسياً في هذا المضمار . إن مفهوم « الكونية » يكتسب يوما بعد آخر مضامين جديدة في ادمغة الناس على النطاق العالمي .

ولكن الملاحظ هو أن وحدة العالم هذه تنطوي على تمايز عميق : فالعالم الانساني المعاصر هو في نفس الآن واحد وكثير ، إنه واحد في كليته الحضارية ، التي ، كما سبق ، تساهم في ترسيخها عوامل كبيرة في كثير من الحقول وهو كثير في تمزقه الحضاري .

فإلى جانب كون عالمنا المعاصر ، عالم القرن العشرين ، خاضعاً في الخط الأول لمتطلبات التناقض والصراع الكبير بين الاشتراكية والرأسمالية ، فإنه من الممكن النظر إلى هذا العالم انطلاقا من اعتبارات خاصة بالتخلف ، من جهة ، وبالتقدم الاجتماعي والعلمي التكنيكي ، من جهة أخرى .

من هذه الرؤية المنهجية ، بغض النظر عن ذلك التناقض بين النظامين الاجتماعيين ، ذلك التناقض المميز للاتجاه الأساسي في التطور العالمي ، ينظر حينئذ إلى العالم فقط كقطبين يتراوحان بين التقدم . وهذا يشمل في نفس الوقت البلدان الاشتراكية والرأسمالية المتطورة صناعياً وتكنولوجياً . أما التخلف ـ فيخص بالدرجة الأولى البلدان النامية .

هنا ينبغي أن يلاحظ ويؤكد على أن المفهومين « التخلف » و « التقدم » ليسا دقيقين إزاء المضامين الواقعية التي يعكسانها ، فهما غير قادرين على استنفاد تحليل ودراسة مجتمع ما ، إذ لا يمكنهما تغطية المسألة طبقياً ، أي ، بمعنى أدق ، أنهما نفسيهما ليخضعان لمفهوم « الطبقة » أو « التطور الطبقي » .

ولإيضاح هذه المسألة المبدئية الجوهرية يمكن أخذ ما يسمى بنظرية التقارب بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي كمثال قريب وساطع . إن هذه النظرية التي تلقى حالياً رواجاً ملحوظاً في عالم الرأسمالية والاستعمار الحالي العاصف للعلم والتكنولوجيا ، « الصناعي » فالتطور الحالي العاصف للعلم والتكنولوجيا ، أو لما اصطلح على تسميته بالثورة العلمية التكنولوجية قد جلب ولا شك تغييرات عميقة في بنى المجتمعات الصناعية المتطورة في كلا النظامين ، الاشتراكي والرأسمالي مدهشة . إن العلم قد تحول إلى قوة إنتاجية مباشرة ، والاكتشافات والمخترعات ازدادت تطورا كميا وكيفياً ، إلى درجة بلغت فيها نسب تطورها أبعادا خيالية : ففي فترة زمنية تتراوح بين الثماني والعشر سنوات ـ هذه القوة الزمنية نفسها تتناقص تدريجيا ـ يتضاعف حالياً حجم المعارف العلمية كميا وكيفياً . أي لو أننا انطلقنا من أن تاريخ العلم يرجع الى ٢٥٠٠ سنة ، فإن حجم تلك المعارف العلمية ، التي ستحصل بحدود الثماني والعشر سنوات ، يعادل ما حصلته الإنسانية خلال ٥٠٠٠ سنة .

وفي الحقيقة أن التطور العلمي هذا قد ارتبط عضويا بعملية تحويل العلم إلى قوة انتاجية مباشرة . بحيث انبعثت وتطورت علاقة جدلية عميقة بين تطور العلم وتطور الانتاج الصناعي ، وأصبحت الاكتشافات والمخترعات العلمية تجد صداها وتطبيقها في المجال الصناعي بنسبة تزداد باستمرار تناقصا . فالتصوير الذي اخترع سنة ١٧٢٧ وجد تطبيقه العلمي سنة ١٨٣٩ ، بينما تمتد هذه الفترة الزمنية بالنسبة للتليفون من ١٨٢٠ إلى ١٨٧٦ ، وبالنسبة للراديو من ١٨٦٧ إلى ١٩٠٢ ، وبالنسبة للرادار من ١٩٢٥ إلى ١٩٤٠ ، وبالنسبة للتلفزيون من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٤ ، وبالنسبة للراديو الصغير « الترانزستور » من ١٩٤٨ الى ١٩٥٣ .

إن هذه المسائل كلها ، المرتبطة بأبعاد وآفاق الثورة العلمية التكنيكية ، قد جلبت معها ، كما سبق وقيل تغييرات عميقة في بنى المجتمعات المتطورة صناعياً وتكنولوجياً ، الرأسمالية منها والاشتراكية وأثارت بدورها قضايا نظرية عديدة ، أهمها مسألة القوة الأساسية المحركة للتطور في واحد من تلك المجتمعات الرأسمالية ، أي ، بشكل عيني ، فيما إذا كان التطور الصناعي التكنولوجي العاصف في مجتمع رأسمالي كفيلا بزحزحة البنية الطبقية لهذا المجتمع ، وبايجاد ما يسمى

« المجتمع الصناعي » الخالي من التناحر الطبقي بين الرأسماليين والعمال على الخصوص .

إن لهذه النظرية ممثلين بارزين مثل « فراير » و« ماركوز » يدافعون عنها بشكل أو بآخر .

« فماركوز » يعتقد بأنه مع التقدم العلمي التقني في المجتمع الرأسمالي يزداد اضطهاد الإنسان ضراوة أكثر من كل مراحل التطور السابقة . ولكن ذلك التقدم العلمي التقني ، يخلق من جهة أخرى وسائل للإنتاج بشكل ضخم ، بحيث يخلق رفاها اجتماعياً اقتصادياً عاماً بين الجماهير ، وبحيث يؤدي هذا الرفاه إلى شل الروح الثورية المقاومة لدى تلك الجماهير ، وهذا يستدعي ، حسب نظرة « ماركوز » نتيجتين حاسمتين في تحديد آفاق وقوى التطور في المجتمع الرأسمالي : الأولى تكمن في تراجع التناقضات والنزاعات الطبقية إلى الخلف ، بحيث لم تعد أساسية في تحديد آفاق وقوى التطور ذاك .

أما النتيجة الثانية المرتبطة بالأولى ، عضويا فهي ظهور قوة جديدة ثورية مؤهلة تاريخيا لحل المشاكل التي يغرق فيها « المجتمع الصناعي » حتى العظم ألا وهي الطلاب .

إن « ماركوز » والممثلين الآخرين لنظرية « المجتمع الصناعي » لم يستطيعوا فعلا استشفاف واستخراج واستيعاب الجديد في التطور الاجتماعي الرأسمالي الحديث ، المرتبط عضويا بنشوء وتطور الثورة العلمية التكنيكية ، إنهم لم يقدروا على رؤية العقدة الجوهرية في هذا التطور ، بل أخذوا يشدون ويمطون بعض الظواهر المرافقة للعقدة تلك بأمل اكسابها طابع الجوهرية والحسية الاجتماعية . إن تعقد المسألة اجتماعياً ومعرفياً لم يستطيعوا سبره .

لا شك أن الثورة العلمية التكنيكية قد خلقت في المجتمعات الرأسمالية الحديثة رفاها عاماً تحسنا ملحوظاً في مستوى الحياة العامة ، بحيث نشأ ما يسمى بالارستقراطية العمالية الشعبية . لكن مفهوم الرفاه « العام » ليس عاماً فعلا ، بل نسبي إلى حد كبير .

ففي الولايات المتحدة نرى أن مشاكل الرأسمالية أخذت تتحرك بسرعة نحو

الأزمة . فأميركا مثلا تعاني مشاكل من الصعب أن تعثر لها على حـل ، مثل انتشار البطالة وازدياد تلوث الهواء بالادخنة الصناعية والكيماوية وانتشار الجرائم ومشكلة العنصرية ، ومشاكل انخفاض الدولار والتضخم النقدي ، ومعارضة الشباب الأميركي التي أخذت تتعمق وتتجه نحو أبعاد جديدة أقل ظهوراً وصخباً وأكثر عمقاً ونضجاً .

ونلاحظ كذلك في أوروبا الغربية أن الصراعات الاجتماعية والطبقية تزايدت كميا واتسعت نوعيا بسرعة غير متوقعة . فمنذ احداث ١٩٦٨ في فرنسا خيم على اوروبا الغربية مناخ ثوري جديد يمثله العمال باضراباتهم غير الخاضعة لرقابة النقابات ، والشباب بمظاهراتهم وتمرداتهم المنفلتة من رقابة الأحزاب اليسارية التقليدية . وهذا الاتجاه أصبح ملحوظاً بشكل خاص في ايطاليا وبريطانيا وفرنسا . ونجد في عملية التسريح العمالي منذ سنوات في المانيا الغربية وحتى في الولايات المتحدة حوالي ثلاثة ملايين عاطل عن العمل . لا يدعان مجالاً للشك في أن رفاها عاماً ما هو إلا واقع نسبي جداً في المجتمع الراسمالي الحديث .

أما الملاحظة الثانية ففيها يكمن جوهر الموضوع . في هذا المضمار ينبغي أن يسأل فيما اذا تجاوز وتخطى القانون الأساس للنظام الرأسمالي في « المجتمع الصناعي » ، أن تحقيق الربح الرأسمالي من خلال انتاج القيمة الزائدة ، هذه العملية التي يعبر عنها القانون الأساس للرأسمالية . يمكن ليس فقط ملاحظتها في «المجتمع الصناعي » الرأسمالي ، وإنما أيضا بأنها اكتسبت في هذا «المجتمع الصناعي » وتائر أعنف من أي وقت مضى . . فدرجة استغلال الكادحين تزداد وبشكل متواصل مع نمو وتطور الثورة العلمية التكنيكية . إن العامل الكادح ، الذي كان دخله السنوي مثلا يتراوح في حدود ٦٠٠٠ فرنك نراه - اذا بقي محتفظاً بمكان عمله - يحصل حاليا على ما يوازي ٧٠٠٠ فرنك أو ٨٠٠٠ فرنك سنويا . لكن الدخل السنوي للرأسمالي ، أي رب العمل ، أخذ بالمقابل يرتفع بشكل أسطوري بحيث أن نسبة ارتفاع دخل الرأسمالي ، قد زادت الفوارق الطبقية والاجتماعية بين الرأسماليين من جهة والعمال من جهة اخرى .

إن إفقار الفئات الكبيرة من سكان المجتمعات الرأسمالية لم تخف حدته مع نتائج الثورة العلمية التكنيكية . وإنما بالعكس ، فهو منظور اليه بالنسبة للاثراء

الاسطوري للرأسماليين، يزداد عمقاً وشمولاً .

لا شك أن ممثلي نظرية « المجتمع الصناعي الحديث » قد أخطأوا خطأ ضخماً ، حين خلطوا بشكل عشوائي مسألة « الصراع الطبقي » بمسألة « التناقض الطبقي» .

فالتناقض الطبقي يتعاظم باضطراد بشكل عاصف في المجتمع المعني ، بينما لا يمكننا القول بأن الصراع الطبقي هذا ينحو هذا المنحى ، هذه المسألة يمكن تعريتها واستظهارها فعلا من خلال كشف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في كلا الواقعين ، التناقض الطبقي والصراع الطبقي ، فمما لا شك فيه أن هناك علاقة عضوية بين « الاقتصاد » و « السياسة » غير أن هذه العلاقة تتبدى بأشكال مختلفة ، وتكتسب قوة وتفتحاً يختلفان من مجتمع الى آخر ، وحتى ضمن المجتمع الواحد ، هذا يعني بأن العلاقة الكائنة بين التطور الاقتصادي الموضوعي وبين الفعالية السياسية الإنسانية الذاتية ، أي أن هذه الفعالية السياسية ، ليست هي والتطور الاقتصادي الموضوعي ذلك شيئاً واحداً .

فنشوء وتطور هذه الفعالية . . الذاتية ليسا موازيين لنشوء وتتابع التطور الاقتصادي الموضوعي . ذلك أن الوعي الطبقي السياسي النظري لا يمكن انبثاقه ميكانيكا من واقع التناقض والاضطهاد الطبقي . إذ إنه ينطلق من تفحص ودراسة واستيعاب عميق لمسائل الفلسفة والعلوم الاجتماعية الاقتصادية والتكنيكية وتطورها .

ونحن إذا نظرنا إلى مسألة العلاقة بين التناقض الطبقي والنزاع الطبقي على أنهما أمران متساويان ، بمعنى أنه يمكن فهم النزاع الطبقي كما لو كان هو التناقض الطبقي ، فإننا سوف نقع في خطأ خطير ، ليس فقط في نطاق العلوم الاجتماعية السياسية النظرية وإنما في نطاق الممارسات السياسية والتقييم العملي والسلوك السياسي في الحياة اليومية المباشرة . وقد فهم الكثيرون من اليساريين العرب التناقض الطبقي في إطار النزاع الطبقي ، مما أدى إلى أخطار فادحة في محاولاتهم بناء تجربتهم الاشتراكية لأنهم بذلك استبدلوا المظهر بالأساس ، وغفلوا عن التمييز بين أوليات الفهم العلمي للظواهر الاجتماعية ، فابتعدوا بذلك عن الخط الاشتراكي العلمي ووقعوا في شباك التلفيقية والمصالحات التوفيقية والحلول الوسطية ، وبقيت المشكلة الاجتماعية كما هي بدون حل جذري .

ويبتدىء الخطأ هذا في وجهين هما :

١ ـ الخلط بين قضية التناقض الطبقي الموضوعي والنزاع الطبقي السياسي الذاتي ، بحيث يؤدي ، نتيجة لهذا الخلط فقدان تطور كاف للنزاع الطبقي ذاك إلى إنكار وجود التناقض الطبقي . إن هذا ينطبق بالضبط على وجهة نظر ممثلي نظرية « المجتمع الصناعي » .

٢ ـ الأخذ والدفاع عن نظرية العضوية في تفسير نشوء وتطور الوعي السياسي الطبقي ، مجسداً في ممارسة واعية للنزاع الطبقي .

من كل ما سبق سيتبين أنه لا بد من إجراء تحليل دقيق للمسألة يقوم ويعتمد على معطيات العلوم الاجتماعية الاقتصادية ، كما يهدف إلى تعميم نظري فلسفي شامل . كما أنه قد وضح لدينا من خلال تحليل نظرية « المجتمع الصناعي » أن مفهوم « التقدم » والتخلف لا يمكنهما التعبير عن جوهر التطور الاجتماعي ، وإنما هما صفتان عامتان غير قادرتين على الاستنفاذ ، خاصة هذا التطور . وهذا ما يصح بالتأكيد على البلاد المتخلفة أو البلاد النامية ، كما يطلق عليها البعض، لا يمكن وضعها كطرف مقابل للبلدان المتقدمة ، إلا انطلاقاً من وجهة النظر المنهجية هذه ، أما من أجل تحديد واستخراج القوى المحركة للتطور في البلدان المتخلفة والبلدان المتطورة على السواء فإن تحليلاً للوضع الطبقي الاجتماعي الاقتصادي فيها لا بد منه ، ويؤكد ضرورته وأهميته في المجالين النظري والعلمي .

من خلال طرح القضية ، كما سبق ، تظهر الأهمية البالغة لعرض وتحليل « القانون الاجتماعي » . اذ إن من مهام القيام بهذا العمل تحديد وجود الطابع الضابط والمنظم لمجرى الأحداث . أو الحدث الاجتماعي ، وبالتالي لقضية الثورة الاجتماعية .

لا شك أن نشوء وتطور علم التاريخ له مغزى وأهمية عميقان في القاء الأضواء الساطعة على هذه المسألة .

ابن خلدون وماركس :

إن القرن الرابع عشر والقرن التاسع عشر ، كانا ولا يزالان يشكلان مرحلتين

حاسمتين في نشوء وتطور علم التاريخ . ففي القرن الرابع عشر كتب عبد الرحمن ابن خلدون « مقدمته » وفي القرن التاسع عشر صدرت المؤلفات الخاصة بالمفهوم المادي الجدلي للتاريخ على ايدي كارل ماركس وفريدريك انجلز .

ونحن حينما نرجع إلى المحاولات الأولية ، من قبل المفكرين الرامية إلى اكتشاف القوانين الاجتماعية ، فإننا سوف نرى ونحس الطموح الإنساني العميق لكشف تنظيم العلاقات الاجتماعية وتحديد السلوك الإنساني الفردي على ضوئها فمحاولة هيرودوت الأغريقي ، على بدائيتها ، لاستشفاف مثل هذه النظم . . تعد تعبيراً كبيراً على ذلك الطموح .

أما الخطوة الجدية ، التي أرسى قواعدها ابن خلدون العلاَّمة المغربي الفذ ، فهي في تاريخ العلوم الاجتماعية ، مرحلة متقدمة جداً على أفكار أهل زمانه وعصره ، وحتى الذين جاؤوا بعده من بني جنسه وغير جنسه .

إن نظرية عبد الرحمن بن خلدون « في أسلوب تحصيل المعاش » هذه النظرية الخلدونية العظيمة منظوراً إليها بالعلاقة السببية والحتمية التاريخية ، التي قال بها ابن خلدون ـ لتشكل جوهر تلك الخطوة .

فبعد أن قرر ابن خلدون أن موضوع علم التاريخ هو الحياة الاجتماعية التاريخية للناس . . نراه يقيّم هذه الحياة على أساس تحصيل المعاش : « المادية » . لذلك فان طرح المسألة عنده يتضمن وينحو نحو مفهوم « العمل » بشكل مكثف فالاجابة عن السؤال : كيف يعمل الناس الاجتماعيون . وكيف يحصلون معاشهم ، لها ، لدى ابن خلدون ، أهمية قصوى في استخراج واستشفاف النظام الحاسم للحياة الاجتماعية . إن العمل الإنساني ، بنظر ابن خلدون ، هو الذي خلق ويخلق الرفاه الانساني ، ولقد بين ابن خلدون أنه يقصد بالعمل ـ بالتعبير الحديث العصري ـ الفعالية المادية ، القائمة على تحصيل المعاش الإنساني ومن خلال الفكرة الجدلية القائمة على الإنتاج أو الخلق الذاتي الإنساني .

وتحديد قيم الأشياء من خلال العمل الذي يبذل في إنتاجها . فعنوان الفصل الأول من الباب الخامس هو « فصل في أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » ، وعند ابن خلدون أن « الأعمال هي سبب الكسب » و « كثرة الأعمال هي سبب

للثروة»و «إن المكاسب إنما هي قيم الأعمال» وهو يرى في أكثر من موضع من المقدمة أنه لا بد من عمل انساني وجهد انساني في كل مكسوب ومتمول «الرزق والكسب إنما هو قيم أعمال أهل العمران» وقد أدرك ابن خلدون بوضوح تام العلاقة الوثيقة بين العمل الإنساني وقيمة الأشياء ، وقد أدرك أيضاً عند حديثه حول أسلوب تحصيل المعاش قانون العرض والطلب وأن قيمة العمل ترتفع عند زيادة الطلب ، ولذلك تكون أجور العاملين «مرتفعة بوجه عام في المدن المستبحرة في العمران» .

وقد صاغ ابن خلدون هذه القضية الخطيرة ـ اعني قضية أسلوب تحصيل المعاش ـ بوضوح نظري متناسق من خلال تجاربه في الحياة وأحوال الأمم القديمة والمعاصرة له . ولكن بالرغم من هذا فإن ابن خلدون لم يطرح مسألة الطابع القانوني للمجتمع فقط من وجهة نظر مادية ، وإنما حاول أن يرى هذا الطابع فعلا في حلقته الحاسمة . فلقد اكتشف هذه الحلقة ، ممثلة بالتطور المادي للمعاش الإنساني ، وليس ، مثلاً في التطور البيولوجي أو الجغرافي . . .

إن تراث ابن خلدون يمثل ، بدون أي شك ، واحدة من أهم الفترات في تاريخ العلم الاجتماعي التاريخي . ومع أن هذا التراث العظيم لم يجد في العالم العربي والإسلامي من يتابعه ويطوره ، باستثناء بعض المؤرخين مثل المقريزي الذي تتلمذ على ابن خلدون وإن كان لم يطور تراث استاذه في حقيقة الأمر وإنما تأثر به شديد التأثر ، إلا أن هذا التراث وجد في ممثلي الاتجاه المادي الجدلي التاريخي في القرن التاسع عشر أفضل المدافعين والمطورين لفكرة التطور المادي الجدلي للتاريخ والمجتمع ، وهنا تجدر بنا الملاحظة الضرورية والهامة جداً ، وهي أن ابن خلدون حينما قال بنظريته حول المعاش الإنساني لم يقل بها لتنطبق على المجتمع المعاصر له أو غيره ، وإنما على المجتمع الإنساني بشكل أعم .

وفي الحقيقة والواقع ، فإنه في هذه المسألة الاجتماعية المادية ، يكمن المجهود العبقري الذي قدمه عبد الرحمن بن خلدون للإنسانية ولعلم الاجتماع .

لقد بدأ ابن خلدون بدراسته في المقدمة وضع الأساس الصحيح والعلمي لفهم التطور الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات .

إلا أنه في الوقت الذي طرح فيه ابن خلدون مشكلة التطور ، فإنه لم يستطع

استكشاف خصائصها وتفرداتها . لقد كان هذا غير ممكن ضمن الأطر الاجتماعية المادية التكنيكية والفكرية التي عاصرها ، إن ما استطاعه ابن خلدون فعلاً قام على تجاوز الحدود التي أحاطت بالمذاهب والأفكار التي كانت سابقة عليه أو المعاصرة له . فقد ظلت النظريات السابقة في خطها العام ورؤيتها للمجتمع وبحثها عن القوة أو القوى المحركة للتطور الاجتماعي الإنساني ، معلقة في أطر الاخلاق أو الدين ، أو الدين الطبيعي ، أو فكرة النخبة والبطل . إنها ، باستثناء ، بعض المحاولات الغامضة الأولية ، نذكر منها محاولة الفارابي ، لم تستطع رؤية وأستكشاف تلك القوى الاجتماعية المحركة في الشرط المادي الأولي للحياة الإنسانية . أي في عملية الإنتاج المادي .

في هذه النقطة بالذات تجاوز ابن خلدون ، كما رأينا ، اسلافه من المفكرين عموماً . لقد أخذ مفهوم القوانين المادية « للتاريخ » أو « الحتمية المادية الاجتماعية » على يديه يعلن عن نفسه ، وأصبحت القضايا الضخمة ، التي طرحت على مدى التاريخ الإنساني بكثير أو قليل من الوضوح . مثل الحرية والثورة والضرورة ، تحاول أن تجد متنفساً حقيقياً لها .

إن عبد الرحمن ابن خلدون استطاع بعبقريته الفذة ، إرساء الدعائم الأولى في تطور البناء الفكري والحضاري الضخم ، الذي ساهم إلى حد بعيد وأثر التأثير البالغ على المدرسة الفكرية الثورية والاشتراكية في القرن التاسع عشر ، وعلى رأسهم الفيلسوف الألماني كارل ماركس ورفيقه فريدريك إنجلز .

لقد كان لنشوء وتطور الأنظمة الرأسمالية في أوروبا اعمق النتائج على الاتجاهات الفكرية ، التي كشفت عن المحرك الحقيقي للتاريخ البشري والإنساني . وفي الواقع كان هذا الكشف التاريخي ضرورياً ، لأن الإنسانية واجهت ظاهرة الرأسمالية . وظهور الرأسمالية طرح هو الآخر بداية جديدة في تاريخ الانسانية ، ففي الوقت الذي أخذ فيه النظام الاجتماعي الجديد يرسي دعائمه ، شعرت وأدركت الطبقات الكادحة ، التي ساهمت بانتصار هذا النظام الجديد ، على ما سبقه الا وهو النظام الإقطاعي بضرورة النضال ضد هذا النظام نفسه ، لقد وقفت الإنسانية المعذبة وعلى رأسها الطبقة العاملة ، أمام وضع جديد تماما في التاريخ البشري ، يتلخص في ضرورة خلق عالم جديد . وجدة هذا العالم

تكمن في أنه تحطيم للعالم القديم ، على الأساس التاريخي الاجتماعي .

فالتاريخ البشري ، بدءاً بالعصر العبودي وانتهاء بآخر حلقاته الرأسمالية تميزه سمة بارزة، وهي سيطرة الملكية الفردية، وبالتالي سيطرة المالكين على غير المالكين، وانقسام المجتمع إلى طبقات ، متناقضة مصالحها ومطامعها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية . في هذا الطور التاريخي تحرك إذن التطور الإنساني في إطار ذي طبيعة واحدة ، قائمة على إخضاع الإنسان الكادح ، غير المالك من قبل الإنسان الطفيلي المالك . وبالرغم من أن حلقات هذا الطور التاريخي لها تفرداتها وخصائصها المتمايزة عن بعضها ، فإنها جوهرياً ، أي إذا وضعت في تعارض مع المجتمع الاشتراكي ، تشترك في قاسم واحد هو القاسم الاستغلالي اللاإنساني القائم على الملكية الخاصة ، ليس فقط للمنتجات المادية ، وإنما أيضاً للقيم الفكرية والعلمية . وقد تم هذا بالرغم من الانتفاضات التي قام بها الكادحون في أزمنة مختلفة ، كانتفاضة سبارتاكوس أو انتفاضات الزنوج وانتفاضة القرامطة في الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي الثاني ، وإنه لينبغي التأكيد على أن أيديولوجية أو وعي ذلك الطور التاريخي قد عمل دائما على اعطائه طابعاً قائماً على هندسة إنسان ذلك الطور ، بشكل يكرس ويوطد العلاقات الاجتماعية السائدة فيه ، غير أنه يجب ، من طرف آخر ، ملاحظة أن التناقض والكفاح بين الطبقات الاجتماعية هنا كان يفتح صراعات فكرية عديدة يتجاوز الأيديولوجية السائدة . وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن ذلك الطور التاريخي ، من العهد العبودي حتى نهاية المجتمع الرأسمالي ، نسبياً ، أي بالنسبة للطبقات الصاعدة والأخرى المضمحلة ، ليس هو موحداً اجتماعياً وأيديولوجياً ، وإنما هو ذو طبيعة ثنائية متناقضة . بيد أن الطبقات السائدة هنا اجتماعياً واقتصادياً وأيديولوجياً كانت تحاول دائماً جعل أيديولوجيتها هي الأيديولوجية الوحيدة في مجتمعها وإثارة وتغذية اليقين بأن أيديولوجيتها هذه هي أيديولوجية الإنسان عموماً ، في كل زمن وبقعة . هنا بالضبط يتبين زيف أيديولوجيتهم إذ إنها نشأت وتطورت ، حيث تمت عملية تقسيم الأنشطة الانسانية إلى واحدة مادية وأخرى فكرية ، وهي أيديولوجيتهم ، حيث انطلقت من هذا المنطلق ، فإنها أخذت تكرسه وتوطده . ولا شك أن تقسيم العمل الانساني إلى واحد مادي وآخر فكري اجتزأ العمل هذا ووجهه في اتجاه ساهم في تعميق اللاحرية والاغتراب لدى الإنسان ليس فقط تلقاء الطبيعة ، وإنما أيضاً تلقاء نفسه

المضطهدة ، غير أنه ـ وهذا هو الوجه الإيجابي العميق للتطور التاريخي الذي يرفع وتائره درجات عالية جداً . وهذا الواقع نشهده في العصر الحالي بشكل الرأسمالية الاحتكارية .

غير أن تقسيم العمل هذاوتطوره أدى ، من طرف آخر ، إلى تشويه وتمزيق عميقين للشخصية الإنسانية ، وبالدرجة الأولى لشخصية الإنسان الكادح . لذلك فإن رفع هذه التجزئة للعمل الإنساني يشكل نقطة أساسية في التحول الاشتراكي الثوري .

وفي الحقيقة . . . إن إعادة الاعتبار لوحدة العمل الفكري والعمل الجسدي تجد تعبيرها الفعلي الأولي في انتصار العلاقات الاشتراكية على العلاقات الرأسمالية ، حيث يأخذ بالنشوء والتبلور والتطور الإنساني الاشتراكي الآخذ في التكامل بشكل متصاعد ، في وحدة منسجمة بين الفعالية العلمية والأخرى الفكرية . والأيديولوجية التي نشأت مع تقسيم العمل الإنساني ذاك وكرسته ، تبدأ إذن بالتلاشي ، حيث تنتصر وتتوطد تلك العلاقات الإشتراكية .

ولكن الشيء ، الذي يجب ملاحظته هنا هو أن عملية انتصار العلاقات الاشتراكية على العلاقات الرأسمالية لا تتم تلقائياً عفويا، بدون صلة ايديولوجية ناضجة ، كما هو الحال في عملية الانتقال من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر قبل الاشتراكية . والسبب في هذا هو أن الاشتراكية تمثل عهداً جديداً تمام الجدة تلقاء كل المجتمعات التي سبقته . وبمعنى آخر ، لأن الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا يماثل الانتقال ، مثلا ، من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي ، حيث يتم هنا فعلا الانتقال من نظام استثماري اضطهادي إلى آخر مماثل له في هذا الطابع ، بل إنه يعني بداية التاريخ الإنساني ونهاية ما قبل التاريخ المكرس لعبودية واضطهاد أكثرية الكادحين .

وبالطبع فإن مثل هذا التحويل الاجتماعي الشامل يشترط فعالية بشرية ، تضع في حسبانها الكشف عن قوانين عملية التحويل . فالانتقال من عصر ما قبل « التاريخ » ، القائم على الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والفكري إلى عصر التاريخ الإنساني الحقيقي، الذي يبدأ بانتصار العلاقات الاشتراكية، ويشترط وجود بشر احرار اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، إن الانتقال هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال فعالية إنسانية واعية هادفة تستطيع سبر غور القوانين الاجتماعية الموضوعية لمرحلة

الانتقال تلك . والحقيقة أن اكتشاف هذه القوانين ، في الوقت الذي أضحى فيه ممكناً ، مع نشوء وتطور النظام الرأسمالي ، فإنه كان يفترض حتماً اكتشاف القوانين العامة للمجتمع الإنساني عموماً ، لكل مجتمع .

هنا نجد علاقة جدلية عميقة بين العام والخاص ، فالعام هو الموضوعي المتمثل بالمجتمع البشري عموماً ، والخاص المتمثل بالنظام الاجتماعي الرأسمالي . وقد كان الكشف عن هذه العلاقة واستجلاؤ ها بدقة من نتائج العمل الضخم الذي بدأه عبد الرحمن بن خلدون وواصله هيجل وماركس وانجلز . . .

فلقد وجد هؤلاء العباقرة الأفذاذ أنفسهم أمام واجب تاريخي مكثف ومعقد للغاية ، يقوم على اكتشاف القوانين الخاصة بالمجتمع البورجوازي ، قانون نشوئه وتطوره وتلاشيه . ولكن مهمتهم هذه كانت بشكل جوهري متعلقة باكتشاف القوانين العامة للمجتمع الإنساني ، وذلك في خطوطها الأساسية .

ولقد بدأ ابن خلدون في استنطاق التاريخ ليلقي عليه الضوء إلى من يأتي بعده ويواصل المهمة الصعبة وبعده جاء هيجل الفيلسوف الألماني أبو الجدلية ثم ماركس وانجلز حيث استطاعوا فهم تلك العلاقة الجدلية ، القائمة بين الخاص والعام ، بشكل معمق وشامل ، وعلى أساس مادي تاريخي جدلي . لقد أدركوا أن الخاص يحقق العام ، والعام يوجد ويتمظهر في الخاص ومن خلاله . ولذا فإن الكشف عن واحد من هذين الطرفين ليس ممكناً بشكل حازم علمياً ، بمعزل عن كشف الآخر . هذا من جانب العلم والعمل العام . أما من الجانب العيني التاريخي ، أي من حيث المرحلة التاريخية التي هي موضوع مبحث الباحث ، فقد كان أيضا البحث في الخاص غير ممكن بمعزل عن العام . فحين طرح ماركس وانجلز مسألة قانون نشوء وتطور واضمحلال المجتمع الرأسمالي ، كان لا بد لهما ، من ثوريين على النظام الرأسمالي ، وحيث إن المجتمع الاشتراكي وإنما هو ، كما سبق أن أوضحنا ، بدء لعهد التاريخ الإنساني الحقيقي وإنهاء لعهد ما قبل التاريخ البربري ، فقد كانت قضية الكشف عن قوانين التطور الاجتماعي العامة ، إلى جانب قوانين التطور الرأسمالي الخاصة ، شيئاً لا مناص منه معرفيا وتاريخياً .

إن مقولتي « الخاص » و « العام » اللتين تحتلان مكاناً بارزاً في « ما بعد الطبيعة » ، لأرسطو وفي الأعمال التي كتبها ابن رشد وشروحه على أرسطو ، وفي

« منطق » هيجل لقيت على أيدي ماركس وانجلز ، في مجال البحث التاريخي ، تحولاً جذرياً عميقاً ، أمكن من خلاله طرح قضية القوانين الاجتماعية العامة والخاصة للمجتمع البورجوازي طرحاً عينياً صحيحاً . وفي الواقع كان للثورات البورجوازية الجذرية كثيراً أو قليلاً في فرنسا وانجلترا وهولندا وألمانيا وتوطدها في هذه البلدان أثر كبير في طرح المسألة تلك . لقد جلبت هذه الثورات البورجوازية الثورية معها بشكل جذري وضروري ، طبقة الكادحين إلى المسرح السياسي المحلي والعالمي . وحيث نشأت هذه الطبقة الجديدة . . . أمكن فعلاً اكتشاف القوانين العامة للمجتمع ، ومن خلال ذلك قوانين المجتمع البورجوازي . ذلك لأن الطبقة العاملة ، بانتصارها التاريخي على البورجوازية ، تضع الحجر الأساسي لتحرير المجتمع كلية . إن القضية هذه يمكن أن توضع بشكل آخر ، وهو أن تلك الطبقة لا تستطيع تحرير نفسها ، إلا إذا حررت المجتمع كله . فهي ، بهذا المعنى ، تجسد آفاق التطور الحر الثوري ، للمجتمع الإنساني اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً ، إن الطبقة العاملة بحكم وضعها الاجتماعي التاريخي الذي يتيح لها ـ وهذا هام جداً بالنسبة لقضيتنا المطروحة هنا ـ مجابهة الواقع الملموس مجابهة مباشرة وشاملة نظرياً وعملياً ، إنها تتآخى مع هذا الواقع بكل ما ينجم عنه من تطورات . وأكثر من ذلك ، إنها تجد في تطور هذا الواقع تحقيقا لذاتها ، لمطامحها التاريخية ، فهي بعكس البورجوازية ، التي تجد نفسها في أي بلد في مرحلة صعودها التاريخي متآخية مع واقعها ، حيث لا تخشى الكشف عنه بصدق وجرأة ولكنها تجد نفسها بعد هذه المرحلة مجابهة بعداء من قبل ذلك الواقع ، أقول ، بعكس ذلك ترى الطبقة العاملة في واقعها التاريخي وتطوره تحقيقاً لذاتها . لذلك تصبح أشكال الوعي الاجتماعي الإيجابية العلمية كالفلسفة والعلوم والفنون . . . بوصلة رائعة في يدها لكشف الجديد دائماً في التطور الاجتماعي . وعلى هذا الأساس استطاع الفكر العلمي الاشتراكي حين التزم برسالة الطبقة الاجتماعية التاريخية نظرياً ومسلكياً ، استخراج واستشفاف وتطوير قانون التطور الاجتماعي بشكل عام .

أما بالنسبة لمجال تأثير قانون ما وشروط تأثيره فقد استطاع هذا الفكر اكتشاف نوعين أساسيين من القوانين الاجتماعية ، وذلك بالارتباط بمقولتي « العام » و « الخاص » فالقانون العام يعني ، بالنسبة للمجتمع الإنساني ، أنه يسود في كل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، البدائية منها والمتطورة ، الاستغلالية منها

والانسانية، فقانون التطابق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج نجد تأثيره سائداً بشكل ضروري في كل المجتمعات البشرية ، وذلك لأن شروط تأثيره وفعله قائمة على عملية الإنتاج المادية بالذات ، الضرورية من أجل كل مجتمع إنساني ، أما القانون الاجتماعي الخاص فإنه يسود فقط تشكيلة واحدة اجتماعية أو فترة من فترات تطورها ، كقانون المنافسة والفوضى في الإنتاج ، المرتبط ببعض مراحل التطور الرأسمالي ، وهكذا استطاع الفكر الثوري ، بعد تمثل عميق وشامل للتراث الحضاري الاقتصادي والسياسي والفكري ، وضع حجر الأساس في استنطاق المجتمع الإنساني « و الطبيعة » واستكشاف القوانين الضرورية التي تدفع تطوره .

إن ماركس وانجلز باكتشافهما ، قانون التطابق بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في المجتمع الإنساني ، قد احتويا في الآن نفسه الاكتشاف العبقري لابن خلدون حول المعاش الإنساني .

والفرق بين ابن خلدون وماركس واضح لأن استقلال الإنسان عن القوة الغاشمة لم يبلغ درجة عالية إلا في القرن الثامن عشر نظراً لمجيء البورجوازية الثورية في أوروبا ، هذه البورجوازية الثورية التي نسفت الأنظمة القديمة ، ونسفت أساطيرها ، لأن صعود البورجوازية الثورية في أوروبا للسلطة استلزم بالضرورة العمل على انتشار ايديولوجيتها الثورية في تركيب المجتمع . وقد لعب هذا الفارق الزمني دوراً أساسياً في التباين بين ماركس وابن خلدون ، لأن اندلاع الثورة الفرنسية ذات الطبيعة البورجوازية الثورية قد أعطت للوعي الاجتماعي لعصر ماركس مفاهيم فكرية وسياسية لم تكن موجودة في عصر ابن خلدون . لقد اكتشف ماركس البنية الأساسية الضرورية لكل مجتمع إنساني من خلال المناخ الفكري والعلمي في أوروبا الحديثة . هذه البنية التي أطلق عليها « التشكيلة المجتمعية الاقتصادية » ، والتي تشمل « قوى الإنتاج » « وعلاقات الإنتاج » و « البناء الفوقي » و« الأساس الاقتصادي » ، و « أسلوب الإنتاج » و « الوجود الاجتماعي » .

وقد توصل ماركس وانجلز إلى هذه النظرة أو المفاهيم بعد تطور ذاتي طويل معقد .

وفي الحقيقة لم يكن بإمكانها اكتشاف البنية الأساسية المجتمعية ، وبالتالي الوصول إلى تلك المفاهيم إلا من خلال :

أ ـ الديالكتيك الهيجلي ، كنظرية وكمنهج ، والفلسفة المادية .

ب ـ الانطلاق ، في فهم المجتمع الإنساني ، إلى جانب الطبيعة ، من هذه الرؤية الموحدة للديالكتيك الهيجلي والمادية .

ج ـ الانسلاخ الكلي فكرياً ومسلكياً عن البورجوازية والانضمام إلى مواقع العمال .

لقد استطاع ماركس في الحقيقة إنجاز هذه الخطوات تحت تأثيرات عديدة ، نظرية واجتماعية وتاريخية :

١) ـ اكتشاف دور الطبقة العاملة في التاريخ الحديث كحل لمشاكل ومآسي المعذبين في الأرض ، هذه المآسي والكوارث ، التي تجد تعبيرها الأكثر حدة ومأساوية في الأنظمة الرأسمالية .

وعلى هذا الأساس تم إرساء القاعدة الأساسية لقضية الثورة الاجتماعية ، وتحددت معالم العملية الثورية .

ليست أية تحولات نوعية جديدة في المجتمع تعتبر ثورة ، بل تلك التحولات الاجتماعية ، التي تحمل معها تلاشي طبقة سائدة وتخلق بالتالي طبقة جديدة ، هي التي يمكن أخذها معياراً جوهرياً للثورة الاجتماعية . ولكن الطبقة الوحيدة التي تستطيع ترسيخ سيطرتها مكان طبقة أخرى سائدة من خلال عملية واعية مخططة هي الجماهير الثورية الكادحة .

إن هذا الحكم النظري ليس قائماً على اعتباطية فكرية ، أو على أساس منح هذه الطبقة امتيازات انطلاقاً من اعتبارات ذاتية . وإنما هو يكمن في أنها تملك النظرية والمنهج العلمي الثوري القادر على اكتشاف قانون عملية الانتقال تلك ، وفي أنها ثانياً ، الطبقة الأخيرة في التاريخ ، التي تناضل من أجل القضاء على الاستغلال ، استغلال الإنسان للإنسان وقتله شر قتلٍ ، لا لأنها تطمح لأخذ مواقعها ، وإنما لأنها مؤهلة تاريخياً لإنهاء كل استغلال ، أي لإنهاء المجتمع الاستغلالي والقضاء على كل أشكال الاستغلال في المجتمعات البشرية .

إن ماركس وانجلز حين كشفا القوانين الاجتماعية العامة فهما لم يتوانيا عن التأكيد بأن هذه القوانين لا تعني الحتمية الميكانيكية أو الطبيعية . ولذلك نراهما يميزان بين الفعل الاجتماعي والفعل الطبيعي .

ففي الطبيعة «لا يحدث شيء لقصد مرغوب فيه بوعي يعكس ذلك ؛ فإن الفاعلين في تاريخ المجتمع عناصر مؤهلة بوعي ، تفعل بتفكير أو باحساس بالمجتمع بدون قصد واع بدون هدف مرغوب فيه . ولكن هذا الاختلاف بين الفعل الطبيعي والفعل الاجتماعي : لا يمكن أن يغير شيئاً من الحقيقة ، وهي أن سير التاريخ تسوده قوانين عامة داخلية »[1] .

إن التمييز بين القانون الاجتماعي والقانون الطبيعي شيء جوهري من أجل فهم ينابيع الثورة الاجتماعية . ففي الوقت الذي يلتقيان فيه ، من حيث إن كليهما ضروري وعام وجوهري وقابل للتكرار ، فإن كلا منهما يأخذ طابعاً متميزاً عن طابع الآخر فيما يخص مسألة التكرارية .

ولقد انكر بعض الباحثين الاجتماعيين وجود قوانين ثابتة تخضع لها الظواهر الاجتماعية شأنها في ذلك شأن الظواهر الطبيعية ، وميزوا نتيجة لذلك بين القانون الطبيعي والقانون الاجتماعي ، نظراً لأن الوقائع الطبيعية تجري على نسق مغاير للوقائع الاجتماعية فالحياة الاجتماعية لا تسودها قوانين موضوعية مطردة قابلة للتكرار كما في الظواهر الطبيعية . وقد ترتب على ذلك أن نفى هؤلاء الباحثون الاجتماعيون وجود علم يبحث في التاريخ والمجتمع الإنساني .

هنا ينبغي أن يجابه أولئك الأجانب والعرب بابن خلدون ، الذي كان من الممكن أن يمهد في القرن الرابع عشر لبناء تيار علمي ضخم في الوطن العربي ، ولكن الذي حدث أنه لم يقيض لكل ما بدأه ابن خلدون أن يتابع ويستمر ويتواصل ، بينما هو قد توصل إلى اكتشافاته المادية والعلمية في الحدود التي سمحت بها معطيات العصر ، وإذا قورن بالنسبة لعصره لوجدناه متقدماً نسبياً بمراحل عن ماركس وانجلز ، فلم يسبق ابن خلدون هيجل أو سان سيمون مثلاً ، وعلينا أن نتذكر أن العبقري لا يصنع عصره بل هو العصر بمثابة البساط الذي ينبت عليه

---

(١) ماركس انجلز : الأعمال المختارة ، برلين ، مجلد ٢١ ، ص ٢٩٦ .

ويترعرع فيه كل نظام جديد وكل عبقري . والشروط الاجتماعية للعصر هي التي تتطلب ظهوره . هيجل وماركس لم يكن ممكنا أن يظهرا قبل العصر الصناعي ، والذي بدوره استوجب ظهور الطبقة العاملة ، لأن العبقرية ليست هي القفز فوق امكانيات العصر وشروط علاقاته الاجتماعية . . . بل هي تعبير عن احتياجاته العميقة وتصعيد لها لدرجة الوعي الموضوعي ، واسطع العبقريات هي تلك التي استوعبت عصرها وانتصرت فيه للجديد الذي لا يكاد يرى ولكن هذا الجديد وحده هو الذي يمتلك زمام المستقبل .

ولا شك أن الفكر البورجوازي يصبح عاجزاً عن استشفاف المد الاجتماعي التقدمي ، لأن هذا المد ينتصب ضد ذلك الفكر موضوعياً . وبعكس ذلك نجد أن النظرية الاجتماعية ، التي انبثقت ضمن علاقة عضوية مع عملية التهيئة للإجهاز على المجتمع الرأسمالي من قبل الكادحين العمال ، لا تتخذ هذا الموقف الارتيابي من الفعل الاجتماعي لا معرفياً ولا عملياً . فهي تميز ، فيما يخص التكرارية الاجتماعية ، بين الجوهر والظواهر المرافقة له ، فالناس جميعاً ، وفي كل مجتمع ، ينتجون حياتهم الاجتماعية المادية ويقيمون علاقات عديدة بينهم في كل مجتمع تتشكل قوى انتاج تخلق له « للمجتمع » القيم المادية والفكرية والحضارية وتمنحه ، بذلك ، الحياة .

ففي كل مجتمع تتشكل قوى إنتاج تشمل أدوات للعمل ومادة للعمل وأناسا يستخدمون طاقاتهم وقدراتهم لتحويل هذه المادة إلى أشياء تخدمهم وتغني حياتهم . كما على الناس ، في أي مجتمع ، أن يقيموا علاقات اجتماعية بينهم تشمل علاقات الملكية والتبادل والتوزيع ، كما وتشمل تقسيم العمل والتعاون ووضع دور الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة في عملية انتاج الحياة الإنسانية . وحيث توجد قوى انتاج وعلاقات انتاج ، فإنه ينبغي بالضرورة أن يوجد تطابق ما بين هذين القطبين . ولكن حيث يدخل القطبان هذان في صراع ويصبح اللاانسجام واللاتطابق هو الجوهري في علاقاتهما حينذاك يدخل المجتمع في حالة اهتزاز عنيفة كثيراً أو قليلاً تؤدي أخيراً ـ ضمن شروط أخرى سياسية وأيديولوجية ذاتية ـ إلى الثورة . فكون كل مجتمع ، لكي يستمر في وجوده ، يشمل قوى انتاجية وعلاقات انتاجية انسانية ، وبالتالي تطابقاً ، معينا بين كلا الطرفين ، شيء لا يشك فيه إنسان لم يفقد تفاعله مع محيطه الاجتماعي . وبالضبط هنا ، في هذه البنية الاجتماعية العينية ،

يكمن جوهر وجود وتطور المجتمع ، وبالتالي جوهر قانونه . فكل مجتمع ، من أجل أن يستمر ، يحتوي هذه البنية العامة ضرورياً . إن وجود وتكرار وجود هذه البنية يشكل الجوهري في المجتمع الإنساني اطلاقاً .

أما كيف تتمظهر هذه البنية ، وضمن أية أطر وملامح ، فإن هذا ، بالنسبة لوجود المجتمع ، يدخل في إطار الظاهرة المرافقة . لقد وجد في التاريخ البشري أنواع لا تحصى من الأديان والقوميات والمشاعر الإنسانية والمذاهب الفكرية الخ . . . ولكن كان يوجد دائماً تلك البنية المجتمعية في كل مجتمع .

على هذا الأساس الموضوعي المكين استطاعت قضية الثورة الاجتماعية أن تكتسب طابعاً عملياً ثورياً ، وتتجاوز بالتالي المفاهيم المادية البدائية والبورجوازية الإصلاحية للتحول الاجتماعي على حد سواء .

هذا هو الجانب الأول من المسألة . أما الجانب الآخر المتمم لقضية الثورة هذه ، فإنه يتعلق بالعامل الذاتي .

في الحقيقة لا يتم شيء في المجتمع البشري بدون فعالية إنسانية واعية . لقد وافق ماركس في حينه رأي العالم الاجتماعي الإيطالي فيكو (من ١٦٦٨ حتى ١٧٤٤) القائل بأن التاريخ الإنساني هو من صنع الناس الاجتماعيين ، بيد أنه عمق هذه الموضوعة . . . من الناحية المبدئية ، حتى الحد الأقصى ، وذلك من خلال :

أولاً ـ اكتشافه لبنية المجتمع الموضوعية العينية ، الممثلة بالقوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية الاجتماعية .

ثانياً ـ بحثه القضية انطلاقا من العلاقة القائمة بين الذات والموضوع .

إن الموضوع ، من هذا المنظار ، هو المجتمع أو التاريخ . أما الذات فهي الإنسان الاجتماعي الفعّال . بذلك يكون الموضوع موضوع الذات ، وتكون الذات ذات الموضوع ، ولا انفصال بينهما .

وهناك اتجاهان فكريان يلعبان دوراً خطراً بالنسبة لقضية الثورة الاجتماعية، هما الموضوعية والذاتية ، إن الموضوعية ، التي يمكن النظر إليها هنا على أنها الميكانيكية في سير الحدث التاريخي ، تنفي الفعالية الإنسانية الذاتية في سير الحدث ذاك ،

بحيث تضفي عليه طابع الحتمية ـ الطبيعية ، بعكس ذلك تجهد الذاتية نفسها لتثبت عدم وجود أي موضوعية للحدث الاجتماعي ، وبالتالي فهي تنكر القوانين الاجتماعية ، وكلا الموقفين بعيد عن الاقتراب من الموقف الصحيح في فهم الظاهرة الاجتماعية .

ونحن نرى في الحدث الاجتماعي توحيداً وثيقاً للجانبين هذين ، وذلك بدون التضحية بموضوعية الحدث الاجتماعي ، وبالتالي دون أن تتعرض قضية الثورة الاجتماعية لخطر الذاتية والعشوائية وعدم الانضباط ، ومن ثم الفشل ، ولكن أيضاً بدون الوقوع بخطر القدرية الدينية أو الفلسفية ، وبالتالي دون رفض الفعالية الإنسانية الذاتية ، فعالية الجماهير الثورية .

أما الفكر الثوري ، من أجل تأكيده على الطابع الموضوعي للحدث الاجتماعي فينطلق من العلاقتين الفلسفيتين المبدئيتين ، علاقة الوعي بالمادة ، وعلاقة الذات بالموضوع ، ويحدد من ثم نوع آفاق العلاقة القائمة بينهما . فالعلاقة بين الوعي والمادة ذات طابع نظري معرفي ووجودي .

ومن حيث نظرية المعرفة والوجود تبرز مسألة أولوية أحد القطبين الوجوديين ، الوعي أم المادة ، فالمادة هي الواقع الموضوعي ، الذي يتمتع بالأولوية ، والاستقلالية عن الواقع الفكري ، الوعي ، وبهذا تكون المادة مصدر الوعي ، ويكون الوعي شكلاً أعلى من أشكال تطور المادة . وهكذا فليس هنالك شيء آخر في العالم ، من وجهة نظرية المعرفة ، سوى المادة والوعي . فهذان هما طرفا الوجود بكليته ، والتقابل (التعارض) بينهما ، في إطار الرؤية النظرية المعرفية تلك ، تقابل مطلق ، حيث ينظر إليهما هنا في لحظة الثبات . ولكنهما ، فعلا ، موجودان في حركة دينامية مستمرة ، والتعارض بينهما هو تعارض نسبي ، وحينئذ يغدو الوعي جزءاً من المادة ، من العالم المادي ، ولكن له استقلال نسبي ووظيفي .

إن هذه العلاقة النظرية المعرفية بين المادة والوعي ، في حال الانطلاق لحلها من وجهة نظر مادية فلسفية ، ذات أهمية قصوى في تبيان موضوعية الحدث الاجتماعي ، وهذا ما يدعونا إلى التأكيد بأن هاتين المجموعتين من المفاهيم : المادة والوعي ، والموضوع والذات ، ليستا منفصلتين عن بعضهما بشكل مطلق ـ كما هو الحال أيضاً بالنسبة لمضامين الواقعية التي تعكسها تلك المفاهيم وتعبر عنها ـ بل إن

هذا الانفصال نسبي . وتوضيح هذا يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لقضية الثورة الاجتماعية .

لا شك أن الموضوع هو موضوع الذات ، والذات ذات الموضوع ، ووجود كليهما مرتبط بوجود الأخر وهما بهذا المعنى يشكلان شيئين متضايفين . فجزء من الأرض ،مثلا،يتحول الى موضوع ، حيث يبدأ الإنسان (الذات) بزرعها أو جعلها أساساً لعمله الزراعي وجهده في زراعتها ، وحينذاك لا يمكن النظر لواحد منهما بمعزل عن الآخر . إنها عملية غنية ومتشعبة ومتبادلة بين الموضوع (قطعة الأرض) والذات (الانسان) . فالموضوع ـ يخضع لعملية أنسنة ذات أبعاد هادفة وقاصدة ، والذات ، تخضع لعملية « موضعة » تغنيها إغناء خصباً يبدل منها ويطورها .

لكن الموضوع (الأرض) . منظوراً إليه قبل أخذه شكله المؤنسن، ليس من تكوين الذات الإنسانية . إنه كان قطعة الأرض غير المؤنسنة ، غير المحضرة . هذا يعني أن قطعة الأرض تلك تختص بقانونية معينة ، ولها شكل وجود معين ، ينبغي للإنسان (الذات) ، إن أراد تحويله إلى موضوع إنساني ، أن يكتشف قوانينها الخاصة ، فهو مضطر لأن يعرف مثلاً تركيب التربة فيها ، وفيما إذا كانت صالحة للزراعة أم لا . . . أي أنه مضطر إلى أن يقيم علاقة جوهرية بينه وبينها لكي تنصاع لقياده وتخضع لمشيئته ، علاقة جوهرية عصبها الممارسة العملية .

وهكذا يتبين لنا بجلاء :

١ ـ بأنه لا وعي بدون مادة ، بينما هنالك مادة بلا وعي .

٢ ـ وبأنه لا ذات بلا موضوع ، ولا موضوع بلا ذات .

٣ ـ وبان العلاقة القائمة بين الذات والموضوع ليس لها طابع إرادي ذاتي، بحيث لا يمكن ، مثلاً ، اعتبار الموضوع مخلوقاً من عدم من قبل الذات أو من الذات نفسها ، بل إن هذه العلاقة نفسها تقوم على العلاقة بين المادة والوعي ، وليس العكس . بذلك يحتفظ الموضوع بموضوعيته ، وتغييره وتطويره من قبل الذات ، لا يغدو حينذاك عملاً ذاتياً عشوائياً ، بل خاضع لقوانين موضوعية خاصة بالموضوع .

٤ ـ على ضوء هذا نرى بعمق أن جوهر العلاقة الكائنة بين الذات والموضوع جوهر جدلي ، ان تحققه يتم من خلال الممارسة العملية الفعالة ، بحيث إن الوحدة

الجدلية للقطبين هذين تتمثل وتتحقق بالممارسة تلك ومن خلالها .

٥ ـ وإذا نظرنا إلى المجتمع الإنساني على أنه موضوع ، ذاته الناس المنتظمون في تنظيمات أو طبقات ، فإن هذا المجتمع ، بحكم قانون التطور ، يصبح في آن واحد ، شرطاً وأساساً للفاعلية الإنسانية ونتيجة ضرورية لها .

وبهذا يصدق القول بأن التاريخ البشري كله شرط وأساس لوجود البشر ونشاطاتهم المختلفة ، وهو أيضاً نتاج هذه النشاطات نفسها .

٦ ـ إن ما سبق يلقي أضواء ساطعة كشافة على قضية الثورة الاجتماعية . ففي الوقت الذي يؤكد فيه على أن كل ثورة اجتماعية تحدث من خلال فعالية بشرية في مرحلة تاريخية معينة ، فإن العنصر الواعي النظري لا يلعب نفس الدور في عملية انجاز كل الثورات الاجتماعية المختلفة . إن هذا العنصر لا يلعب ، في أحسن الأحوال ، إلا دوراً جزئياً في مراحل التطور الاجتماعي فيما قبل المرحلة الاشتراكية . لا شك أن هذه القضية مشروطة تاريخيا وطبقياً وفكرياً .

فالطبقة الأولى في التاريخ الإنساني ، التي يمكنها التطلع إلى المستقبل والتحديق فيه بعين وضاءة متفائلة هي طبقة الكادحين إنها تتضمن في ذاتها النظرة الشاملة المتطورة للمستقبل التاريخي ، لأنها تريد وتطمح ليس فقط إلى إزالة الطبقة الاستغلالية الرأسمالية ، وإنما تعمل وتهيىء فعلياً المناخ الإجتماعي التاريخي لتلاشيها هي نفسها ، ولخلق مجتمع موحد منسجم ، لذا فهي بذرة الإنسانية المستقبلية ، ولذا فهي أيضاً قادرة على استيعاب واكتشاف واقعها الراهن والواقع التالي بقوانينه الخاصة . ولقد حدث تاريخياً أن الطبقة العاملة لم تستطع هي نفسها التعبير عن نفسها نظرياً . وذلك لسبب جوهري ، هو أنها كانت مرهقة من الاضطهاد الاجتماعي المادي والعلمي والأيديولوجي فلم يكن بمقدورها استيعاب المعارف الإنسانية بتاريخها الطويل واستخلاص الجوهري منها ، إنه لم يكن بامكانها (والمقصود هنا افراد منها) التفرغ العلمي الدقيق الطويل لدراسة وتقييم التاريخ الفكري وربطه بقضاياها الاجتماعية والفكرية الراهنة . لهذا قام منظروها الثوريون بالتخلي عن طبقتهم البورجوازية وربطوا مصيرهم الاجتماعي والعلمي بمصير الطبقة العاملة .

ما هو هدفنا من كل هذا الذي ذكرناه ؟

الهدف هو الرغبة في البرهنة على أننا إذا أردنا بناء مجتمع عربي جديد موحد من البصرة إلى أغادير فإنه لا يمكننا السير به فعلاً وبنجاح إلا من خلال وعي شامل . ودقيق لدور العمال . فالعفوية هنا غير واردة ، وإن هي استطاعت التأثير على عقول العمال ، فإنها تمثل بهذا خطراً جديداً على عملية البناءالحضاري .إن الوعي الشامل الدقيق لبناء المجتمع العربي الاشتراكي متمثل بالفكر الثوري الوحدوي الاشتراكي العلمي . فهذا ما يجب التأكيد عليه .

وأهمية النظرية الثورية بالنسبة للطبقة العاملة والطبقات الكادحة الأخرى تظهر بعمق من خلال الحقيقة القائمة . على أن تطوراً من نظام رأسمالي إلى آخر اشتراكي لا يمكن أن يتم بشكل ناجح دون نظرية ثورية تعتمد التخطيط والوضوح النظري الايديولوجي . لقد أدرك الفكر الثوري بعمق بأن النظرية الثورية حينما تحتل مواقع متينة في رؤوس الجماهير ، تتحول إلى فعل مادي ، إلى قوة ضخمة مادية ، إن النظرية الثورية ، ضرورة ماسة من أجل تكوين الحركة الثورية . ولا شك أن الفكر الثوري العلمي قد أثبت قدرة عجيبة على مر العصور في بناء الحضارات والمجتمعات . ولا شك أن النظرية الثورية قد أثبتت خصوصاً بعد عام ١٨٩٥ ، حيث حققت النصر على مجموع النظريات البورجوازية ، والإصلاحية والطوباوية ، على أنها فعلاً جزء ضروري من عملية الثورة الاشتراكية في كل بلد . والذي أعطاها هذا الطابع هو ، إلى جانب الجوانب الأخرى ، التي ذكرت ، توحيدها للعام والخاص في وحدة جدلية عميقة .

إن بروز وتطور الفكر الجدلي الثوري في ألمانيا في القرن التاسع عشر كان بداية جديدة مؤذنة بالعالم الإنساني الاشتراكي ، وبالتالي مكسباً كبيراً ليس فقط للفكر الألماني أو الفلسفة الألمانية أو للفكر الأوروبي وإنما لمجموع الفكر البشري ولمجموع المعذبين في الأرض . وهذا ليس من باب التعسف الفكري وإنما هو يقوم على حقيقتين أساسيتين : أولاهما أن الفكر الثوري لم يكن فقط وليد القرن التاسع عشر الأوروبي ، وإنما هو نتاج وحصيلة للثقافة الإنسانية الثورية كلها ، لقد تعرف ماركس على فكر الشعوب القديمة والحضارات القديمة كالبابلية والمصرية وبشكل خاص اليونانية . وقد عرف الفكر العربي الإسلامي وخاصة ابن خلدون وما يمثله ابن خلدون على الأقل . وفي الحقيقة تكمن أهمية الفكر الثوري في أنه أجاب على أسئلة العبيد الثائرين في روما ، وفي البلاد العربية الإسلامية الوسيطة . لقد أجاب

على أسئلة الفلاحين الفقراء المضطهدين الثائرين في البلاد العربية الإسلامية وفي بلدان أوروبا في العصر الوسيط ، كما أجاب الفكر الثوري على أسئلة العمال المسحوقين الثائرين في فرنسا وانجلترا وألمانيا وهولندا وبلجيكا في الأزمنة الحديثة .

إن الفكر الثوري يحتوي في ذاته القدرة على استيعاب الحياة الإنسانية في أي مجتمع كان ، لا لأنه يقحم نفسه إقحاماً في تلك الحياة ، وإنما لأنه ـ وهذا هو الجوهري الخلاق فيه ـ يتحسسها ويستشفها، يأخذ ويعطي منها ، إن الفكر الثوري مشاع إنساني وعزيز على الإنسان أن يرى نظرية ما تجد التعبير الواعي عنها في المجتمعات البشرية عامة . ولكن القضية تصبح أقدر على النفاذ ، حين يدرك المرء ويستوعب الحقيقة العلمية الفلسفية وهي أن العام « مجموع المجتمعات البشرية » يتحقق ويجد تأثيره في الخاص « المجتمع البشري » المفرد ، كألمانيا أو الصين أو الوطن العربي « مثلاً » .

وانطلاقا من هذا نستطيع أن نقول انه خطأ نظري وعملي ضخم ، أن يقول الإنسان ، بأن الفكر الخلدوني ظاهرة عربية اسلامية فقط أو الفكر الماركسي ظاهرة أوروبية أو المانية أو بالأحرى أوروبية غربية ، فباعتبار أن هذا الفكر قد قامت دعائمه على التراث الإنساني كله ، وبدونه لم يكن له أن يوجد ، وكذلك باعتبار أنه الفكر « الرشدي والخلدوني » « والهيجلي والماركسي » . والحقيقة الخالدة أن الفكر عام وشامل لكل مجتمع إنساني أو للاجتماعي عموماً ، فإنه من الضروري والطبيعي التأكيد على أن الفكر ذاك في قدرته أن يلف ويستوعب العالم الإنساني بمجموعه . فالفكر الإنساني استطاع لأول مرة في تاريخه أن يجد وحدته العميقة والشاملة نسبيا مع الواقع الموضوعي عن طريق ومن خلال الفكر الثوري .

ولكن هذا الفكر لا يدعي أبداً أنه يلم بالواقع الموضوعي بشكل شامل مطلق . إن ادعاء مثل هذا ، كما يفهمه الفكر الثوري الأوروبي الهيجلي أو الماركسي نفسه ، غير ممكن ، وذلك لسبب قائم في أن الواقع الخارجي الموضوعي ، أي موضوع الفكر ، في تحول وتشعب دائمين . ولذلك فحين ننطلق من أن الفكر في تحول وتشعب دائمين ، وحين ننطلق من أن الفكر إنما هو انعكاس للواقع الموضوعي المتطور ، فإن هذا يعني ، أول ما يعنيه ، بان الفكر الثوري لا يستغرقه التطور الواقعي الموضوعي ويتجاوزه ، وإنما يعمقه ويغنيه ويمده بجذور جديدة . بهذا

الهدف هو الرغبة في البرهنة على أننا إذا أردنا بناء مجتمع عربي جديد موحد من البصرة إلى أغادير فإنه لا يمكننا السير به فعلاً وبنجاح إلا من خلال وعي شامل . ودقيق لدور العمال . فالعفوية هنا غير واردة ، وإن هي استطاعت التأثير على عقول العمال ، فإنها تمثل بهذا خطراً جديداً على عملية البناء الحضاري . إن الوعي الشامل الدقيق لبناء المجتمع العربي الاشتراكي متمثل بالفكر الثوري الوحدوي الاشتراكي العلمي . فهذا ما يجب التأكيد عليه .

وأهمية النظرية الثورية بالنسبة للطبقة العاملة والطبقات الكادحة الأخرى تظهر بعمق من خلال الحقيقة القائمة . على أن تطوراً من نظام رأسمالي إلى آخر اشتراكي لا يمكن أن يتم بشكل ناجح دون نظرية ثورية تعتمد التخطيط والوضوح النظري الايديولوجي . لقد أدرك الفكر الثوري بعمق بأن النظرية الثورية حينما تحتل مواقع متينة في رؤوس الجماهير ، تتحول إلى فعل مادي ، إلى قوة ضخمة مادية ، إن النظرية الثورية ، ضرورة ماسة من أجل تكوين الحركة الثورية . ولا شك أن الفكر الثوري العلمي قد أثبت قدرة عجيبة على مر العصور في بناء الحضارات والمجتمعات . ولا شك أن النظرية الثورية قد أثبتت خصوصاً بعد عام ١٨٩٥ ، حيث حققت النصر على مجموع النظريات البورجوازية ، والاصلاحية والطوباوية ، على أنها فعلاً جزء ضروري من عملية الثورة الاشتراكية في كل بلد . والذي أعطاها هذا الطابع هو ، إلى جانب الجوانب الأخرى ، التي ذكرت ، توحيدها للعام والخاص في وحدة جدلية عميقة .

إن بروز وتطور الفكر الجدلي الثوري في ألمانيا في القرن التاسع عشر كان بداية جديدة مؤذنة بالعالم الإنساني الاشتراكي ، وبالتالي مكسباً كبيراً ليس فقط للفكر الألماني أو الفلسفة الألمانية أو للفكر الأوروبي وأنما لمجموع الفكر البشري ولمجموع المعذبين في الأرض . وهذا ليس من باب التعسف الفكري وإنما هو يقوم على حقيقتين أساسيتين : أولاهما أن الفكر الثوري لم يكن فقط وليد القرن التاسع عشر الأوروبي ، وإنما هو نتاج وحصيلة للثقافة الإنسانية الثورية كلها ، لقد تعرف ماركس على فكر الشعوب القديمة والحضارات القديمة كالبابلية والمصرية وبشكل خاص اليونانية . وقد عرف الفكر العربي الإسلامي وخاصة ابن خلدون وما يمثله ابن خلدون على الأقل . وفي الحقيقة تكمن أهمية الفكر الثوري في أنه أجاب على أسئلة العبيد الثائرين في روما ، وفي البلاد العربية الإسلامية الوسيطة . لقد أجاب

على أسئلة الفلاحين الفقراء المضطهدين الثائرين في البلاد العربية الإسلامية وفي بلدان أوروبا في العصر الوسيط ، كما أجاب الفكر الثوري على أسئلة العمال المسحوقين الثائرين في فرنسا وانجلترا وألمانيا وهولندا وبلجيكا في الأزمنة الحديثة .

إن الفكر الثوري يحتوي في ذاته القدرة على استيعاب الحياة الإنسانية في أي مجتمع كان ، لا لأنه يقحم نفسه إقحاماً في تلك الحياة ، وإنما لأنه ـ وهذا هو الجوهري الخلاق فيه ـ يتحسسها ويستشفها ، يأخذ ويعطي منها ، إن الفكر الثوري مشاع إنساني وعزيز على الإنسان أن يرى نظرية ما تجد التعبير الواعي عنها في المجتمعات البشرية عامة . ولكن القضية تصبح أقدر على النفاذ ، حين يدرك المرء ويستوعب الحقيقة العلمية الفلسفية وهي أن العام « مجموع المجتمعات البشرية » يتحقق ويجد تأثيره في الخاص « المجتمع البشري » المفرد ، كألمانيا أو الصين أو الوطن العربي « مثلاً » .

وانطلاقا من هذا نستطيع أن نقول انه خطأ نظري وعملي ضخم ، أن يقول الإنسان ، بأن الفكر الخلدوني ظاهرة عربية اسلامية فقط أو الفكر الماركسي ظاهرة أوروبية أو المانية أو بالأحرى أوروبية غربية ، فباعتبار أن هذا الفكر قد قامت دعائمه على التراث الإنساني كله ، وبدونه لم يكن له أن يوجد ، وكذلك باعتبار أنه الفكر « الرشدي والخلدوني » « والهيجلي والماركسي » . والحقيقة الخالدة أن الفكر عام وشامل لكل مجتمع إنساني أو للاجتماعي عموماً ، فإنه من الضروري والطبيعي التأكيد على أن الفكر ذاك في قدرته أن يلف ويستوعب العالم الإنساني بمجموعه . فالفكر الإنساني استطاع لأول مرة في تاريخه أن يجد وحدته العميقة والشاملة نسبيا مع الواقع الموضوعي عن طريق ومن خلال الفكر الثوري .

ولكن هذا الفكر لا يدعي أبداً أنه يلم بالواقع الموضوعي بشكل شامل مطلق . إن ادعاء مثل هذا ، كما يفهمه الفكر الثوري الأوروبي الهيجلي أو الماركسي نفسه ، غير ممكن ، وذلك لسبب قائم في أن الواقع الخارجي الموضوعي ، أي موضوع الفكر ، في تحول وتشعب دائمين . ولذلك فحين ننطلق من أن الفكر في تحول وتشعب دائمين ، وحين ننطلق من أن الفكر إنما هو انعكاس للواقع الموضوعي المتطور ، فإن هذا يعني ، أول ما يعنيه ، بان الفكر الثوري لا يستغرقه التطور الواقعي الموضوعي ويتجاوزه ، وإنما يعمقه ويغنيه ويمده بجذور جديدة . بهذا

سيتبين لنا أن تجاوز الفكر الثوري يعني ، تجاوزاً للواقع الموضوعي في مجال المجتمع مثلاً ، فمن خلال تطور هذا الواقع ، فإن الفكر الثوري يزداد عمقاً وإغناء كنظرية وكمنهج .

من هذا يتبين لنا أيضاً مدى اليقظة والدقة العلمية والمبادهة العميقة السريعة التي ينبغي أن يمسك بها ممثلو هذا الفكر لاستنطاق واكتشاف الجديد الحي ، أينما وجد ، وللمساهمة الفعالة بالاجهاز على القديم السلبي .

لقد ناضل الفكر الثوري طوال عقود عديدة من الزمن ضد الظلم وضد المذاهب والاتجاهات والرؤى النظرية الرجعية وأثبت قدرته على مجابهة هذه المذاهب والاتجاهات والرؤى ، وفي نفس الوقت أثبت مقدرته على تفهم واستيعاب الواقع الموضوعي المتغير وذلك بالرغم من كثير من العثرات والصعوبات ، وما زال الفكر الثوري من عهد عبد الرحمن بن خلدون يكافح في العصر الحديث ضد المذاهب والاتجاهات مثل الظلامية والقدرية واللاعلمية والوضعية الحديثة والوجودية والبرجماتية .

ولا شك أن هذا ـ منظوراً إليه بالنسبة إلى وطننا العربي ـ يستحق الاهتمام الجدي ، والمسألة تصبح أكثر خطورة ، حينما تطرح قضية الثورة العربية . إن الوطن العربي ، الذي توقف عن التطور الاجتماعي والفكري في القرن الثاني عشر ، كان بإمكانه لو امتد به التطور على أساس الإنتاج البضائعي الضخم والتجارة العالمية المنفتحة ، أي على أساس من القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية السائرة في طريق التحويل الرأسمالي ،ان يحمل لواء الثورة العلمية التكنيكية الحضارية وليسير جنباً إلى جنب مع أوروبا والاتحاد السوفياتي . وحينذاك لسوف نكون نحن مضطرين إلى القول بأن الوطن العربي يحذو حذو البلدان الصناعية المتقدمة في اختياره للنهج الثوري ، الذي ابتدأه العرب وتطور في المجتمع الرأسمالي .

وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم « العالم الثالث » أو « بلدان التخلف أو النمو » غير دقيق ، ولا يمكن كما سبق أن أشرنا في بداية هذا البحث ـ تغطية المسألة علمياً .وانطلاقاً من هذا نجد أيضاً أن المفهومين « التخلف » و «التقدم» لا يمكنهما التعبير عن عينية الواقع الاجتماعي الموضوعي . فلقد وجد مثلاً

في العهد العبودي تقدم ، وفي العهد الرأسمالي تأخر أو تخلف . غير أنه لم يوجد في العهد العبودي علاقات انتاج وقوى انتاجية رأسمالية .

هذا يعني أن المفهومين المعنيين لا يمكن الاستعاضة بهما عن مفاهيم الكفاح الاجتماعي الذي خاضته الطبقات الكادحة في أوروبا وغير أوروبا . و « علاقات الانتاج وقوى الانتاج » أو المفهوم الرئيس في المادية التاريخية « التشكيلة الاقتصادية المجتمعية »

إن وجود « بلدان نامية » في آسيا وأفريقيا لا يعني أبداً وجود بلدان فوق التاريخ الاجتماعي ، أو غير خاضعة لقانون التطور الاجتماعي .

فخاصية « البلدان النامية » القائمة على تخلف اجتماعي اقتصادي علمي أخلاقي شامل لا يجوز خلطها بقضية «القوانين» «الاجتماعية الموضوعية » لهذه البلدان. إن تلك البلدان تعاني تطوراً معقداً للغاية ، غير أن هذا لا يجعل منها عالماً منفرداً منعزلاً عن فعل القوانين الاجتماعية التي تخضع لها المجتمعات الأخرى .

لقد بينا أن الفكر الثوري ، باكتشافه للبنى الأساسية الضرورية لكل مجتمع إنساني ، قد وضع اللبنة الحقيقية لفهم التطور الاجتماعي في المستقبل ، كما في الماضي والحاضر . إن الفكر ذاك بتعميمه القائم على أن المجتمع البشري ، لكي يوجد ويستمر في البقاء، ينبغي أن يتضمن علاقات انتاجية وقوى انتاجية وأفكاراً ونظريات ، أقول ، إن الفكر ذاك بهذا التعميم قد غض النظر عن المجتمع الألماني أو الفرنسي أو العربي ، واعتبر أن تعميمه ينطبق على كل المجتمعات الإنسانية . ولقد حدث هذا ـ وهذا شيء هام ـ من خلال تحليل عيني لمجتمعات إنسانية معينة .

وفي الحقيقة حين استطاع ابن خلدون العربي بفذاذته استكشاف واستشفاف « الحتمية » الاجتماعية المادية بصورة المعاش الإنساني المادي ، ورفعها إلى مفهوم عمومي شامل لكل مجتمع بشري . فإنه كان بذلك ممهداً عظيماً لعمومية الفكر الثوري في أوروبا ـ الهيجلي والماركسي ـ في حقل المجتمع .

وبهذا فإن من يأخذ من المفكرين العرب غير الثوريين على الفكر الماركسي الاجتماعي شموليته . أي كونه ظاهرة عامة عالمية ، فإنه ينتقص ويقلل من طرف آخر ، من قيمة الاكتشاف الكبير العبقري لابن خلدون . وليس عيباً أو عاراً ذاتياً أو قومياً

أن يأخذ الفكر العربي المعاصر بجوهر التطور العالمي ، والمتمثل بالفكر الثوري ، وإلا لكان على الشعوب أو المفكرين والثوار الأوروبيين في العصر الوسيط أن يرفضوا الإنجازات الفكرية الثورية الكبيرة التي أبدعتها عقول عربية ، أمثال ابن خلدون وابن رشد .

إن التطور العالمي الاجتماعي والفكري يشكل وحدة من حلقات تتبادل الفعل والانفعال بشكل جدلي معطاء .

إن الفكر الثوري الذي طرح مسألة الثورة الاجتماعية طرحاً جذرياً دقيقاً ، لا يمكن لنا كاشتراكيين وحدويين إلا أن نستخدمه بشكل عقلاني في حل قضايانا الاجتماعيةوالقومية ، فهو ملك لمجموع الإنسانية التقدمية . إنه حيث استقى ينابيعه من تراث الشعوب الفكري والاجتماعي لا يمكنه إلا أن يكون ملكاً لها جميعا ، وقضية الخاص والعام في فهم الظواهر الاجتماعية التاريخية ، التي كانت نقطة انطلاق فهم ابن خلدون للمجتمع العربي الإسلامي وللمجتمع الإنساني عامة . وجدت في الفكر العلمي الاجتماعي تعبيرها الوافي الدقيق . ومجتمعنا العربي عموماً ، أو نحن في المغرب العربي جزء من الأمة العربية الكبيرة ، والأمة العربية هي جزء من المجتمع الإنساني في العالم .

وبهذا نخضع لقوانين تطور اجتماعية يمكن دراستها واستنطاقها . إننا نشاهد مدى التأثير القوي الذي تمارسه الاشتراكية كنظرية علمية وكنظام اجتماعي ، على عقول الجماهير في العالم . ففي الوقت الذي نشاهد فيه الرأسمالية العالمية قد وصلت قمة تطورها ، تثبت فيه ، في نفس الآن . . . فشلها وعدم قدرتها على حل مشاكل الأكثرية الساحقة من الجماهير ، لقد قادت الرأسمالية العالمية العالم إلى حربين عالميتين مرتين ، وإلى الإبقاء على المستوى المعاشي الرهيب لدى الملايين من سكان المستعمرات والبلدان الرأسمالية نفسها . لقد خلقت هذه الرأسمالية الاستعمارية قواعد عسكرية واقتصادية وأيديولوجية في العالم لتتمكن دائماً من قمع حركات الشعوب المغلوبة على أمرها ، واسرائيل تبرز هنا كمثال واضح ونموذجي على ذلك ، بعكس ذلك ، تثبت البلدان الاشتراكية ، في الخط الجوهري ، أنها قادرة فعلا على رفع مستوى جماهيرها اقتصاديا واجتماعياً وعلمياً واخلاقياً .

فهنا تبذل جهود دائبة ومنظمة لمواجهة مشاكل التطور الاجتماعي ، والتقني من خلال تخطيط واع شامل ومنظم . ولقد برز تناقض النظامين الاشتراكي والراسمالي ، بشكل مكثف واضح ، حيث امتدت ، واتسعت آفاق ، وإمكانات الثورة العلمية التقنية في كل من النظامين .

فهناك ، في البلاد الرأسمالية المتقدمة ، كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية يأخذ الاضطهاد والاستثمار للفئات الواسعة من السكان وسائل هائلة وبشكل منظم مريع ، وهذا ما ساهم بالتالي بشكل كبير في نشوء وتوسيع قواعد الاستعمار الجديد ، القائم في جوهره على أساس السيطرة الاقتصادية على المستعمرات ، ونصف المستعمرات وكثير من البلدان المستقلة سياسياً وعلى ترويضها وإنهاكها أيديولوجيا .

ونجد بالمقابل في البلاد الاشتراكية استنفاد طاقات الثورة العلمية التقنية بشكل عقلاني مخطط ، ولكن ليس لاضطهاد واستغلال الفقراء من الطبقات الشعبية الكادحة ، بل بالضبط لتطوير مستواهم المعاشي والاجتماعي والعلمي والفني . . .

إن الوضع المتخلف الخاص الذي تعانيه شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إلى جانب الوضع العالمي القائم المتمثل في الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية يطرح أمام شعوب تلك البلدان قضايا اجتماعية وايديولوجية تتطلب حلولا ملحة وعلمية دقيقة . فالطبقات البورجوازية الفتيّة في تلك البلدان لم تعد تستطيع حمل آفاق التطور الاجتماعي والاقتصادي في أيديها . لقد فقدت القدرة والمبادرة على ذلك وذلك لأسباب أهمها ما يلي :

١ ـ لأنها نشأت ـ تاريخياً ـ ضعيفة اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً ، بحيث إنها لم تستطع خلق شخصية اقتصادية وايديولوجية وسياسية متميزة بشكل كاف ، وذلك بالدرجة الأولى لتواطئها التاريخي مع الإقطاع .

٢ ـ عدم وجود تراكم مالي كبير يتيح رفع وتطوير مستوى الإنتاج البضائعي البورجوازي ، وينتصب بحزم ضد العلاقات الإقطاعية ، ويساهم بالتالي في رفع مستوى الدخل القومي ، وقد ساهم في ذلك بشكل كبير عدم انجاز اصلاح زراعي جذري لصالح الفلاحين ، وضد الإقطاعيين ، ولو جزئياً .

٣ ـ تغلغل الرأسمال الأجنبي وربطه بالرأسمال الوطني إلى درجة عالية كثيراً أو قليلاً بعجلاته ، مما قلل إلى حد واضح من تطوره الذاتي الواسع .

٤ ـ عدم وجود فنيين بما فيه الكفاية لتصريف التطور الرأسمالي الوطني .

٥ ـ الاضطراب والتخبط على الصعيد السياسي والاجتماعي والعسكري نتيجة لنشوء وتعاظم حركة التحرر الوطني القومي حيث أخذ النضال ضد الاستعمار من جانب الشعب والجماهير يخلق الرعب والقلق والخوف لدى البورجوازية ، التي كانت تطمح إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي في آن واحد ، ولو أدى ذلك إلى تنازلات اقتصادية أمام الاستعمار الاحتكاري .

٦ ـ الاعتماد في الخط الأول على الإنتاج الزراعي البدائي غير الممكنن وغير المنظم ، هذاالانتاج الذي يتراوح بين الصعود والهبوط ٦٠٪ ، ٨٠٪ ، ٨٥٪ من معدل الإنتاج ، والذي يعمق بالنتيجة عدم توازن الاقتصاد الوطني .

٧ ـ ارتفاع نسبة تزايد عدد السكان بشكل يضاعف من أعداد العاطلين عن العمل ، مما يؤدي إلى إضعاف إمكانيات التسويق البضائعي والحركة الاستهلاكية في الداخل .

٨ ـ نحو قطاع الخدمات العامة بشكل مزعج جداً بالنسبة للقطاعات الرئيسية المنتجة ، ووجود وتطور جهاز إداري بيروقراطي يساهم بقوة في عرقلة التطور الاجتماعي والعلمي .

٩ ـ نمو الوعي الطبقي لدى العمال بشكل بطيء وكذلك ينطبق على الفلاحين وعدم التلاحم بينهم وبين العمال .

١٠ ـ تهريب الأموال ، أو عدم استثمارها من قبل البورجوازية الكبيرة المنتجة خوفاً من تطور الجماهير على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، التي يناضل من أجلها الشعب الكادح .

وفي الحقيقة ، إن هذه الأسباب التي جعلت البورجوازية الفتية في البلاد النامية ـ والوطن العربي جزء منها ـ غير قادرة على أن تحمل آفاق التطور الاجتماعي الاقتصادي والعلمي ، هي ، في نفس الوقت ، أسباب ما نسميه بالتخلف في بلاد

العالم الثالث . وحين بدأ سلطان البورجوازية الكبيرة الاقتصادي في تلك البلدان يتعرض للهجمات القوية والضعيفة من قبل الطبقات الأخرى ، وبضمنها البورجوازية الصغيرة الواسعة وذات التأثير الاقتصادي الكبير في الوطن العربي بدأت نضالات عنيفة تدور ضد الاستعمار والرجعية الداخلية ، ولكن بذبذبة وبنفس قصير . ولقد كان أثبات البورجوازية الكبيرة عجزها عن التطور المستقبلي وإلحاقها أضراراً ومخاطر كبيرة بأكثرية الجماهير واقعاً قوياً ومحركاً لهذه الجماهير ـ تواكبها البورجوازية الصغيرة ـ للاستيلاء على الملكية الكبيرة ، وذلك بتأميم جميع المؤسسات والمرافق والمصانع الرأسمالية الكبيرة .

غير أن هذا كان قد تم نتيجة للظروف الاجتماعية والتاريخية الخاصة التي رافقته والتي ذكرت فيما سبق بشكل فجائي وكرد فعل على مؤامرات البورجوازية الكبيرة المحلية والاستعمار ، بحيث لم ترافقه تطورات مناسبة على صعيد الوعي الأيديولوجي الاقتصادي والسياسي .

أي أن « وضعا ثورياً » لم ينشأ ، ولم يأخذ بالتالي أبعاده هنا ضمن هذه العملية . وقد حمل هذا معه تأثيراته على التطورات التالية الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية .

لقد تمت تلك الخطوات الاقتصادية الكبيرة وقيمت كعملية أو كإجراء اشتراكي . غير أن هذه كانت قد تمت تحت تأثير : أولا ـ العداء للاستعمار ، وثانياً العداء للرأسمالية ، ولم يكن هناك تصور واضح نظري وعملي حول الاشتراكية كمفهوم سوسيولوجي اجتماعي وكنظام اقتصادي اجتماعي إنساني شامل أي أن العامل الذاتي الأيديولوجي السياسي لم يمارس خلال ذلك تأثيرا واضحا شاملا . لذلك نشهد في تلك البلدان علاقة مشوشة غير واضحة بين الخطوات الكبيرة التي تمت ضد مصالح البورجوازية الكبيرة وبين النظام الأيديولوجي والسياسي والإداري لها .

أما مظاهر هذا فتظهر في عدم الأخذ بنظام تخطيطي شامل يوضع من قبل أهل الخبرة والعلم الفنيين والسياسيين الاختصاصيين أو بالقيام بتخطيط فاشل أكثر الأحيان . فالملاحظ أن هناك ٦٠٪ من الخطط التي توضع لا تنفذ في غالب الأحيان . وهناك كذلك من مظاهر العلاقة المشوشة تلك عدم مس النظم التعليمية مساً ثورياً إلا في حالات محدودة . أما جهاز الدولة الإداري البيروقراطي الموروث ،

فإن فعله وتأثيره المخرب والمعيق للتطور الجديد يمثل إحدى نقاط الضعف الأساسية في تحديد العلاقة المشوشة المومأ إليها .

إن عملية الانتقال من مجتمع رأسمالي اقطاعي إلى مجتمع اشتراكي لا يمكن أن تتم بنجاح مطلقاً إلا من خلال فعالية ومشاركة واعية هادفة من قبل الجماهير في السلطة السياسية .

وفي الحقيقة هنا تكمن خاصية وميزة المرحلة التطورية هذه . أما بالنسبة للفترات التاريخية السابقة فإننا لا نشهد هذا . لذلك فالوضوح النظري العلمي الشامل ، الذي تقدمه نظرية الثورة الاشتراكية ، يمثل عنصراً جوهرياً في قيادة عملية التحويل الاشتراكي بنجاح . ونحن إذ ننعت ذاك الوضوح النظري العلمي بالجوهرية ، فإنما نعني بذلك بالضبط بأن لا نجاح للتحويل الاشتراكي في أي بلد بدون الوضوح النظري العلمي الشامل . هذا الوضوح يعني استيعاب عملية التحويل الاشتراكي في قوانينها الخاصة ، والمساهمة الفعالة الواعية في تمكين هذه العملية من أخذ أبعادها وآفاقها الحقيقية . ومن طرف آخر فإنه من الضروري أن يؤكد بأن مرحلة الانتقال تلك يمكن ـ نتيجة لعدم نضج كاف للنظام الأيديولوجي والسياسي ـ أن تتحول إلى مرحلة تجميع للقوى المضادة للثورة ، لتستطيع بعد ذلك الانقضاض على المنجزات الثورية وتصفيتها نهائيا . لا بد للقوى الثورية أن تدرك هذه المخاطر في بلدان العالم الثالث وخاصة في الوطن العربي . وتحاول أن تتجاوز السلبيات الماضية وتتجاوز الوضع القلق ، غير المتوازن ، غير أنه تبقى في طليعة تجاوز الأوضاع الماضية هناك خطوات لا بد منها وهذه الخطوات أساسية ، ومن خلالها يتقرر مصير التطور الثوري في بلدان العالم الثالث والوطن العربي . فلا بد من اشراك الجماهير الكادحة ، من عمال وفلاحين وبورجوازيين صغار ومثقفين ثوريين ومنظماتهم السياسية والنقابية مشاركة حقيقية فعالة في إدارة وتنظيم الدولة والمجتمع سياسياً واقتصادياً وإدارياً وفكرياً، ثانياً بذل الجهود الدائبة والصادقة والعميقة لتملك الوضوح النظري من خلال منهجية التفكير واعتماد الفكر العلمي في قضية الثورة .

إن الإدراك الحثيث بأن ليس هنالك سوى نظرية علمية واحدة عن الاشتراكية تفرض نفسها شيئاً فشيئاً وتأخذ الجماهير باعتناقها والايمان بها ، وتبدأ منظمات

الجماهير الثورية تعي ، بكثير أو قليل من العمق ، بأن العام يتضمن الخاص ويتحقق من خلاله . وان الخاص يتضمن العام ويحققه في وأن واحد . وهذه هي الرؤية الفلسفية المبدئية ، التي تقوم عليها نظرية الثورة في العالم المعاصر ، والتي لها مضامينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهي المحور العام الذي تدور حوله ومن خلاله المناقشات والمماحكات من قبل جماهير البلدان تلك بمنظماتها السياسية والنقابية .

ونحن نعتقد ان ليس هناك اشتراكية غانية أو تانزانية أو عربية وأن هذه الطرق ليست سوى تشعبات تنطلق من الاشتراكية العلمية ، الحل الوحيد الصالح لمشاكل عالمنا ، وأن المصاعب التي تواجه التحويل الاشتراكي في العالم الثالث ليست مصاعب ايجاد النظرية الملائمة بل هي مصاعب ملاءمة النظرية الموجودة مع الظروف المميزة التي تحدد هويتنا وتتطلب منا بذل الجهد للتعرف على طريقنا « الخاص »

ونحن إذ نصل إلى هذه النقطة لا ننسى أن نؤكد بأن نظرية الثورة في العالم هي في الأصل نظرية رفع الجذور الحقيقية لاضطهاد الإنسان اقتصادياً وسياسياً وقومياً واجتماعياً وايديولوجياً . وبالتالي خلق الإنسان الذي لا يجد في الواقع الموضوعي ، في الإنتاج المادي والفكري واقعاً غريباً عنه ، بل الذي يجد في هذا الواقع تحقيق وتطوير ذاته وذات المجتمع بكليته . وهذا يعني أن النظرية الثورية تلك لا تعني أبداً بالثورة إزالة الواقع الراهن والماضي إزالة كلية ، بل سحق السلبي وتبني الإيجابي في هذا الواقع وتطوير هذا دائماً إلى الأفضل والأشمل . وبتحقيق الثورة الاشتراكية تتوقف الثورات السياسية عن النشوء .

إذ هنا في المجتمع الاشتراكي يأخذ التطور طابعاً جديداً متميزاً عن التطورات السابقة عليه بأنه لا يتضمن أقطاباً اجتماعية « طبقات اجتماعية » متعادية بل إنه يأخذ مداً من خلال مساهمة مجموع المجتمع الاشتراكي . وقد ساهم عبد الرحمن بن خلدون بمقدمته التي كتبها في الوصول إلى هذه النتيجة العلمية التي أصبحت حقيقة من حقائق عصرنا الكبرى .

الفصل الثاني

« في المفهوم القومي الثوري »

لم تكن المسألة القومية منذ ربع قرن في المشرق العربي هي شغل المثقفين الشاغل وحدهم ، وإنما أضحت أيضا شغلا شاغلا للسياسيين . وبذلك صارت جزءا من السياسة العملية ، وصار لزاما على الأحزاب السياسية في الوطن العربي أن تتخذ موقفاً من القومية بوجه عام ، ومن القومية العربية بوجه خاص ، سواء كان هذا الموقف معلناً في برامجها أو غير معلن .

وقد تبلور هذا الموقف وتحدد بعد ظهور عبد الناصر كعنصر ضاغط وفاعل ومؤثر في السياسة العربية في الوطن العربي . ومن ثم ابتدأت المسألة القومية تحتل مركز الصدارة في العمل السياسي العربي في المغرب العربي أيضاً و يمكن أن نلحظ قمة المد العربي الثوري القومي في الوطن العربي مشرقاومغرباً ابتداء من حرب السويس والثورة الجزائرية وقيام الجمهورية العربية المتحدة .

ففي هذه الفترة بدا كما لو أن القومية العربية هي القوة الفعالة المؤثرة في المنطقة ، وهي الراية العالية التي تخاض كل المعارك في ظلها وأحياناً باسمها ، وقد كسبت القومية العربية في المغرب العربي أحمد بن بيلا الذي استولدته من أتون الثورة العربية على أرض القطر الجزائري .

ومع نكسة الانفصال في المشرق العربي عام ١٩٦١ وانتكاسة الثورة العربية في بعض اقطار المغرب العربي عام ١٩٦٥ كان لا بد أن تبدأ تفاعلات في حركة القومية العربية ، تفاعلات لا بد وأن تترتب عليها تغيرات عميقة أو نوعية ، سلبا أو ايجاباً ، بمقدار استيعاب الطلائع الثورية القومية الوحدوية للواقع الجديد وتحليلها له .

والعلاقة وثيقة ، من الناحية الموضوعية ، بين مؤامرة الانفصال في المشرق (سوريا)وانتكاسة القومية العربية في داخل المسار الثوري في المغرب ، ولذا فلا يمكننا أن نغفل دلالة الحدث الانتكاسي المتمثل في تنحية بعض اقطاب التيار العروبي الفتي الصاعد من قلب ممارسة ثورية شعبية حقيقية طويلة ، والمختلف في أيديولوجيته وممارستهعن عروبية المشرق، وبذلك أمكن أن تتحول الثورة هناك بعد انتكاستها إلى أن تكون عامل تعويق ، بدلا من أن تكون عامل تصعيد ، للثورة وللانداح الثوري الشعبي في المغرب العربي كله، وأن تكون أيضا حاجزاً ضد القومية والوحدة العربية . . وبذلك وظفت الإقليمية المغربية الجديدة كل رصيد الثورة العربية. المغدور بها في خدمة أهدافها ، ولم يكد يمر عامان بعد نكسة النزوع العربي الثوري الصلب في المغرب العربي حتى كانت نكسة حزيران ١٩٦٧ .

وبدا كما لو أن هناك حالة مخيفة من الجزر القومي العربي ، عززتها سلسلة من عمليات استئصال القوى والقيادات الثورية ليس في الوطن العربي وحده ، وإنما في آسيا وأفريقيا كذلك . فقد ابتدأ يختفي من على المسرح السياسي الثوري ، نكروما ، وموديبوكيتا وسوكارنو وجيفارا . . الخ .

وفي حالة الجزر القومي هذه كثر الحديث بنبرة عالية عن الثورة العربية ، والحركة العربية الواحدة ، والقومية العربية ،والاشتراكيةوصياغة التجارب الجديدة والفريدة . إنها حالة نفسية اجتماعية مرضية ، حالة من حالات التعويض المرضي الاجتماعي ، الإفراط المبالغ فيه من المد اللفظي السياسي القومي « المتثاور » ، سترا للانحسار القومي . . فلم يعد المجد للانجاز والتحقيق والأعمال . وإنما صار المجد للكلمات والشعارات وللصياغات العقائدية المحبوكة والدقيقة .

وبات الهدف الأساسي هو تزييف وعي المواطن العربي وإشغاله عن تحقيق الخطوات الوحدوية العربية . . بالحديث عن التنظيرات للوحدة العربية . وظلت التنظيرات التزييفية المنفصلة عن الواقع هي التي تستأثر بوعي المواطن العربي ، لا قومية بلا اشتراكية ، لا قومية بلا تصنيع . . نقاش حار وحامي الوطيس حول بديهيات ، وتشقيق للشعر دون نظر إلى القضايا الواقعية التي يعيشها الإنسان العربي والانظمة العربية .

وابتدأت تدخل أطروحات وتنظيرات . . الهدف منها ـ بقصد أو بغير قصد ـ هو تزييف الوعي القومي وإرباكه ، بالاستمرار في التأكيد على العموميات القومية الوحدوية مع سلوك منفصل عن الوقائع الحادثة والتي يُمكَّن لها في كل قطر عربي ، ودأب شديد على دفع الأحداث الطارئة باتجاه ترسيخ الكيانات الإقليمية وإعطائها مشروعية حقيقية في الأولوية على كل شيء ، وعمل جاد بادي الحرص على ابعاد النواة الوحدوية عن الحركة الوحدوية العربية (النواة الوحدوية بين الاقطار العربية معروفة) وإحاطة النواة بالاختناقات الاقتصادية التي لا تقتل ولكنها تضعف وتذبل جنين النواة ، وإرغام هذه النواة الوحدوية على أن تدير ظهرها للوحدة العربية الشاملة ، لتزهر فقط في ربعها ، زهراً لا طعم له ولا رائحة ، ولا بهجة فيه .

وبدأ يتضح للراصد القومي المتجرد أن كل هذا الجدل والسلوك يشير إلى قناعة مستترة هي العداء للقومية والوحدة ، والارتباط حتى النخاع بالاقليمية .

أما الرطانة الوحدوية ـ فلم تكن غير غشاء سطحي سرعان ما يتهتك عند أول صدمة مصلحية اقتصادية إقليمية ضيقة . والامثلة واضحة وجهيرة بين الدول المتجاورة الرافعة لشعارات الوحدة القومية العربية الشاملة ، ويلمسها القارىء أيضا لدى هؤلاء الذين احترفوا الكتابة « الثورية » ، وتلونوا تبعاً « للمودات » او الموجات الفكرية التي أخذت تسود ويتقلب معها مدَّعو الثورية ، الذين جعلوا من كل عمل وسلوك رجعي وإقليمي وغير قومي تجربة ثورية فريدة ، وانتشر مرتزقو الكلمة وتجار الصحافة الذين استأجرهم الساسة الإقليميون ليجعلوا من كل عمل من أعمالهم تجربة ثورية فريدة .

وأنت إذا نظرت إلى جميع أجهزة صناعة الرأي والفكر والأنباء من إذاعة وتليفزيون وصحف لوجدتها جميعا في قبضة الانظمة الحاكمة وتحت هيمنتها وفي مصلحتها وحدها ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

وأبسط ما يترتب على ذلك ، **أولا** هو التعتيم الكامل على كل ما يمكن أن يقلق راحة هذه النظم وبقائها **وثانيا**: تزييف وعي المواطن العربي في كل قطر عربي حتى يمكن تعبئته وراء ما يدعم هذه النظم الحاكمة القائمة . . والنتيجة الفرعية **الثالثة** المترتبة على السيطرة الفاشية المطلقة على أجهزة صناعة الرأي في كل أقطار الوطن

العربي هي محاربة المثقفين ومطاردتهم واعتقالهم وتصفيتهم بشكل دوري ومستمر ، بحيث لا يبقى من بين كل المثقفين إلا فئتين فقط من المثقفين « غير المثقفين » وهم المثقفون « التكنوقراط » غير المسيسين ، خدام النظم وأجراؤها والمثقفون « الخونة » . والمثقف الخائن هو المثقف الذي خان رسالته كمثقف والذي يجب ان يكون دوره الأول والرئيسي أن ينقل الوعي الثوري أو على الاقل ينقل الوعي العصري للشعب الذي يعيش بينه بينما نراه (المثقف الخائن) في هذه الحالة هو المثقف الذي يشيد بأي نظام كان من أنظمة الحكم العربية القائمة التي تمارس عملا لا قومياً،وهو الذي يهمل توجيه النظر إلى الأحداث في إطار مقارنتها بالواقع المادي الحادث في الوطن العربي والواقع المادي الحادث على صعيد العالم المتقدم كله ، وهو أيضا المثقف الذي لا يحس بالعار من كل هذا الذي يجري في الوطن العربي وما فيه من تخلف وهزيمة طال أمدهما .

إن موقف المؤمنين بالقومية العربية والذين نذروا أنفسهم من أجل العمل على تحقيق وحدة الأمة العربية إزاء مصر العربية في السبعينات والثمانينات أيضا موقف بسيط ومعقد معاً ، شأنه شأن القضايا السيكولوجية باستمرار ، تكون بسيطة وسهلة الحل إذا تم تحليلها وعرفنا أصلها وجذرها ، وتكون عقدة عسيرة ولغزا محيرا غير قابل للشفاء ، إذا اكتفينا بالنظر إلى ما يجري أمامنا من أحداث وظواهر على السطح البادي أمامنا وتلفتنا إلى واقع مجريات السلوك السياسي الغريب الشاذ الذي يجري على مسرح السياسية العربية ، وخصوصاً بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وبعد ما أعقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ من أحداث ومواقف . . سياسة : « الانفتاح الاقتصادي»، الارتباط بالولايات المتحدة ، وفك الارتباط مع السوفيات ، الالتحام بالسعودية ، وفك الالتحام مع الأقطار العربية التقدمية ، النكوص العملي عن الإسهام في الوحدة العربية ، وتجميد المشاريع الوحدوية . . إلى آخر هذه المواقف ، والتي تشكل هدفاً ثمينا للهجوم على « . . . » وهنا لا بد أن نقف لنتساءل الهجوم على من ؟ ولصالح من يوظف هذا الهجوم فعلا ؟ فهنا مكمن المشكلة وجذرها . فهل المقصود الهجوم على سياسة السادات « الاستسلامية » ، وخطه « الرجعي » حقا ، لصالح مصر ودورها العربي ، أو المقصود هو الهجوم على مصر وما تمثله مصر ودفعها للابتعاد عن الساحة العربية تنفيسا عن تطلعات إقليمية أنانية لتغيير الأدوار؟ والأخطر من ذلك كله أن المسار الذي يجري في إطاره هذا الخط الانتقادي المستظل براية

التقدمية مسار يوظف من جانب أعداء الأمة العـربية التـاريخيين لتحقيق هدفهـم التاريخي في ضرب الوحدة العـربية عن طريق عزل مصر عن الوحـدة العـربية ، ودفعها إلى فك ارتباطها بالوحدة العربية على الأقل طوال فترة ربع القرن الأخير من هذا القرن ، ربع « أزمة الطاقة » ، واحتكار التقنية ، حتـى يفوتـوا على الأمـة العربية فرصة الاستفادة من إمكانياتها البترولية في تطوير نفسها وتعويض ما فاتها من تخلف بما يتوافر لديها من تراكم الأموال النفطية .

وتظل الأقطار العربية تلهـو في مشـاريع إنمـائية مظهـرية بعيدة عن الوحـدة العربية ، مشاريع تدغدغ المشاعر المحرومة ، ثم فجأة بعد فترة ، تضيع في الرمال فور أن تلوح بوادر فقدان الأمة العربية لمظهر قوتها الراهن المتمثل في سيطرتها على منابع النفط .

والمخطط رهيب بشع ، فشعبنا العربي في مصر تغذيه الرجعية وأعـداء الأمـة العربية صباح مساء بالأفكار السرطانية التي تنمو نمواً خبيثا بين صفوف البروليتاريا المصرية . . « العرب هم سبب نكبة مصر ـ حاربنا من أجل العرب وحصدنا وحدنا الفقر والجوع ـ اغتنى عرب النفط بسبب الدماء المصرية التي سالت . . » إلى آخر المعزوفة التي يرددها تلامذة خبراء أمريكا في الإعلام المصري . وفي هذا الحنق الثائر ضد أبناء العم تضيع أبسـط الحقائـق ، ويصبـح لا دخـل للاستعمار في الهزائم والنكبات ونهب الخيرات ، ويُنسى مثـلا أن خمس شركات نفـطية أمـريكية هي : أكسون ـ موبيل أويل ـ جولف أويل ـ وتكساكو ـ وأوكسيدنتال ، قد ربحت خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٤ مبلغ ٢,١٣٦ مليار دولار اي تسعة أضعاف المتوسط الذي سجل في الفترة الممتدة من عام ٥٨ ـ ١٩٧٢م .

إن الذي يجري الآن محاولة مكثفة لخلق عداء وتعصب في الوطن العربي كله ضد مصر ، وخلق عداء وتعصب في مصر ضد العرب ، وإذا ترك هذا التعصب ينمو سوف يصير امراً بالغ الصعوبة أمام الوحدويين للتغلب عليـه ، فلقُ الذرة طبيعياً أسهل من فلق التعصب اجتماعياً والرجعية العربية الخائفة من الثورة العربية يهمها السير في هذا الاتجاه . . اتجاه مصر بعيداً عن العرب . والرجعية العربية في مصر تدفع بالأمور حثيثا نحو هذا الاتجاه ، والنظام الحاكم في مصر يغذي ذلك ، عن طريق الاحتماء بالإقليمية المصرية ، كرد فعل على الفشل المتوالي والخيبات المتكررة

التي واجهتها مصر في تاريخها القريب ، سواءفي المواجهة مع اسرائيل أو مع المشكلة الاقتصادية .

وإن البحث في المسألة القوميةوسمات الأمة التي تنعكس في أدبها وفنها وفلسفتها وثقافتها المشتركة وروحها العامة لا زال أمراً ضروريا وحيوياً ، وذلك لأن القوميات في العصر الحديث ما زالت تسير وتنمو وتزدهر بكل وضوح وتؤثر في مسار الأحداث ، هذا بالرغم من كل المزاعم القائلة إن القومية هي بقية من البقايا الغابرة أو أنها تشكل تاريخاً مؤقتا نتج عن ظروف معينة ولا بد أن ينحل بانحلالها .وإذا نظرنا إلى واقع الأمور وحقيقتها لوجدنا أن القومية ما زالت هي من أقوى العوامل والدوافع لتوجهات المجتمعات وحركتها التاريخية . والذين يغضون من دورها ، فإنما يغضون في حقيقة الأمر من دور القوميات الأخرى ليحتفظوا بقوة الزخم لقوميتهم وحدهم . . والمغفلون وحدهم هم الذين ينخدعون .

ونحن العرب كأمة تتحدث لغة واحدة ، ولها تاريخ واحد ، وحضارة واحدة متصلة ، ولها مساهمة حقيقية في التاريخ الإنساني ، ولها كيان سياسي واجتماعي متقارب ومتميز وخاص ، ولسنا نضفي على الأمة العربية هذه الصفات بهدف إثبات التفوق لها ، وإنما هذه سمات ووضعية تاريخية لا يمكن تجاهلها أو إنكارها ومع كل هذا فإننا ما زلنا لم نستكمل بعد كياننا ووجودنا كأمة ، فلا زلنا نعيش مرحلة التفكك القومي التي تجاوزتها بقية الأمم منذ قرن على الأقل . ولذا كم هو من المؤسف حقا أن يتكلم المثقفون العرب في الوطن العربي عن الإنسانية والأممية وتجاوز القومية ، ونحن ما نزال نعاني خطر الانقراض أمام غزو جديد من الاستعمار الجديد ، ولم نستكمل وجودنا كأمة ودولة واحدة .

إننا لا نزال نناقش البديهيات الضرورية لحياتنا ، وتوشك الكيانات الإقليمية أن تصبح حقيقية واقعة . وبذلك تضيع شخصية الأمة . وهذه بداية المنزلق الرهيب نحو الكارثة .

والحقيقة أن فاقد الشيء لا يعطيه ، والمثقفون العرب الذين يتكلمون عن التسامح القومي والنزعة الإنسانية يبعثون على السخرية لسبب بسيط هو أنهم لا يملكون الشروط القومية التي يملكها سواهم ، إنهم يتلهون بترف فكري مدمِّر ، إنه لا يضير الإنسانية في شيء أن توجد أمة عربية مستوفية الشروط واضحة المعالم بل

ويمكننا القول انه ولا يحق للعرب إبداء الرأي ، في المحيط الإنساني ، قبل أن يمتلكوا ما تمتلكه الكائنات الحية في الكون وهو غريزة البقاء ، وإن العربي الذي يتعامى عن ظروف أمته الصعبة هو فاقد لغريزة البقاء ، وهو بالتالي دون مرتبة الكائنات الحية وعليه أن ينتظر الموت .

إنه لمن اليسير أن نعرّف النهر والجبل والمثلث والمربع وحتى الذئب والنسر ولكن كيف نعرف الإنسان ومشتقاته مثل الفن والفلسفة والقومية ، كيف نعرف الانسان المتطور الذي لا يثبت على حال ، والذي هو جديد أبدا ، كيف ينبغي أن نفهم العلاقة بين الأمة والفرد ؟ .

إنّ صعوبة التعريف موجودة في كل مجال إنساني ولن نصل إلى تعريف مستقر وثابت إلا بحذف الإنسان ذاته فلنقل إذن :

« الأمة العربية هي قطاع إنساني ، له لون أو طابع خاص ، ينفرد به عن سواه ، ويتجلى هذا اللون في عناصر الامة المادية والروحية » .

« الأمة هي شخصية متميزة بطابع خاص ، لها كل صفات الشخصية الفردية من نمو وتكامل إلخ . . . »

« إن التعاريف التقليدية التي اعتمدت النظرة التحليلية قد أرجعت الأمة إلى مجموعة العوامل التي تشكلها أو تتالف منها ، فقالوا الأمة هي جماعة من الناس تربط بينهم عوامل اللغة والتاريخ الخ . .

فكأن الأمة هي حاصل الجمع العددي لمجموعة من الأفراد يرتبطون بواسطة عدة عوامل هي عوامل اللغة والتاريخ والاقتصاد الخ . .

وكأن العوامل هي الاسمنت الذي يمسك حجارة البناء (الأفراد) ، وكأن العوامل قد وجدت قبل الامة وهذا شبيه بتصورنا الوجه الإنساني حاصل جمع عينين وأذنيين وفم وأنف الخ . . إن هذا التصور لا يفسر لنا اختلاف الوجوه وفرديتها ، واصالتها ، وبتعبير آخر لا يفسر لنا شخصية الوجه .

« الكل يصنع الأجزاء . هذا ما وصل إليه البحث المعاصر . . » إن شخصية الفرد تحدد معالمه النفسية وتعطيها طابعها الخاص المتميز ، وكذلك الأمة : فإنها

تسقط شخصيتها وطابعها الخاص على سائر مظاهرها « التي سموها بالعوامل ، فتتلون اللغة والتاريخ والوطن باللون القومي . وبالمقابل فإن الأجزاء تؤثر في الكل » .

كلمة واحدة في الأنشودة قد تغير الجو بكامله ، وهذا ما يعبرون عنه في الشعر بإيحاء الكلمة . نقل الفهم من صورة وجه إلى صورة وجه آخر يغير تعبير الوجه بكامله . إذن هنالك تفاعل بين الكل والأجزاء : الكل يلون الأجزاء ويعطيها طابعه والأجزاء تعود فتؤثر في الكل وتصوره من حال إلى حال دون أن تخرج به عن طابع شخصيته العام .

والذي نريد أن نخلص إليه ، هو أن القومية مركب ثابت مستقر نسبيا كالشخصية الحية ، وليست حاصل جمع عددي لمجموعة من العوامل أو تجمعاً ميكانيكياً مكانياً قابلا للانحلال بتغير عوامله .

ولقد ميز علماء الاجتماع بين درجات الاجتماع الإنساني من حيث التماسك . فوجدوا أن أقل المجتمعات تماسكا ما يسمى (بالمجتمع العابر) كالتجمع أمام دار السينما أو أمام الفرن . . . الخ . ثم الجماعة شبه المستقرة ، كجماعة المظاهرة غير النقابيةأو ركاب سيارة معطلة في البرية تربطهم مصلحة موقتة ، ثم المجتمع العضوي وهو الذي يكون بين أفراده تجانس في الفكر والعمل .

والأمة هي مجتمع شبه عضوي أو مركب ثابت أو شخصية ، بما لها من طابع متميز بمفردها عن سواها وتجانس بين أفرادها ويطبع مظاهرها (عناصرها) من لغة وتاريخ وفلسفة الخ . . بطابع خاص . .

إن الفرد الإنساني يولد « حزمة » من الغرائز الحيوية كالمولولد الحيواني ، وكلاهما ينمو بيولوجيا على مراحل . ولكن الفرد الإنساني يتميز بأن النموعندهيتم على خطين متوازيين : الخط البيولوجي الذي يشترك فيه مع الحيوان ، والخط النفسي الذي ينفرد به عن القرد .

فكما يمتص الطفل الإنساني عناصر الغذاء من ثدي أمه ومن تربة أرضه ، فكذلك يمتص التراث الروحي لأمته عن طريق الأبوين والمدرسة ، بواسطة اللغة ، ويتمثل شيئا فشيئا عادات الأمة وتقاليدها ودينها وفلسفتها وأخلاقها وقيمها ويتكون

مزاجه الفني على إيقاع شعرها . وبذلك تتكون شخصيته الإنسانية التي ليست سوى المناخ الحضاري لأمته وقد انصب في نفسه عن طريق الأبوين والمدرسة الذين يشكلون الجذور الحضارية له .

وهذا الجو الحضاري الذي يتمثله الفرد ليس ساكناً ولا محدداً . إن الأفراد يتمثلونه وينعطفون عليه إضافة وتعديلا ، فالفرد ليس منفعلا ، وإنما هو فاعل في البيئة المادية والروحية له ، فبعد أن يتم النضج العضوي والنفسي للأفراد ، لا ينفصلون عن هذا الجو الحضاري الذي قوامه الآخرون والأفكار والقيم المشتركة ، وإنما يظل ارتباطهم به ارتباط الشجرة بترابها .

لنلاحظ تجربة الاغتراب : عندما يهاجر الفرد إلى مجتمع آخر ، لا عهد له به من قبل ، مجتمع مختلف عن مجتمعه الأول بمناخه الروحي ، إن هذا الفرد يصاب بالذبول وانخفاض التوتر النفسي والتبدد ، وهذا واضح في أدب المغتربين . إن المناخ الروحي الذي تمثلناه في الطفولة ، هو بمثابة الزجاجة التي تحمي السائل من الانسياح ، أو الضغط الجوي الذي يعطي الاجسام تماسكا .

إننا نفكر ونعمل ونكافح ، ما دمنا نشعر باشتراكنا مع الآخرين ، جيراننا في الأرض ، وأقربائنا في رحم الحياة ، ما دمنا نشعر باشتراكنا مع هؤلاء في قيم الفكر والعمل والكفاح . إن تذوق الجمال الطبيعي والفني وكذلك التفكير والعمل يحتاج إلى هذه المشاركة بين شركاء التراث الواحد ، والفرد المعزول كالنبتة الصحراوية المنفردة التي هي عرضة للذبول لدى اول لفحة .

الفصل الثالث
الطريق الى الوحدة :
بالثورة أم بالحتمية التطورية ؟

معنى الحتمية في الوحدة العربية ؟

يقال عادة إن الوحدة العربية « حتمية » فما هو المقصود بالحتمية ، هل هي الحتمية الطبيعية ؟ بالقطع لا ، لأن الحتمية في العلوم الطبيعية بعد التطورات العلمية في القرن العشرين وخاصة في مجال الفيزياء النووية وظهور مبدأ عدم التحديد قد تطور مفهومها ودخلها مفهوم الاحتمال الإحصائي .

واذا لم تكن هي الحتمية المعروفة في العلوم الطبيعية فهل هي « الحتمية » المعروفة في العلوم الإنسانية ؟ إن الإجابة على هذا السؤال بالايجاب دون إدخال الإنسان كعنصر فاعل ومؤثر في التجربة الاجتماعية يعتبر فهماً وضعياً رجعياً معادياً للثورة ولا يخدم إلا الفكر المحافظ ، إن للإنسان دوره البالغ في صنع نفسه وصنع مجتمعه وصنع تاريخه وحضارته ، وعليه أن يختار من بين الامكانات المحتلمة ، أن يختار هل يقف مع قوى التاريخ والتقدم أم يقف مع قوى الاستغلال والمحافظة والجمود ، وبكلمة هل يكون مع الثورة أم الرجعية ؟ .

ذلك أن أعظم ما يتميز به التاريخ هو أنه من صنع الإنسان . وعلى الرغم من أن دراسة التاريخ تتيح للإنسان فرصة اكتشاف أن التطور التاريخي لا يتحقق بطريقة عشوائية ، وأن ثمة قواعد تحكم التطور ، فإن هذه الدراسة ذاتها تتيح للإنسان في الوقت نفسه فرصة اكتشاف أن هذا التطور التاريخي لا يتحقق بمعزل عن أية مبادرات إنسانية ، بل لعله على العكس من ذلك لا يتحقق الا بفعل هذه المبادرات وتحت تأثيرها وبموجب خبرات جديدة يكتسبها الإنسان عبر رحلته الطويلة بحثا عن الحقيقة . وعلى سبيل المثال ، فإن أية دراسة للتاريخ بقدر ما تتيح من رؤية أثر العوامل المادية وما إلى ذلك في عملية التطور التاريخي ، فإنها تتيح رؤية مماثلة لأثر الجهد الإنساني في عملية التطور هذه . ولا يستطيع اي منهج في دراسة التاريخ أن

ينكر هذا الجهد الإنساني أو أن يقلل من قيمته ، أو أن يحول التاريخ الى جملة وقائع صماء تتحقق تلقائياً أو بفعل ظروف مادية محددة فقط ، أو تحت تأثير عوامل طبيعية ، فقط ، وإذا كانت الحضارة لا تقوم بفعل عوامل غامضة غير قابلة للاستكشاف ، ولا تنهار أيضا بفعل عوامل مشابهة ، فإن الانسان يقف وراء هذه العوامل ، ولا تنكر الفلسفات المغرقة في رد كل تطور تاريخي الى المادة ، دور الإنسان في هذا التطور . وباختصار شديد ، فان التاريخ لا يصنع نفسه بنفسه وانما تصنعه عوامل محددة في مقدمتها الجهد الإنساني والارادة الثورية للانسان أي أن التاريخ لا يتحقق بمعزل عن الانسان ، وهو لا يسير وفق قوانين ثابتة مطلقة لا تتبدل وإنما وفق قوانين وقواعد عامة يسهم الإنسان نفسه في صنعها .

الطريق إلى الوحدة :

يعتبر تحقيق الوحدة العربية عملا تاريخيا ، ولذا فهو يخضع لأشكال متعددة من الاجتهاد والتفكير ، وتتفاوت بشأنه وجهات النظر وتتباين ، خصوصاً فيما يتصل اتصالاً مباشراً بخطين متباينين من التفكير والتحليل والاستقصاء واستخلاص النتائج . ويتضح هذان النمطان من خلال الإجابة على التساؤل التالي: هل تتحقق الوحدة العربية تلقائيا أم ثوريا ؟ وبتعبير آخر ، فان التساؤل يمكن أن يتخذ الصيغة التالية : هل يمكن ترك أمر تحقيق الوحدة العربية للتطور التلقائي ، أم أن ثمة ضرورة لمبادءات ثورية ؟

وفي الحقيقة ، فإن هذين الخطين من التفكير والتحليل والاستقصاء واستخلاص النتائج ، يتوقفان عند هذا التساؤل ليقدما إجابتين لا تلتقيان إلا عند نقطة واحدة مشتركة وهي التسليم بأن الوحدة العربية حقيقة آتية لا ريب فيها ، ثم تفترقان بعد ذلك أشد الافتراق لتقول الأولى أن التطور نفسه سوف يقود في نهاية المطاف إلى تحقيق الوحدة ، وان التاريخ يصنع نفسه بنفسه ، وانه حين تنضج الظروف الموضوعية فإن الوحدة سوف تتحقق بصورة تلقائية ، ولتقول الثانية ان التاريخ لا يتحقق بمعزل عن الإنسان وان التطور التلقائي لا يفضي من نفسه إلى شيء ، وأن القضية تتصل اتصالا وثيقا بارادتنا كبشر وبجهدنا ومبادراتنا للوصول الى هذا الهدف .

ويقترب النمط الأول من التفكير من أن يكون قدرياً يستسلم لحركة التطور التلقائي التي يأتي بها التاريخ او الطبيعة أو أية قوى محركة أخرى ، وينتظر مترقباً هذا الذي سيأتي به التاريخ .

وأغلب الظن أن هذا النمط من التفكير ليس علمياً الا بقدر ما يستعير من العبارات العلمية المتعارف عليها ، من مثل : الحتمية ، في حين أنه في حقيقته النهائية أبعد ما يكون عن النمط العلمي للتفكير . ذلك أنه ليس علمياً على الإطلاق أن ندعي فقط امكانية الكشف عن المستقبل والتنبؤ بما هو آت ، وليس علميا على الإطلاق أن نستعير من التفكير القدري أدواته ، وليس علميا على الإطلاق أن نقيم بيننا وبين التاريخ حاجزا يحول بيننا وبين مقدرة التأثير فيه . وأكثر من ذلك ، فإنه ليس علميا على الإطلاق أن نجعل من الإنسان مجرد محصلة لجملة عوامل ، وأن نجعل من الحضارة مجرد نتيجة لمجموعة من العناصر غير الإنسانية ، وننفي عن الإنسان مقدرة الخلق والفعل وأن نعزله عن حركة التاريخ .

هذا النمط من التفكير هو أقرب ما يكون إلى النمط الميتافيزيقي ، من هنا ، فإن التفكير يميل في بعض الأحيان إلى اعتبار الايمان بالعلم نفسه كقوة مطلقة وقادرة ، إيمانا ميتافيزيقيا ، وباعتبار أن العلم حين يتخذ هذه الصورة فإنه يخسر وجهه الحقيقي ويتحول من قوة في العالم إلى قوة فوق العالم ، ويمسي أداة من أدوات السحروالإعجازبدل أن يكون أداة تطوير لحياة الإنسان وللعالم من حوله .

وإلى جانب ذلك كله ، فإن التسليم بامكان تحقيق الوحدة العربية عن طريق التطور التلقائي هو نفي لدور الإرادة الإنسانية في صنع التطور ، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق في عصر بدأ فيه العلم يعترف للإنسان بدور أكبر في التحكم في نفسه وفي العالم من حوله . كذلك فإن التسليم بامكان تحقيق الوحدة العربية عن طريق التطور التلقائي يقودنا إلى مشكلة خطيرة يجري تجاهلها على أوسع نطاق ، وهي مشكلة ما إذا كانت الكيانات العربية المجزأة تقترب فعلا ، ولو بصورة تدريجية ، من أن تلتحم في كيان واحد. وفي الحقيقة فإن النظرة المتفحصة ، تكشف عن حقيقة أن الكيانات العربية المجزأة تبتعد أكثر فأكثر عن هذا الالتحام .

ومن هذه الحقيقة نستطيع أن نستخلص النتيجة التالية ، هي أن التجزئة في

واقعها الراهن لن تتطور إلى وحدة حقيقية بفعل حتمية تاريخية مفترضة ، بل لعل ما يحدث بالفعل هو أن التجزئة يجري تكريسها بفعل عوامل متعددة ذاتية وموضوعية .

ولأن المسألة على هذا النحو ، فإنه يلزم التخلي عن أي افتراض متوهم بأن التطور التلقائي سوف يفضي إلى الإجهاز على التجزئة ، وإقامة الكيان القومي الموحد . بصرف النظر عن أية أفكار جاهزة ، فإن الواقع العربي الراهن ، برغم النكسة ثم برغم ما حدث في ١٩٧٣ وما ترتب عليهما من نتائج بالغة الخطورة ،لم نلمس اندفاعا حقيقيا نحو الوحدة المنشودة كذلك فإن العمل العربي المعاصر لا يملك المباضع والمشارط وأدوات الجراحة التي تسر عملية الولادة العسيرة التي تعاني منها فكرة الوحدة العربية .

وفي حالات معينة ،فإنه يجري طرح المشكلة على النحو التالي ، وهو أن وحدة الكيانات العربية بما تحمل من متناقضات ، مستحيلة أو على الأقل شبه مستحيلة ، وأن الممكن الوحيد ، وهذا في الحقيقة افتراض بعيد ، هو وحدة الكيانات العربية التي قطعت شوطا على طريق الاشتراكية والتقدم ، وفي الحقيقة فإن هذه المسألة بالذات تحتاج إلى بحث مستقل ، ذلك أن طرح المشكلة على هذا النحو يمس عددا من النقاط ذات الأهمية القصوى ، من ذلك مثلا ، أن طرح المشكلة على هذا النحو يمس مسألة ما إذا كان اختلاف مراحل التطور في الوطن العربي هو أحد العوامل الحاسمة في تكريس التجزئة وفي الحيلولة دون قيام الكيان العربي القومي الموحد ، وهو أمر مؤكد ولا شبهة فيه . ذلك أن اختلاف مراحل التطور في الوطن العربي يصنع فجوات يستحيل تجاوزها ، كما أنه يخلق متناقضات لا حدود لتأثيرها السلبي ، وهو في الوقت نفسه يسهم في وجود كيانات اقتصادية تضع الكيان الأكبر في مواجهة شبه الرغبة في ابتلاع الكيان الأصغر .

على أن مسألة اختلاف مراحل التطور ودورها في تكريس التجزئة تتسع لتشمل في تأثيرها عالما أكبر ، وعلى سبيل المثال ، فإن الانقسام الذي تعاني منه الحركة الشيوعية العالمية يمكن رده إلى جملة أسباب بعضها قومي وبعضها الآخر ايديولوجي . غير أن ثمة سببا لا يمكن اغفال تأثيره ، ونقصد به اختلاف مراحل التطور داخل العالم الشيوعي نفسه . فبالنسبة للصين ، مثلا ، فإن تخلفها النسبي

يخلق أسباب التناقض بينها وبين الاتحاد السوفياتي الذي قطع أشواطا بعيدة على طريق التقدم .

ومن ذلك مثلا ، أن طرح المشكلة على هذا النحو يمس مشكلة ما إذا كان التقدم العربي بشكل متوازن داخل الوطن العربي يمكن أن يسهم في إقامة الكيان القومي الموحد ، وهو أمر غير مؤكد .إن تحقيق هذا التقدم بشكل متوازن يمكن أن تنجم عنه متناقضات من نوع آخر ، كأن يقوم شكل من أشكال المنافسة بين الكيانات الاقتصادية المتقدمة ، وهو أمر لا يمكن استبعاده . ومع ذلك مثلا ، إن طرح المشكلة على هذا النحو يمس مشكلة ما إذا كان التحول الاشتراكي العربي يمكن أن يساعد على إزالة متناقضات قائمة بالفعل ، وخلق الظروف الموضوعية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الكيان القومي الموحد ، وهو أمر ينبغي مناقشته ، بكل جدية وكل وضوح ، وانطلاقاً من الثقة بالنفس ومن خلال الواقع العربي نفسه ودونما أية آمال متوهمة .

وإذا جاز لنا أن نبدأ بالجانب النظري من هذا الافتراض فإنه يلزم القول أن التحول الاشتراكي داخل الوطن العربي سوف يسهم الى حد بعيد في خلق الظروف الملائمة لتحقيق الوحدة العربية ، وإن هذا التحول سوف يهيىء المناخ المناسب الذي يجعل من تحقيق الوحدة مسألة وقت فحسب . ذلك أن التحول الاشتراكي يمكن أن يساعد على تقريب المسافات المتباعدة بين أجزاء الوطن العربي ، كما أنه يسهم في إزالة متناقضات مزمنة ورثتها الأمة العربية عن عصور سبقت ، وهو في الوقت نفسه يضع أنظمة وكيانات اجتماعية واقتصادية وسياسية متشابهة إن لم نقل متماثلة ، بحيث تكون أكثر استعدادا لتوحيد نفسها في كيان قومي أشد اتساعاً .

كذلك فإن التحول الاشتراكي في الوطن العربي يفرز ويصنف ويحدد القوى الفاعلة والمؤثرة في المجتمع العربي . وهو يحسم مسألة القوة الاجتماعية الأكثر استعداداً لتحمل أعباء الوحدة ومهامها ومسؤولياتها ، كما أنه يحسم مسألة القوى الاجتماعية القادرة على قيادة المجتمع العربي الموحد أي أن هذا التحول يضفي على القومية العربية مضمونها الثوري باعتبارها حركة تقدمية ثورية اشتراكية قومية في آن معاً ، ويمنح حركة الثورة العربية فعالية أكثر ، باعتبارها حركة الجماهير العربية المظلومة من البصرة الى أغادير ، هذه الجماهير التي هي وحدها لها مصلحة في الثورة

والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية . هذه الجماهير العربية التي سوف تجد نفسها مدفوعة ، بفعل عوامل متعددة ومتشابكة ، إلى اكتشاف طريقها عبر مجالات أشد اتساعاً .

وبتعبير أوضح ، فإن التطبيق الاشتراكي لا يمكن أن يستكمل أسباب نجاحه في ظل الكيانات الاقتصادية والقومية المجزأة ، وهذه حقيقة لا تخص الوطن العربي وحده ، وإنما تمتد لتشمل عالماً أشد اتساعاً . أي أنها حقيقة من حقائق العصر . وخلاصة تجارب اشتراكية نجحت أو أخفقت ؛ ذلك أن عصرنا الراهن هو عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى . ولعل السوق الأوروبية المشتركة هي المثل الحي على هذه التكتلات الاقتصادية ، التي تنمو نموا سرطانياً والتي تكتسح من أمامها الكيانات الاقتصادية الأصغر وتهدد العالم بخطر المواجهة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، كما أن السوق المشتركة لدول المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية ، وهي ما تعرف باسم « الكوميكون » تمثل الوجه المقابل للسوق الأوروبية المشتركة باعتبارهامحاولة تبذلها الدول الاشتراكية لمواجهة الخطر الذي تمثله السوق الأوروبية المشتركة ، ولحماية نفسها من مخاطر التكتلات الاقتصادية الكبرى ، ولتوحيد كياناتها الصغيرة ضمن كيان أكبر .

وفي الحقيقة فإن الاشتراكية ذاتها لا تستطيع أن تدعي لنفسها مقدرة النجاح على أرض محدودة الرقعة والإمكانيات ، ذلك أن من بديهيات الاشتراكية ارتباط قابليتها للنمو والتطور بتوفر الشروط المناسبة ، ولعل في مقدمة هذه الشروط ، الإمكانيات الأكبر ، والسوق الأوسع ، والبشر الأكثر .

من هنا فإن الثورة العربية المعاصرة التي تعكسها حالة الغليان الثوري المتعدد الأجنحة والذي يؤلف كلا ثوريا غير متجانس ومتفككاً ومتعاكساً ومتنافساً وغير ناضج ولكننا نتحدث عنها كثورة عربية واحدة في مقابل الرجعية العربية الموحدة والمتجانسة اكتشفت مضمونها القومي الاشتراكي في وقت متقارب ، ذلك أن الوصول إلى هدف الوحدة والوصول إلى هدف الاشتراكية مسألتان وثيقتا الصلة ببعضهما إلى الحد الذي يكاد يكون فيه مستحيلا غياب أحد الهدفين وحضور الهدف الآخر .

ومن هنا فإن الفكر العربي الثوري المعاصر يحاول أن يحل الإشكال الناجم عن كون الوطن العربي قد تأخر عن قطع الشوط عن طريق الثورة الاشتراكية ولم يتقدم

بل عاد الى الوراء على الأصعدة الوحدوية الثورية التي تعني الوحدة والتقدم والديمقراطية ونحن نعتقد أن الوطن العربي لن يستكمل أسباب نجاحه الا ضمن نطاق وحدوي ثوري ، وأن نجاح التطبيق الاشتراكي رهن بقيام الكيان الوحدوي . ونعتقد أيضا بقيام الكيان الوحدوي ونعتقد أيضا أن التطبيق الاشتراكي في القطر الواحد سوف يظل قاصراً عن استيعاب أهداف الجماهير وعن التعبير عن همومها وتطلعاتها دون اندماجها في الكيان العربي الواحد من البصرة إلى أغادير . وإن الاشتراكيات الاقليمية لن تكون اشتراكيات بالمعنى الحقيقي للكلمة الا اذا امتلكت قدرة العمل على توحيد نفسها ضمن الكيان الواحد وأن هذه الاشتراكيات سوف تجد نفسها في مواجهة طريق مسدودة إذا هي لم تضع كل امكانياتها من أجل الوصول الى الهدف الأكبر وهو الوحدة العربية أي الدولة العربية المركزية الواحدة . كذلك فإن التجربة الاشتراكية على صعيد الوطن العربي استخلصت النتيجة التالية ، وهي أن الاقطار العربية الصغيرة لا تملك قدرة بناء الاشتراكية في إطار اقليمي ، وأن الأقطار العربية الأكبر لا تملك قدرة إحراز نجاح محقق في بناء الاشتراكية إلا إذا اتيحت لها موارد أكبر وثروات عظيمة . وهو ما لا يمكن تحقيقه الا في إطار المجتمع العربي الأكبر .

إن الفكر الثوري العربي المعاصر قد وضع يده على موطن الداء حين اكتشف حقيقة أن الوحدة العربية المنشودة يجب أن تكون لها مضامين اجتماعية ويجب أن تكون الاشتراكية ذات طابع قومي ، أي أنها ملازمة لهدف الوحدة العربية ، وان الثورة العربية المعاصرة هي ثورة قومية اشتراكية في وقت واحد ، وأن الاندفاع القومي لحركة الثورة العربية ملازم لبعدها الاشتراكي . وهذا ليس اكتشافاً خارقاً وإنما هو خلاصة تجارب وخبرات مرت بها حركة الثورة العربية ومرت بها حركات مماثلة في العالم الثالث .

غير أن ما هو جدير بالتأمل هو أن التجارب الاشتراكية في الوطن العربي تترك للتطور التلقائي مسألة تحقيق الوحدة ، أي أنها تترك للتاريخ مهمة تحقيق هذا الهدف الكبير الذي بدونه لا يمكن أن تتحقق الاشتراكية .

وفي الحقيقة فإن هذه النقطة بالذات ينبغي أن تأخذ منا تفكيرا طويلا وعميقاً ، ذلك أن التطور التلقائي وحده لن يصل بنا إلى الوحدة العربية ، باعتبار أن

الوحدة ، وهي بكل تأكيد عملية تاريخية كبرى ، جهد إنساني بغير حدود ، ولا يستطيع الزمن وحده أن يحل محـل هذا الجهد النضالي والثوري وأن يؤ دي الدور نفسه . ومعنـى ذلك أن ترك هدف الوحـدة العـربية في يد الزمـن أو التـاريخ أو التطور . أو أية مسميات أخرى سوف ـ يجعلنا نكتشف بعـد حـين أن الكيانـات العربية المجزأة قد تبلورت . وأن الفكر الإقليمي قد استشرى فيهـا ، وأن هدف الوحدة قد ابتعـد أكثر فأكثر ؛ وان التاريخ وحده لا يصنع شيئا .

ومعنى ذلك أيضا أن أية مبادءة إنسانية في هذا المجال سوف تحقق في وقت أقصر ما يعجز التطور التلقائي عن تحقيقه في وقت أطول ، ذلك أن إرادة الإنسان هي التي تسهم في صنع التاريخ ، وهي التي تحسم وتحدد ، وهي التي تحقق ما لا تقدر على تحقيقه أية قوة أخرى . على أن ذلك لا يعني ولو للحظة واحدة أن الوحدة العربية لا تشترط أية ظروف موضوعية لكي تجد من خلالها أسباب نموها ، ولا يعني في الوقت نفسه أن الوحدة العربية تستبعد أية مقومات قائمة بالفعل ، وإنما المقصود من ذلك هو أن الوعي والجهد والمبادرة والفعل الثوري ، كل ذلك يمكن أن يسهم بقدر ما في انضاج هذه الظروف ، بل وفي صنع الظروف المناسبة . ذلك أن حتمية الوحـدة المفترضة سوف تبقى مجرد افتراض إذا لـم يعززها جهد نضالي وثوري منظم ، وإذا لم ترافقها إرادة نضالية ذات فعالية شاملة ، وإذا لـم يدعمها فعل ثوري قادر على تجاوز الظروف وإعادة صنعها ، وعلى تحديد مجرى للتطور التاريخي يسير فيه ليصب في هدف الوحدة . وأغلب الظن أن أعظم ما يتميز به الإنسان هو أنـه يستـطيع ممارسة حريته من خلال مجموعة القوانين التي تحكم العالم من حوله ، وأنه يباشر إرادته من خلال كل المعوقات التي تكتنف حياته وأن يباشر إرادته من خلال عدد من القيود التي تحاول شل فاعليته . ومعنى ذلك أن الظروف الموضوعية المطلوب توفرها للوصول إلى هدف الوحدة لا يمـكن أن نفتـرض كونهـا أقـوى من إرادة الإنسـان العربي .

ومعنى ذلك أيضا أن حتمية الوحدة لا تنفي ضرورة العمل الوحدوي ولا أهمية المبادرة في هذا المجال . ولقد اصبح واضحا أن هدف الوحدة ينبغي ان يسبق كل الاهداف . وأن هدف الوحدة يملك قدرة استيعاب كل الاهداف ، بمعنى أن الوصول الى هدف الوحدة هو على وجه التحقيق وصول في الوقت نفسه الى الاهداف

الاخرى ، وفي مقدمتها الاشتراكية والديمقراطية ، والوحدة وحدها قادرة على تحقيق هذه الأهداف مجتمعة . كذلك فلقد أصبح واضحا أن التطور التلقائي لا يملك قدرة تحقيق هذا الهدف الكبير .

ومرة أخرى ، فإن أحدا لا ينكر ولا ينفي أهمية توافر شروط محددة للوصول الى هذا الهدف ، غير أن الفعل الثوري هو الذي ينبغي ان نتيح له فرصة التحقق قبل انتصار التطور التلقائي . ولو أن قائدا من طراز « لينين » انتظر الظروف الموضوعية للثورة الاشتراكية في روسيا القيصيرية ، إذن لكان محتما عليه أن ينتظر وينتظر طويلا قبل أن يكتشف أنه لن يكف عن الانتظار ، ولو أن قائدا من طراز «ماوتسي تونج » انتظر من عمال المدن في الصين أن تهدم النظام القديم وتشعل الثورة الاشتراكية ، إذن لكان مؤكداً أن يطول انتظاره دون جدوى . غير أن عبقرية رجال من طراز « لينين » و « ماو » قد تجلت في مقدرتهم على الكشف عما في واقع بلديهما من امكانيات ثورية ظاهرة أو مختبئة تحت غطاء النظريات الجاهزة .

وفي الحقيقة فإن الثورة في كل من روسيا والصين قد تحققت بفعل مبادرات ثورية لا حدود لها ، وتحت تأثير قيادات ممتازة من طراز « لينين » و «ماو» . أي أن هاتين الثورتين نموذجان قابلان للدراسة والبحث والتفحص بهدف استخلاص كم هو رائع ومثير ذلك الجهد الثوري الإنساني المبذول من أجل الوصول بالإنسان إلى عالم أفضل ، وكم هو عظيم في تأثير ذلك الفعل الثوري الذي تجلى في الإسهام في صنع ظروف الثورة وشروط نجاحها ، وفي استذكار الحقائق المنسية ، وهي أن الإنسان عالم زاخر بامكانيات متمردة على أية قيود ، وأن التاريخ لا يتحرك الا لأن وراءه بشراً ، وأن الفعل الثوري أقدر على إنجاز الأهداف الكبرى من أي انتظار حقيقي أو متوهم لما سيأتي به التطور التلقائي .

إن ارتباط الفرد بأمته ليس التصاقاً ، ولكنه ارتباط عضوي دائم التكامل . تحمي الأمة الفرد وتمنحه التماسك والحياة ، وهو يضيف إليها من جهده الروحي والعضوي .

الإنسان حصيلة التطور البيولوجي الطويل ومع ذلك فهو قد انفصل عن القرد ، ومنشأ الابن هو ثمرة اجتماع الأبوين ومع ذلك فهو يعمق هذه الثمرة ويخالف

مخططاتها ، والصاروخ الأول يحمل الصاروخ الثاني حتى ارتفاع معين ، وعندما ينفجر الأول يستقل الثاني عنه ويتابع تحليقه .

وتتكون الأمة كحصيلة ظروف تاريخية أو اقتصادية أو جغرافية ولكن إرجاع الأمة إلى أصل معين لا ينفي أصالتها وشخصيتها . وتفسير الظاهرة لا يبددها ولكنه يغنيها .

« الأمة . . والرسالة والثورة الثقافية »

الأمة شخصية إذن ، بمعنى أنها ذات طابع خاص بألوان عديدة المظهر ، يجعلها اشبه بالشخصية الحية التي تنتسب إلى ماض حضاري وتاريخ عريق وتطمح أو تتجه نحو المستقبل الذي يحقق أهدافها .

لأن لكل أمة رسالة حضارية . . كما أن لكل فرد هدفاً مرتبطاً بغريزة البقاء ، ورسالة الأمة هي أن ترسخ الأمة وجودها وتضمن استمرار هذا الوجود . وكما ان من الأفراد من يحفظ بقاءه بطريقة تؤدي إلى ازدهار أمته والمجتمع الإنساني كالأديب والعالم والفيلسوف والفنان . وعن طريق هذا ضمنت الشعوب البقاء لنفسها وأسهمت في تطور الحضور الإنساني . وكمثال على ذلك الشعب الإغريقي مثلا . ويصح العكس أيضا على الأمم والأفراد فوجود المجرم مرتبط بالإساءة إلى الإنسانية . وترى بعض الدول الحديثة أن بقاءها مرتبط باذلال الشعوب الأخرى واستعمارها وإدخالها ضمن مناطق النفوذ الأجنبي .

فالرسالة إذن ـ بمعنى بلوغ المرحلة الموضوعية ـ تؤذن بنضج الأمة . إن كل أمة تصل إلى ما هو هام ومشترك وشامل بجميع الشعوب . . تصبح ذات رسالة .

إذن إن كل أمة تمر بفترات من الركود واليقظة . إنها كالفرد الحي تتابع أهدافها حيناً ثم تخمد جذوتها وتستكين . . حقا إن الأمة شخصية حية . ولكنها ليست حية على الدوام ، إنها تقضي فترات من تاريخها كالجهاز المعطل تكون فيها مجرد مجموعة من الأفراد يتكلمون نفس اللغة ، ولكن الشعور برابطة المصير المشترك ، شعور الفرد بانتمائه إلى أمته ، شعور أبناء الأمة بأنهم جميعاً ركاب سفينة واحدة يرتبطون بها وجوداً وعدماً . . ان هذا الشعور يكون معطلاً في فترات الركود (وهي ما تسمى

تاريخيا بفترات الانحطاط) على هذا النحو نستطيع أن نميز بين الأمة والقومية او الشعور القومي .

فالأمة هي الوجود الواقعي (مجموعة العوامل من أفراد وروابط اللغة والتاريخ الخ . .) ولذا فالأمة موجودة على الدوام في فترات انحطاطها وازدهارها على السواء .

أما القومية فهي شعور أفراد الأمة برابطة المصير المشترك ، شعور الأفراد بمسؤوليتهم القومية ، وبأن وجودهم مرتبط بوجود أمتهم . إن هذا الشعور هو ما تعبر عنه الكتب المدرسية بعناوين : الإرادة المشتركة ، رابطة الشعور الخ . .

إن هذا الشعور هو بمثابة الإسمنت الذي يمسك حجارة البناء أو خيط المسبحة الذي ينظم العقد . ونقرب الأمر إلى الأذهان بمثال أفراد الأسرة الواحدة : إنهم جميعا يرثون نفس الخصائص النفسية والجسمية عن أسرتهم ، ولكن بينهم الابن العاق الذي يخجل من انتمائه لأسرته ، ويفصل مصيره عن مصيرها ، والابن البار الذي يعتز بانتمائه لهذه الأسرة .

إن أبناء الأمة الواحدة هم كذلك أيضا : جميعهم ورثوا عن أمتهم خصائصها الروحية من لغة وتاريخ ودين وفن وفلسفة وتقاليد ، ولكن منهم من يعتز بهذا التراث ويشعر بمسؤوليته نحو أمته ، ومنهم من يرفض هذه الصلة ، مع أنه يظل في لغته وعاداته وتاريخه منتسبا إليهما .

ولكن هذا الابن العاق لا بد أن يعاني صراعاً ، لأنه إذ يتنكر لأمته ويفصل مصيره عن مصيرها فهو إنما يتنكر لمعينه الحضاري لأن شخصيته (بمعنى قيمه وتقاليده ولغته وكل ما يميزه عن الحيوان) مستمدة من المناخ الحضاري لأمته الذي امتصه وتمثله خلال مراحل نموه . ولذلك فإننا نجد فترات انحطاط الأمة تنعكس في نفوس الأفراد ، فيشعر الفرد بأنه مستأصل ، منبتٌّ الجذور ، يمضي مع كل ريح ، وما ذلك إلا لأن جذوره الحضارية (أعني المناخ الحضاري لأمته) تكون مستأصلة ومنبتة . . هذا الشعور القومي يتأجج حيناً من الدهر فينعكس على الأمة نمواً وازدهاراً، وعلى الأفراد عزة وتماسكا . ثم يجمد حينا آخر ، فتغدو الأمة مجرد مجموعة من الأفراد غير مالكة زمام التحكم في مصيرها وينقطع التواصل بين ابناء الأمة ،

ويصبحون غرباء حتى عن ذواتهم ، ويهبط الفرد من عليائه ، من ذرى التوتر والإبداع والفاعلية إلى حضيض اليأس والتشاؤم . فقد أصبح فرداً مفرداً ملقى بلا عون في صحراء خالية . . لنقارن المناخ النفسي الذي ساد عند العرب من عهد ذي قار واستمر حتى نهاية المد العربي ، وبين المناخ النفسي الذي بدأ مع عصور الانحطاط والذي لا يزال مستمراً .

إننا نشهد في المرحلة الأولى تملك الجماعة للفرد واتجاه الأمة نحو هدف ، وشعور الأفراد بأنهم سادة مصيرهم وبأنهم أجزاء من كل ، ولذا فقد كان الفرد العربي في فترة اليقظة تلك ينضوي عضوا طبيعياً في الجماعة شاعراً بأن الجماعة هي امتداد طبيعي له . وعندما يواجه الموت لا يعاني جزع الإنسان المعاصر أمامه ، فهو يشعر باستمراره في الجماعة ، في قيمها ومؤسساتها .

أما الإنسان المعاصر فيشعر بأنه مسوق بقوى غامضة لا حيلة له أمامها . إنه منفي ومغلوب على أمره يموت وحيداً ويموت مشروعُه معه ، فالموت نهاية حاسمة . . إن هذه المشاعر الأساسية تتغذى من تفكك الروابط القومية ومن تمزق الشعور المشترك وهي ظاهرة خطرة .

إنها أعراض انحلال حقيقي .

عندما يخمد الشعور القومي تصبح الأمة عالة على التاريخ مستهلكة ، كما يعيش العرب منذ بداية عصور الانحطاط ، وعندما يتأجج هذا الشعور تصبح الأمة صنّاعة للتاريخ ، تديره في الاتجاه المناسب . وهكذا فمهمتنا الآن ليس أن نخلق الأمة ، فالأمة موجودة ولكنهامعطلة.مهمتنا أن ننفخ فيها الروح ، الروح التي تهب على الصلصال فترجعه حياً ، الروح التي تهب من الداخل ، من أعماق الأفراد ، عندما يشعر الفرد بتجديد الصلة بينه وبين الآخرين « بانفتاحه على العالم ، وارتباطه بجذوره التي تتغلغل في الأرض ، عندما يشعر بغضبه النفسي وتوتره الحضاري الذي يدفع به لمتابعة الهدف . عند ذلك نقول : إن الشعور النفسي قد استيقظ . وهذه هي مسؤولية التوعية السياسية . وعندما تكلمنا عن رسالة الأمة وعن الشعور القومي بيّنا أن مضمون الأمة أو شخصيتها ليست حية على الدوام ، وإنما هي تصاب بفترات من الركود والعطالة ترجعها إلى مرتبة التراكم أو التجمع ليس إلا . . وهذا يعني أن الأمة هي عبارة عن شكل أو إطار أو سياج قد يحيط أحيانا

بخرائب ، وذلك عندما تغدو ثقافة الأمة وعاداتها وتقاليدها وقيمها وتنظيمها الاجتماعي خلف عصرها ، وتحول بين الأمة والتقدم . في هذه الحالة لا نستطيع أن ننكر وجود الأمة ، ولكنه وجود من الدرجة الثالثة إذا صح التعبير ، شأنها في المجموعة الإنسانية شأن المواطن المتخلف عقليا والذي هو مجرد رقم في الجماعة التي ينتسب إليها .

وإذن فلا يترتب على وحدة الأمة صحة المضمون . فمن أجل اغناء هذا المضمون وإعطائه صيغة متناسبة مع روح العصر ، ينبغي أن نقوم بعملية تغيير جذرية في واقع الأمة (ثقافتها ونظامها الاجتماعي والاقتصادي) ثم أن نربط المواطنين بهدف أو رسالة . وهذه هي الثورة الثقافية . ذلك لأن هناك تفاعلاً بين الإطار والمضمون ، بين وحدة الأمة ودرجة تطورها . فاجتماع أفراد الأمة جميعاً تحت لواء دولة مركزية واحدة يساعد على القيام بعملية التغيير الجذري أو الثورة الاجتماعية (فمن السهل تطبيق الاشتراكية على مستوى الوطن العربي بسبب التكامل الاقتصادي والكثافة العددية ولكنه شبه متعذر على مستوى القطر الواحد) .

الثورة الثقافية ودولة الوحدة :

وبالمقابل فإن إحداث التغيير الجذري في المجتمع يسهل عملية تجمع أفراد الأمة تحت لواء دولة واحدة ، فإيقاظ الشعور القومي في مجتمع متطور أسهل منه في مجتمع متخلف ، حيث نصطدم بجميع ترسبات العصور ، فالإطار إذن غير منفصل عن المضمون ولا يمكن إيقاظ الشعور القومي إلا بموازاة ثورة ثقافية وثورة اجتماعية ، لأن الاعتماد في كل ذلك على الإنسان . لأن الإنسان هو الأداة في التغيير ومادة الأمة . ولا يمكن إيجاد الرابطة القومية بين الأفراد قبل بناء شخصية الإنسان لأن الشعور بالآخرين يقتضي الشعور بالذات . وهذا يتطلب إيجاد شروط ملائمة مادية وثقافية أي تغيير المضمون الاجتماعي . ولا يتم هذا التغيير أو هذه الثورة الاجتماعية إلا بالتضامن بين الأفراد ، لأن التغيير عمل جماعي وليس فرديا . وهكذا نعود إلى رابطة الشعور المشترك أو الشعور القومي .

وهكذا نجد أنفسنا مضطرين للسير في خطين متوازيين : وحدة الأمة من جهة .. وتغيير مضمونها تغييراً جذرياً من جهة أخرى ، عن طريق الثورة

الثقافية التي هي مادة الحفز للثورة الاشتراكية .

إن كل أمة من أمم الأرض تطمح أن يكون لها كيان سياسي ، حتى تجمع كافة أفرادها تحت لواء دولة مركزية واحدة . وأسوأ وضع تعانيه الأمة عندما يتمزق كيانها بين دويلات : مهمتها أن تجعل الكيانات الاقليمية حقيقة واقعة .

إن الأمم تناضل من أجل استكمال هذا الكيان ، ولكن الوصول إليه لا يتم بالمفاوضات بين المسؤولين ، وإنما عن طريق النضال القومي . . إن الشعب هو الطاقة الحقيقية والوحيدة التي تغير مجرى التاريخ .

مصير كئيب . . . بلا دمعة رثاء واحدة :

والذي يريد تغيير هذا المجرى عليه أن يجند الطاقة النضالية لدى جماهير الشعب ، وإيقاظ شعورها القومي . إن وعي ويقظة هذا الشعور عند العرب قد مكنهم من الانتصار في معركة ذي قار ومن الانتشار في الأرض لنشر رسالة الاسلام . إن الكيان السياسي الواحد هو ضمان لوحدة الأمة ، وحدتها الحضارية والاقتصادية ، وشرط استمراريتها وهو الشعور القومي المشترك وفي الواقع ان الحس القومي طريق الوحدة والكيان السياسي . وهذا الأخير يصبح حافظاً له وضامنا لاستمراره . إن الزمن ذو قوة سحرية في تثبيت الأوضاع القائمة ولو على الفساد . وعلينا ألا نشعر بالغرابة تجاه مستقبل قريب يشعر فيه الشباب شعوراً طبيعياً تجاه الأوضاع الفاسدة . مثل الكيانات العربية المنفصلة ، ومثل اسرائيل ومثل انتصار اللهجات العامية الخ . .

إن القومية ليست منحة تأتي من الغيب ، إنها جهد البشر أنفسهم ، إن الطبيعة لا يهمها الحفاظ على منجزاتها ، فقد انقرضت أنواع كاملة من الأحياء في العصور الجيولوجية المختلفة ، وكذلك بادت حضارات رائعة في الزمن القديم دون أن تحاول الطبيعة حمايتها .

إن الكائن الحي مسؤول وحده عن بقائه ، والأمة التي لاتوقظ جذور الشعور المشترك عند أفرادها لتدفعهم نحو استكمال كيانهم السياسي سوف تلقى حتفها دون أن تجد دمعة رثاء واحدة من القدر أو الطبيعة .

لقد اتخذت علاقة الأمة بالإنسانية عدة أشكال منها أشهرها :

القومية المتعصبة : وهي الأمة التي تشحن أفرادها بمشاعر التفوق والامتياز ، فتزعم لهم أنهم من عرق ممتاز أو سلالة نبيلة ، وأنهم وحدهم المسؤولون عن الحضارة والانسانية وأن هناك بشراً من درجة لا تستحق أن تعامل على قدم المساواة مع الشعوب الراقية . وقد برزت هذه النزعة العدوانية والنظرة الخبيثة في النازية حيث أخذت شكلها العقائدي الصريح ، ولكنها كانت نظرة ضمنية لدى الأوروبيين الذين برروا استعمارهم للشعوب الأخرى زاعمين أنهم يأخذون بيد الشعوب المتخلفة نحو الحضارة وأن الاستعمار عبء الإنسان الأبيض . والأقسى من ذلك أن هذه الدول التي تبرر لنفسها حق التدخل في قضايا الشعوب واستغلالها تتهم كل نزعة تحررية عند الشعوب المغلوبة على أمرها بأنها نزعة قومية متعصبة ، وأنها بقية من العرقية ، ولا يحتاج الأمر منها إلا إلى جرأة في الكذب ووسائل اعلام دعائية واسعة ، الأمران اللذان لا تمتلكهما الشعوب الضعيفة .

إن كل قومية لا تقوم على مبادىء العقل والنظرة الانسانية لا بد لها أن تلقى مصير العرقية وربيبتها النازية ، إن فكرة العرق الممتاز خاطئة ، سواء امتياز الدم وصفاؤه أو امتياز الروح والخصائص الخلقية ، والحضارة لم يصنعها شعب واحد وإنما هي ثمرة الجهود الإنسانية المتضافرة .

وكان رد الفعل على الدعوة العرقية دعوة مناقضة تحمل عيوب رد الفعل مثل سرعة التعميم وإصدار الحكم السريع وتجاهل الواقع ، إنها الدعوة اللاقومية . . وهي الدعوة التي تحارب القومية وتعتبر خصائص الأمة وشخصيتها وهما وضلالاً وخطراً ، وتتشبث بهذا الكل المجرد الغامض الذي اسمه الانسانية ، والأمة في رأيها تشكل عابراً من عصر الاقطاع وظاهرة تاريخية ولدتها ظروف معينة ولا بد أن تزول بزوالها ، فمن الخطأ في رأيهم التشبث بها ، بل للواجب مساعدتها على الزوال السريع لكي نصل إلى الحالة الإنسانية العامة كما يرون .

إن الذين يعادون القومية والوحدة هم أصناف من الناس اختلفت دوافعهم ، ومنهم من دفعه اليأس إلى أن يتنكر للقومية ولحق الأمة في الوحدة والتقدم .

إن تخبط الأمة وفشلها في العثور على حل لمشكلاتها قد دفع عدداً من الشباب المخلص إلى الكفران بالأمة وبقدرتها على الحياة ، وارتموا في أحضان الدعوات

المعادية للقومية وتعلقوا بالفكر الإقليمي الضيق أو الفكر الطوباوي . . وهناك فئة أخرى من الناس هربت من المسؤولية القومية ومن الشعور بالواجب تجاه أمتهم . فلكي يحذفوا هذا الشعور بالواجب ويريحوا ضمائرهم منه ، حذفوا الأمة ، كالابن الذي يتمنى موت أبيه المشلول المريض فراراً من واجبه نحوه ولكي يتخلص من اتهام الناس له بالعقوق انهم يدعون بأنهم لا يعملون على انقاذ أمتهم فحسب بل سينقذون الإنسانية بكاملها . فمن يجرؤ على اتهامهم ؟ إنهم مثل جحا الذي جاء دوره ليذهب إلى الجبل ويحضر حطباً لرفاقه ، وبعد أن طال غيابه تفقدوه فوجدوه قد دق وتداً في أسفل الجبل وربطه بالحبل واستلقى بجانبه ، ولما سألوه عن السبب ، أخبرهم أنه في انتظارهم لكي يسحبوا الحبل معه وينقلوا الجبل بكامله مرة واحدة ويتخلصوا من الذهاب يوميا إليه .

إنهم مثل القائل : لن أهتم بالعمال والفلاحين أو أية طبقة أخرى من طبقات المجتمع بل سأهتم بالمجتمع ككل . ولكن ما هو المجتمع ، إن لم يكن مجموع طبقاته . أو كالقائل : أنا لا أهتم بأجهزة جسمي على الإطلاق بل أهتم بصحتي العامة . ولكن ما هي الصحة العامة إن لم تكن سلامة كل جهاز على حدة وانسجام الأجهزة وتوافقها ؟

الإنسانية لفظة عامة مجردة ، لا وجود لها بذاتها وإنما هي توجد في أجزائها مثل الحيوان والنبات والربيع الخ . .

ولا وجود لكائن جزئي محدد يمكن أن نشير إليه بالإصبع اسمه النبات ، وإنما يوجد الزيتون والتين والرمان الخ . . ومجموع هذه الأصناف تحمل اسماً عاما هو الإنسانية ، وهي ربيع القوميات ، وبمقدار ما تزدهر الأمم ويتاح لها التعبير عن ذاتها وبمتابعة رسالتها تزدهر الإنسانية فعندما يتاح للألمان والزنوج والعرب أن يعبروا عن ذواتهم ويظهروا ألوانهم القومية في طاقة الازدهار الإنسانية تكون الطاقة مزدهرة .

الإنسانية حالة من الانسجام والتوافق بين القوميات وتعبير عن ازدهار هذه القوميات ، تماما كالصحة التي هي تعبير عن توافق الأجهزة وسلامتها . هذه هي النظرة التكاملية إلى القوميات . لكل أمة دور في بناء الحضارة الانسانية . دور لا يعوض ولكل قومية لون ، فقدانه يذهب بجمال الربيع الإنساني . النظر إلى الحضارة الحديثة التي يعتز بها الغرب : إنها الحضارة الصناعية القائمة على

الرياضيات ، هذا العلم الذي ولد في الهند وسار على يد الأغريق إلى العرب الذين سلموه بدورهم إلى الأوروبيين ولو لم يضف كل شعب من هذه الشعوب إلى هذا العلم ، لما تكامل وبلغ شكله الحالي الذي أتاح بناء الحضارة المعاصرة .

والأوروبي المعاصر كيف يستطيع العيش بدون الرقص الحديث الذي جاء به من أفريقيا و (الباليه) والذي ليس سوى تطور لرقصة السماح عند العرب . والغناء الاسباني ذي الترخيم العربي أيضاً ؟ .

وأخيراً هل كان من الممكن للفلسفة الأوروبية أن تزدهر لو لم تلقح بالعناصر الشرقية من بوذية ومسيحية وتصوف إسلامي ؟ لكل شعب خصائص ضرورية لا يعوضها سواه وهذه الخصائص تبرر وتتميز في العصر الحديث على العكس من النبوءة اللاقومية القائلة : أن العالم يسير نحو التجانس ونحو مسح القطاعات القومية وطمس الألوان المحلية بلون أبيض هو في الحقيقة انعدام اللون إطلاقا .

كلا إن العالم يسير نحو التمايز ونحو إظهار الخصائص الجزئية . إن « الفولكلور » الشعبي يبعث في كل مكان . ومع أن العالم قد أصبح صغيراً بفضل المواصلات السريعة . ومع أننا جميعا نستعمل الآلة الغربية في حياتنا ، من آلة الحلاقة حتى الطائرة بما في ذلك الأمور البسيطة نزداد إصراراً على الألوان القومية ، على المالوف والعتاب ورقص السماح، وشعر أبي الطيب المتنبي وفلسفة الحلاج وكذلك الهندي والصيني والتركي وبقية الشعوب .

الجميع يبعثون أساطيرهم القومية وفنهم الشعبي وفلسفاتهم ، إن الإنسانية تتطور على خطين . ․ تسير نحو التجانس في الأمور المادية . فالجميع يستعملون وسائل واحدة . ونحو التمايز والاختلاف في المسائل الروحية من فن ودين وفلسفة .

إنه اختلاف في النوع لا في القيمة . فمن حيث القيمة كل الشعوب سواء كلها ضرورية للحضارة الانسانية ، وإذا كانت أفريقيا لم تستطع أن تدخل التاريخ بعد بسبب ظروف الاستعمار الأوروبي فهي تتأهب اليوم لدخوله وستدخله من أوسع الأبواب . إن النظرات العامة التي زعمت أنها فوق القوميات قد عادت فتلونت بالألوان القومية ، في القديم ظنت البوذية أنها فلسفة البشر جميعا ولكنها اختلفت في روحها بين الصين والهند ، ان البوذية في الهند ليست سوى الشخصية الهندية معبرة

عن ذاتها بمصطلحات الفلسفة البوذية ، وحصل نفس الأمر للماركسية في العصر الحاضر ، إن الروح الصينية تجعل الماركسية عقيدة مطلقة لا تقبل الجدل ، وفي روسيا ينظرون إليها نظرة الأوروبي إلى كل شيء . إنها نسبية وتقبل الجدل والاجتهادات الكثيرة .

إن شخصية الأمة أقوى من النظريات ، إنها تتمثل الأفكار ، وتعطيها لونها وطابعها . وتقتضي هذه النظرة من كل أمة أن تحمي القوميات الاخرى وتساعدها على البقاء بنفس الإخلاص الذي تعمل به

إن ازدهار القوميات يغني الإنسانية وهي تغني بدورها كل قومية بما اكتسبته من رصيد إنساني عام انصب على محيطها من جداول القوميات المختلفة .

الإنسانية في هذه الحالة منظومة عضوية والقوميات أجهزتها المختلفة ومصلحة كل جهاز تتوقف على مصلحة الجسد بكامله الذي ليس سوى توافق هذه الاجهزة وانسجامها .

ونحب أن نؤكد أنه ما دامت أجساد البشر جميعاً من الناحية البيولوجية تعمل بصورة واحدة ولها نفس الحاجات ، فيمكن أن تتجانس الشعوب من حيث نظمها الاقتصادية ، فتسود الاشتراكية العالم . فتكون الإنسانية مشتركة في البنية المادية والاقتصادية مختلفة في الألوان القومية ، وأكرر أن الاختلاف هنا هو اختلاف في النوع ومساواة في القيمة فكل أمة من الامم لها وطنها ، والوطن هو الارض التي يعيش عليها الشعب ، وبتعبير آخر هو المسرح الذي يمثل عليه تاريخ حياة الامة .

وقد لا تختلف الأرض التي يعيش عليها شعب من حيث تكوين التربة والتضاريس عن بقية الاوطان الاخرى ولكنها تأخذ قيمتها من حوادث التاريخ التي جبلت بها . ذلك لأن أحداث التاريخ وأبطاله يرتبطون بالأرض التي كانت مسرحاً لهم ويصبح التاريخ ومسرحه شيئاً واحداً في اذهاننا فلا نذكر العصر الجاهلي دون أن نذكر اليمن والحجاز وخصوبة حضرموت إلخ . . .

ولا نذكر الرسالة الإسلامية ودولة الراشدين ، إلا ونذكر معها مكة والمدينة ، وكذلك تاريخ الأمويين يذكرنا بدمشق ، والعباسيون يذكروننا ببغداد .

وبالمقابل . . فإن الارض تبعث التاريخ حيًا في أذهاننا فزيارة إلى قلعة حلب

تجعلنا نسمع رنين قوافي أبي الطيب المتنبي وهو ينشد مدائحه ومراثيه في بني حمدان ، والمهدية في تونس تذكرنا بمنشأ الدعوة الفاطمية والدولة الفاطمية ، والأزهر في مصر . وهكذا يرتبط التاريخ بالأرض ، ويصبح الوطن حاملاً معنى البيت . بسبب ما أسقطنا عليه من عواطفنا ومشاعرنا كما يقول ابن الرومي .

وحبب أوطان الرجال إليهم	مآرب قضاها الشباب هنالكا
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم	عهود الصبا فيها فحنوا لذلكا

وهذا هو المعنى العاطفي للوطن ، وهناك أيضا المعنى الحيوي ، فالوطن هو المجال الذي نمارس عليه فعاليتنا ، وهو امتداد طبيعي لحياتنا ، ويصعب ان نتصور شعباً لا وطن له . . كروح هائمة تبحث عن جسد . إن الشعب الذي فقد أرضه هو بنفس الوقت فاقد للمعاني الروحية التي زرعها في هذه الأرض وكذلك للمجال الحيوي الذي يمارس عليه فعاليته .

إن الأوطان الروحية تؤلف وحدة اقتصادية ، بمعنى أنها تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها . بينما نجد التجزئة للوطن الواحد تجعل كل قطر وحيد الجانب في اقتصاده ، وهو بالتالي عالة على غيره . إن فكرة التكامل الاقتصادي لا تزال صحيحة حتى في هذا العصر الذي تعقدت فيه الحاجات وتزايدت . وتنوعت الصناعة وتفرع الاختصاص .

فيمكن لوطن واسع الارجاء ذي عدد وافر من السكان كالوطن العربي أن يبني صناعة ضخمة لأن عناصرها متوفرة . فالكثافة العددية تسمح بظهور الاختصاص وتكون عاملاً مساعدا على ظهوره بنفس الوقت . ونضرب لذلك مثلا : القرية الصغيرة لا تسمح بوجود طبيب اختصاصي في الأمراض العصبية مثلا ، بينما تسمح المدينة الكبيرة بذلك وتهيىء له . فكثرة الأطباء والتزاحم بينهم يجعلهم يبحثون عن مجالات جديدة للعمل .

وهذا يصدق على الصناعة أيضاً . . فلا يمكن أن تبني مصنعاً ما لم تتوفر له اليد العاملة ، والمهندسون ، وهذا لا يتم إلا في أوساط الكثافة المرتفعة .

فالكثافة العددية إذن هي بحد ذاتها عامل مهم من عوامل الحياة الاقتصادية لأنها تؤدي إلى الاختصاص وتوزيع العمل .

وهذا فمجرد التجميع العددي لأبناء الأمة هو بحد ذاته عامل مهم من عوامل ازدهار الحياة الاقتصادية ، يضاف إلى ذلك أن الأوطان الواسعة التي تعد أقطاراً مختلفة كالوطن العربي مثلا تجعلها متعددة الجوانب في المواد الخام والزراعة ولهذا فالفصل بين اقاليمها هو فصل بين أنواع المواد الخام والمنتجات الزراعية مما يجعل اقتصاد الأقاليم المنفصلة أعرج وحيد الجانب .

فالوحدة القومية هي تجميع للكثافة ولجوانب الإنتاج ، وهذا ما يؤدي إلى حياة اقتصادية مزدهرة .

أما العوامل الحضارية من عناصر تكوين الأمة فتتضمن : اللغة وهي من أبرز مظاهر التعبير عن شخصية الأمة التي تتكلمها بمعنى شخصيتها الفريدة ونظرتها إلى الحياة . فالخيال الخصب عند الشعب يجعل لغته غنية بالمفردات ، مرنة من حيث الاشتقاق . ففي العربية ، عندما نريد العبور من صيغة اشتقاقية إلى أخرى تتغير بنية الكلمة بكاملها من حيث ترتيب الحروف ، كما يحدث في حالة اسم المفعول « مضروب » بينما نجد في اللغات الأجنبية غير ذلك ، فعند الانتقال من اسم الفاعل إلى اسم المفعول يكفي أن نغير المقطع الأخير فقط .

فاللغة العربية لغة عضوية إذ إن الكلمة فيها بنية كاملة تتغير كلها أو تبقى كلها ، بينما نجد اللغات الأجنبية وصفية ميكانيكية تتألف من مجموعة من المقاطع المتغيرة المتصلة حسب صيغ التعبير . وهذا ما يسهل نحت المصطلحات الجديدة في اللغات الأجنبية ويجعله عسيرا في العربية ، وهذا ما يجعل اللغة العربية تجد المحاربة من دعاة العامية .

ونحن نقول أن الأمة إذ تصنع تاريخها فهي ليست جواداً ينهب الأرض دون أن يتأثر بها ، بل إنها أقرب إلى كرة الثلج التي تتدحرج على المنحدر ويتغير شكلها وكتلتها بما تكتسب من حصى وجليد متراكم .

الأمة . . والتاريخ

حقا إن الأمة تصنع التاريخ ، ولكنها بنفس الوقت تصنع من قبل هذا التاريخ ، وما حوادث التاريخ إلا عبارة عن تجلي شخصية الأمة ، والأمة هي محصلة حوادث تاريخها .

وإذا نظرنا إلى الثقافة نجد أنها مجموعة الأفكار الضمنية التي تؤلف المناخ الروحي أو الحضاري لأمة ما ، أي مجموعة عاداتها وتقاليدها وقيمها وأخلاقها ونظرتها إلى الوجود وإيقاعها الفني . وكل ذلك من الأمور غير المكتوبة التي تشكل النسغ الروحي الذي يمتصه الأفراد خلال مراحل النمو النفسي ليشكل قوام شخصيتهم التي سيحملونها مدى الحياة .

فالثقافة المكتسبة وهي الثقافة التي نتلقاها في المدارس والجامعات ، والعلاقة بين الثقافتين أي الثقافة المكتسبة عن طريق التعليم والثقافة غيرالمكتوبةهي أيضا علاقة جدلية. فكوني وريث تربية حضارية معينة تجعلني افهم ثقافتي المدرسية على نحو خاص بي . انتقي منها ما يلائمني وأجعله من جملة معيني الروحي وكذلك تتعدل ثقافتي الأخرى التي انصبت في نفسي عن طريق العائلة ، بتأثير ثقافتي المكتسبة حسب قوة الجذب التي تتمتع بها النظريات التي أطلع عليها وحسب تجاوبها مع ثقافتي الأخرى ، فليست الثقافتان طبقتين متراتبتين منفصلتين ، بل هما جدولان يختلطان ويتعادلان ويتوازنان توازنا حلولياً ، كتوازن سوائل مختلفة الملوحة مثلا ، وقد ينفصلان فيسببان قلقاً وتمزقاً لصاحبهما .

فالطالب الإفريقي الذي يدرس في أوروبا ويحضر المؤتمرات الفكرية وبنفس الوقت يمارس طقوسه الطوطحية هومثال لوضوح الثقافتين الممتصة عن طريق التراث والمكتسبة عن طريق المدارس ، فالأولى غير المكتوبة نمتصها مع اللبن ، ونحن لا نشعر بها في الحالة الطبيعية ، إنها كالهواء الذي لا نشعر بوجوده إلا عندما نفقده . وهي كالهواء مناخ حضاري لنا لا يمكن ان نعيش بدونه .

ونحن نشعر بها في الاغتراب وعندما نصل إلى سن الكهولة عندما نفقد أكثر أبناء جيلنا ، أو عندما يصبح جيلنا على هامش الحياة فنشعر أن عالمنا قد تقلص وضمرت أبعاده ، فتغيرت العادات والتقاليد والنظرة إلى الوجود والأذواق الفنية . ويشعر الشيوخ في كل مرة أن هذا التغيير هو علامة القيامة ، ولكن الحياة تستمر مع ذلك لأن التغيير قانون الحياة .

هذه الثقافة مم تتألف ؟ إنها اولا : من العادات والتقاليد ، وهي أسلوب الشعب وطريقته في الحياة هناك حوادث مشتركة بين الشعوب مثل الولادة والزواج والموت والأعياد والعلاقات الاجتماعية ، علاقة الصغار بالكبار . وعلاقة الرجال

بالنساء الخ . . ولكن لكل مجتمع طريقته الخاصة في القيام بهذه الطقوس . ولا حاجة بنا لسرد عادات الشعوب واختلاف طرائق حياتها . فالمهم أن العادات والتقاليد هي المجاري التي تنظم أفعال الشعب وتصهرها في بوتقة واحدة . فهي عامل توحيد وتقنية لأفعالنا وهي انعكاس لشخصية الأمة او هي جانب مهم من جوانب شخصية الأمة .

إن الفن الشعبي ، أو الفولكلور هو جملة الأغاني والموسيقى والرقص الشعبي ، وهو تعبير مباشر وعفوي عن روح الأمة ويمثل اللون القومي بشكل واضح ومتميز، إن النظرة الى الوجود ، قد تعبر عن نفسها بالدين أو الفلسفة ، فكلاهما تعريف للحياة وتبيان لمكان الإنسان منها .

وهذه النظرة إلى الوجود قد يتبناها الشعب بشكل واع ويفرضها على نفسه وكثيرا ما تغدو خلف عصرها وتصبح عائقاً عن التقدم . ويمكننا أن نضع العقل معيارا لصلاحية النظرات الفلسفية والدينية . فبمقدار ما تتضمن النظرة إلى الوجود من عناصر عقلية واضحة ، تكون عوناً على الحياة ، وقد استمر الدين الإسلامي وجها لوجه أمام الفلسفات الأخرى بسبب ما تضمن من عناصر عقلية ، وبسبب ما أتاح من مرونة وفرصة للاجتهاد وتحكيم العقل . ويكفي أن نذكر أن بعض الولايات الأمريكية ما زالت تحرم تدريس نظرية التطور في مدارسها بحجة تناقضها مع الدين مع العلم أنها تدرس في المدارس في البلاد العربية دون أن تسبب أي حرج او ضيق من قبل الدين . لقد ثبت الإسلام بعقلانيته ومحاربته للدروشة والسحر فكان بحق فلسفة عربية . هذه العوامل هي التعبير أو المظهر الذي تتخذه الأمة للتعبير عن ذاتها وبنفس الوقت فإن شخصية الأمة تتعدل تبعا للتغيرات التي تعتري هذه العوامل كما ذكرنا عند الكلام عن تاريخ الأمة .

ثم إن هذه العوامل متفاعلة فيما بينها ، متبادلة في التأثير ، والفصل بينها أمر نظري صرف .

الوضع الراهن للأمة العربية :

أخيراً بقي علينا ـ بعد أن ألقينا نظرة على الأمة بشكل عام ـ أن ننظر وندرس على ضوء ما تقدم واقعنا العربي الراهن ، وما تحتاج الأمة العربية إليه من عوامل كي

تستكمل شروطها القومية وتصبح أمة عظيمة جديرة بالحياة . ويجب ألا ننسى أن الظروف القاسية التي مرت بها الأمة العربية خلال مراحل تاريخها كانت أقسى من أن يحتملها شعب عادي . مما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الأمم كالأفراد تملك طاقات كانت كامنة تستنفرها عند الضرورة ، كما يحتفظ البعير بسنام من الغذاء يحارب به شظف الصحراء .

إذا ألقينا نظرة على مجتمعنا العربي . نجده مجتمعاً متخلفاً من جميع النواحي : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقومية . .

١ ـ من الناحية الاقتصادية نجد مجتمعنا متخلفاًمن ناحيتي الإنتاج والتوزيع ، فمن ناحية الإنتاج لا زلنا عاجزين عن استثمار ثرواتنا كالنفط مثلا وبالتالي غير قادرين على إقامة صناعة وطنية تستثمر الأيدي العاملة والمواد الخام المبذولة عندنا من جهة وتوفر حاجة المجتمع الضرورية . فإننا لم نصل بعد إلى مرحلة التوزيع العادل لثروتنا فلا زال المجتمع العربي مكوناً من طبقتين غير متكافئتين من ناحية الإمكانيات الاقتصادية بل إن بينهما بوناً شاسعاً في هذا المجال .

٢ ـ ومن الناحية الاجتماعية نجد مجتمعنا يتمتع بكل عيوب المجتمعات المتخلفة . فالتماسك الاجتماعي شبه مفقود عندنا . إذ إن مجتمعنا يتألف من مجموعة من الفرديات الانانية المغلقة التي لا تشعر بارتباطها بالمجتمع الذي تعيش فيه ، ويندر بين أفراد مجتمعنا من ينضوي عضوا طبيعيا في مجتمعه ، إذ الكل يطلبون امتيازات خاصة قد لا يتمتعون بكفايات مقابلة لها، وهذا من بين ما يشجع الروح الانتهازية عندنا . إن ما يعاني منه مجتمعنا العربي عدم التجانس من جميع الجوانب .

مجتمعنا مؤلف من ممالك منعزلة عن بعضها ، متفاوتة في درجة تطورها ، مختلفة في نظرتها إلى نفسها والحياة ، تتراوح في مواقفها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار . وعلى الصعيد الثقافي نجد التخلف والاختلاف أيضاً . فلا تزال نسبة الأمية عندنا مرتفعة، ولا زال المستوى الثقافي ضعيفاً بل انه يميل إلى الضعف باستمرار ولا تزال الثقافة مختلفة في نوعها بين الأجيال العربية من جهة وبين الأقطار من جهة ثانية ، واختلاف الثقافة مظهر من مظاهر عدم التجانس الذي يسود الحياة العربية .

٣ ـ وفي الجانب السياسي نجد الوطن العربي ممزقاً بين عدة دول مهمتها الحفاظ على كياناتها المصطنعة .

٤ ـ ومن الناحية القومية نجد الشعور القومي لا زال ضعيفاً، ولا تزال الأمة العربية تعاني من التشتت والتجزئة والتخلف ، ولا يسودها الشعور المشترك الذي يشد الجميع نحو الهدف المشترك ، وإذا استيقظ هذا الشعور فإنه يأخذ شكل الانفعال والعفوية ، لا شكل الفهم والاستيعاب وتقدير المصلحة القومية . وإذا أردنا أن نجمل أسباب التخلف العربي رأيناها ترجع إلى عاملين :

أ ـ عدم وجود القيم الموضوعية المشتركة التي يمكن أن يلتقي عندها أبناء الأمة . فقد استطاعت الأمم الأخرى الراقية أن تجمع أفرادها على أفكار أو مبادىء معينة أو نظرية واضحة تجمع شمل الشعب من جهة وتكون دليلا للعمل من جهة أخرى .

أما العرب فلا زالوا مترددين من هذه الجوانب بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، فليس لدينا في نهضتنا الحديثة التي نعمل جميعا على إيجادها إجماع عربي عام موحد على صيغة فكرية تنظم الأمة العربية .وينتج عن عدم وجود مثل هذه الصيغة وهذا الإجماع نتائج سلبية يعانيها المجتمع العربي منها :

ب ـ إن العمل السياسي العربي يأخذ شكل التخبط الذي يفتقر إلى المخطط الواضح ، ويلجأ إلى أسلوب المحاولة والخطأ ، ويقتضي هذا اضاعة الوقت في المحاولات الفاشلة التي تدفع الناشئة إلى اليأس بسبب تبديد الجهود وتضييع الإمكانيات .

فالعرب يترددون بين شتى النظريات المتعارضة ، وحتى المتناقضة ، ويطرحون شعارات مختلفة متغيرة غامضة لا يمكن أن ينعقد عليها الاجماع ولا تصلح دليلا ولا مخططا واضحا .

وإن عدم وجود النظرية السياسية أو القومية قد دفع إلى الميوعة الخلقية ، فنجد الفرد الواحد ينسل من مجموعة إلى أخرى تبعا لرواج الكتلة دون أن يغير شيئاً من شعاراته ودون أي شعور بالتناقض ، فلا توجد حدود فكرية أو نظرية واضحة بين الكتل السياسية . فالهيئات السياسية المتعارضة تعيش كلها تحت لواء شعارات واحدة مما يدعونا إلى الظن بأن الأهداف أو المبادىء ليست مقصودة لذاتها ، ولكنها

وسائل تدافع المجموعات بواسطتها عن وجودها .

إن فقدان النظرية الواضحة يجعل الكتل زئبقية رجراجة مائعة قابلة للانحلال السريع ، وبقاؤها مرتبط بالظروف ، وهي كذلك نهب للانقسام والأجنحة وتغيير الهدف والموقف السياسي .

إن عدم وجود النظرية الثورية التي تجمع الشعب ينفي التجانس الاجتماعي ويجعل أبناء الأمة أشبه بسكان برج بابل الذين يتكلمون ألف لغة ، فكل قضية عربية معاصرة ، نجد لها الأجوبة ، العديدة المتخلفة التي تعكس المواقف العديدة المتخلفة ، ويتراوح الرأي في الاشتراكية بين الاقتصاد الموجه وبين الشيوعية ، ويقف الأفراد من أمتهم مواقف مختلفة أيضاً ، فبعضهم لا زال عرقياً في نظرته القومية وبعضهم الآخر لا قومي ، ويرفض بعضهم الحرية رفضاً تاماً ، ويصل بعضهم الآخر إلى درجة الإيمان بالحرية المطلقة .

عدم وجود دولة عربية واحدة يؤدي إلى عدم وجود التوجيه المشترك . والمستمع إلى الأجهزة الإعلامية في الوطن العربي لا يشعر بأن هذه الإذاعات إذاعات أمة واحدة ، بسبب المواقف المتعارضة وتبادل التهم الخ . . . وهكذا يستمر التباعد بين أجزاء الأمة العربية الواحدة . وعلى صعيد التربية تقام السدود بين مناهج التدريس في الوطن العربي ، فيتلقى الطلاب العرب ثقافات متفاوته في مستواها وغير متجانسة في مضامينها واتجاهاتها وإذا كانت المناهج الدراسية هي التي تصنع الناشئة . فالمناهج المختلفة تؤدي إلى خلق أجيال عربية مختلفة في نظرتها ومواقفها وهذا يؤدي إلى عدم الوصول إلى نظرية عربية واحدة بسبب اختلاف البنية الفكرية عند الأجيال العربية .

وبسبب عدم وجود الأيديولوجية الواضحة نجد التربية القومية لا تأخذ شكلاً عقلياً واضحاً ولكنها تأخذ شكلاً انفعالياً متغيراً بتغير الظروف ، فنحن لا نخاطب في الطلاب العقل الواعي ، ولا نوقظ الحس النقدي وإنما نبلور عواطفهم عن طريق الإيحاء والتكرار حول شخصيات مختلفة متغيرة .

وربط التربية بالأهداف المتغيرة المؤقتة المتصلة بالأشخاص الزائلين ، يجعل الأجيال حائرة مضطربة في نظرتها وفي قيمتها الأخلاقية . وللظروف التاريخية السيئة

التي مرت بها الأمة العربية لعدم وجود قيم مشتركة تلم شمل الجماهير العربية نجد شخصية الفرد العربي لا تزال فجة غير ناضجة يحكمها الانفعال والمصلحة المباشرة وردود الفعل والارتباطات العائلية والقبلية .

وهذا هو السبب الثاني من أسباب التخلف . . ونقصد بعدم نضج الشخصية عجزها عن اتخاذ المواقف الثابتة من الناحية الخلقية وعدم شعور الفرد بارتباط مصلحته بمصلحة مجتمعه ، لأنه لا يتصور قيما تخالف قيمه ، ولأنه عاجز عن تأجيل حاجاته المباشرة القريبة لكي يحصل عليها فيما بعد بشكل مستقر وثابت ، فالجماهير العربية سهلة الإثارة ، قريبة الانفعال ، سريعة التصديق ، تستجيب بسرعة للإثارات المباشرة دون أن تطالب بحلول عقلية واضحة .

تبعاً لذلك نجد الشعور القومي يأخذ شكل الصراخ لا شكل الفهم والاستيعاب ، وقد كانت النتجية الطبيعية لهذه الصفة الانفعالية أن ضلل هذا الشعب أكثر من مرة . هاتان الصفتان مرتبطتان فيما بينهما : فعدم وجود قيم موضوعية مشتركة يؤدي إلى فقدان التجانس والاستقرار الإجتماعي ، وهذا يؤدي بدوره إلى تأخر أو فقدان نضج شخصية الفرد ، وبالمقابل فإن عدم نضج الشخصية لدى أفراد الأمة يحول بينهم وبين الالتقاء على القيم الموضوعية الثابتة والأفكار المشتركة البناءة .

هذا هو واقع الأمة العربية الراهن . إذن فمن أين نبدأ بانقاذه ؟ بمعالجة أسباب التخلف الرئيسية :

١ ـ طرح نظرية عملية حول الأمة وبناء المجتمع تكون بمثابة الصيغة التي تلم شمل الشعب وتجمع الأفراد على أهداف مشتركة . . حقا إن الأمة بنية حية أو كل متماسك ولكنها لا تكون كذلك إلا بنظرية عقلية واضحة يجتمع عليها الأفراد .

لقد بقي العرب شعبا مشتتا وقبائل متنابذة طيلة العصر الجاهلي حتى جاء الإسلام فأعطاهم صيغة ، بأن وحدهم بعقيدة واحدة ، ثم ترجم هذه العقائد الى سلوك واقعي يومي .

وفي العصر الحديث استطاعت النظرية أن تخلق المجتمع الصيني مثلا ، فتنقل الكتلة البشرية المشتتة المتخلفة إلى مجتمع متماسك فعال ، وذلك بأن اعطت الشعب

الصيني صفة ثابتة كما تعطي الزجاجة السائل صيغة متماسكة وتمنحه قوامه وتحميه من الانسياح .

حقا لم يعد يمكننا في هذا العصر أن نفرض على البشر فلسفة واحدة تعطيهم تفسيرات جاهزة لكل جوانب الوجود .

ولكن هناك حاجات مشتركة بين البشر جميعا مثل الحاجات المادية من جهة ، ومثل الحاجة إلى الآخرين وهي الاساس النفسي للقومية من جهة ثانية . . مثل هذه الحاجات هو ما يجب ان نصوغه في نظرية واضحة ثم نترك للفروق الفردية والقومية فرص الإجابة وتحديد الموقف من النظرة إلى الوجود والفن وطريقة الحياة الخاصة .

وبذلك نضمن وجود نظرية ثابتة مبنية على ما هو موضوعي مشترك ، يجعلنا نلتقي بالبشر جميعاً ، ويجعل الحل العربي حلا للبشر جميعاً . . فنظرة العرب الغامضة المرتجلة حول الأمة والقومية خالية من الغرور والتعصب صالحة لهم وللعالم ، وهي نواة القومية الإنسانية . ولكن عدم توضيح هذه النظرة وطرحها بشكل عملي واضح يعرضنا للاتهامات وسوء الفهم .

إن للأمة العربية نوعين من الأعداء : أعداء طبيعيين لا يمكن اكتسابهم لتناقض مصالحهم غير المشروعة مع مصالحنا المشروعة وهم المستعمرون ، وأعداء آخرين اكتسبناهم بغموض مواقفنا من مشكلات العصر ، من القومية والاشتراكية والديمقراطية وغير ذلك . إن هذا النوع الثاني من الأعداء يمكن اكتسابهم بتوضيح نظرتنا لهم وللعالم .

إن القومية العربية لم تكن ولن تكون سوى قومية إنسانية تحرص على القوميات الأخرى حرصها على نفسها فلماذا لا نطرحها على وجهها الصحيح العلمي الذي يعطي حلاً مناسباً لها وللقوميات الأخرى ، وتتصف هذه القوميات بالاختلاف وعدم التجانس .

إن نظرية واضحة تبنى على هذه الخطوط العامة تعطي ثلاث نتائج مهمة :

١ ـ تجمع شمل الشعب العربي كله من البصرة الى أغادير .

٢ ـ تكون دليلا للعمل ومخططا ينقذنا من التخبط السياسي .

٣ ـ توضح موقفنا للعالم وتجعلنا نلتقي مع الناس جميعاً ، لأننا نصل إلى ما هو مشترك بين جميع البشر ، وبذلك نرتفع إلى مستوى الرسالة الحقة .

ثانيا : ـ إن هذه الرسالة لن تبلغ العالم وتتحقق من تلقاء ذاتها ولكنها بحاجة إلى نماذج متينة من البشر إلى جيل نبنيه بتوعية ثورية ، صبورة دؤوبة طويلة الأمد . إن مسؤولية التربية العربية مسؤولية ضخمة في هذا المجال فقبل أن نبني الأمة يجب أن نبني الفرد لأن الأفراد هم لبنات البناء القومي ، ان مهمة التربية هي خلق أجيال متماسكة ، وواعية . مثقفة متينة الخلق ،وإلا فكيف نستطيع أن نبني الأمة وناشئتنا ترتمي شيئا فشيئاً في أحضان اللامبالاة وتستسلم لمفاهيم اليأس والعبث واللاجدوى واللا انتماء والأسلوب الأميركي في الحياة ؟ !

الفصل الرابع

- ١ -

الزمن للثورة .. لا للاصلاح

الفكر الإصلاحي والفكر الثوري .. ما هما ؟ تلك مسألة لا بد أن تكون واضحة كل الوضوح في أذهان الثوريين حتى يمكن أن يعرفوا أين يقفون دائما وباستمرار . هل يقفون مع الإصلاح أم مع الثورة ؟ وهل يقفون مع الإصلاح ضد الثورة في الواقع بينما هم يظنون أنهم مع الثورة بالكلمات والألفاظ ، ولكنهم بالمواقف والسلوك إصلاحيون وليسوا ثوريين ؟ ..

إن الفكر الإصلاحي كثيرا ما يتسرب الى صفوف القوى الثورية تحت عدد من التعلات والشعارات كالتعقل والحكمة والواقعية في التصرف والمرونة . ولذا فلا بد من التعرف بوضوح على الفكر الإصلاحي ، أو المواقف الإصلاحية حتى لا يتسلل بين الحين والآخر إلى مواقعنا ، خاصة وأن الإصلاحية تيار فكري وسلوكي ونمط من العقلية ، وأحيانا أسلوب في العمل يوجد لدى بعض الأحزاب والحركات الاجتماعية والسياسية عندما تجابه معطيات واقع المجتمع القائم .

والفكر الإصلاحي إذن يحمل نزعة يمكن أن نجدها في جميع الحركات السياسية - اشتراكية وغير اشتراكية . والملاحظ على هذه المواقف الإصلاحية جميعاً أنها تقف من الواقع الموضوعي موقفاً مناقضاً لما يتطلبه الفكر الثوري ، وهذا يجعلنا نعمل على تحديد مفهوم الفكر الإصلاحي أو النزعة الإصلاحية في عالمنا المعاصر .

الإصلاح والثورة .

يرتبط مفهوم الإصلاح بمفهوم المحافظة ، والمنزع والمسلك الإصلاحي والثوري منزعان مختلفان اختلافا جذريا ، وهما نزعتان تؤثران تأثيراً حاسماً في أي مجتمع قائم بجميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

وفي الحقيقة إن الإصلاحية (ومعها المحافظة) والثورية أيضاً تجيبان عن التساؤل الأساسي ، الذي يطرحه الإنسان على نفسه دائماً ، جوابين مختلفين . ويمكن صياغة هذا السؤال على النحو التالي :

هل « نحن » ـ في المجتمع الذي نعيش فيه ـ نعيش في مجتمع سليم يقتضي الإبقاء والمحافظة على أوضاع وشكل هذا المجتمع الراهن أم نحن نعيش مجتمعاً يعاني خللاً في بعض جوانبه مما يتوجب معه قلب المجتمع وبنيانه بشكل كلي وشامل حيث لا يمكن الاكتفاء باجراء اصلاحات أو ترميمات في هذا الجانب أو ذاك ، حتى نقضي على الخلل ونجعل المجتمع أفضل من ذي قبل ؟

والإجابة على هذا التساؤل سوف تحدد ، أين نقف : هل نقف مع الإصلاح أم مع الثورة ؟

١ ـ إن الإنسان الذي يؤمن بالثورة يشعر بأن المجتمع القائم يعاني أزمة مستحكمة، ويدرك بأنه لا مفر من الانقضاض على هذا المجتمع ورفضه ومقاومته والتمرد عليه . فالإنسان الواعي لا يستطيع أن يجمع بين شعوره بانسانيته وبين تحمله العيش حسب النظم والمفاهيم والتقاليد السائدة التي تستغله ، وعلى هذا الأساس فإن مدلول الثورة يمكن فهمه عن طريق معارضته بمفهوم التطور من جهة ، ومفهوم الإصلاح من جهة أخرى .

فالثورة تختلف اختلافا جذريا عن التطور من حيث إنها تغيير لا يمر بطريق تدريجي بطيء متمهل بل بطريق سريع واثب بطريقة القفزة النوعية التي لا يمكن أن تتم إلا عن طريق تثوير الواقع ، وتغييره تغييراً جذرياً كلياً شاملاً بجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، وليس عن طريق التغيير الذي يتناول جزئية واحدة من الجزئيات .

فمفهوم الثورة في اللغة العربية واللغات الأوروبية يستند على جذرين لغويين مختلفين . فهو في اللغات الأوروبية مشتق من الدورة والدوران ، والانقلاب من وضع إلى وضع آخر أما في اللغة العربية فهو مشتق من اثارة الأرض وتقليبها او تثوير المجتمع وتقليبه .

كما يمكن تعريف الثورة من زاويتين : زاوية الإنسان الثائر ، وزاوية البؤرة

الثورية ، فالثورة من وجهة نظر الإنسان بذاته وبوضعه في مرحلة اجتماعية معينة يدرك فيها أن انسانيته مسحوقة مسلوبة ، وأن ظروف مجتمعه القائم تشكل بعداً من أبعاد وضعه اللاإنساني ، فيتمرد عليها لأن التمرد والثورة هما رد الفعل الوحيد على وضع سلب الإنسان انسانيته . ويعود وعي الإنسان المسحوق المستغل إلى يقينه بأن مصيره غير منفصل عن مصير الجماعة التي تعيش في أوضاع مماثلة ، ترجع في عواملها إلى البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي السائد . وهكذا تكون الثورة الاجتماعية نتيجة منطقية لوعي الانسان ، وتحول ثورته الذاتية إلى ثورة اجتماعية .

ومفهوم الثورة من وجهة نظر البؤرة الثورية السياسية هو تغيير السلطة السياسية والبنيان الاجتماعي والثقافي لمجتمع ما تغييرا نوعياً وكلياً مفاجئاً وعن طريق العنف الثوري بطريق الكفاح الشعبي المسلح . وينطوي هذا المفهوم على عنصرين هامين أولهما : عنصر التغيير النوعي للبنيان الاجتماعي وإقامة بنيان جديد محله . وثانيهما عنصر التغيير العنيف السريع المبادر .

٢ ـ ونحن حين نتكلم عن الثورة فإننا نعني هذا المفهوم الاخير . ومن يقول « بالنزعة المحافظة » أو يقف في الحقيقة وفي الواقع موقفا محافظاً فهو يرى أن المجتمع القائم بما يسوده من مبادىء ونظم ، وما ينطوي عليه من أوضاع ، وما يدور به من فعاليات إنما هو مجتمع مقبول لا عيب فيه ، ولا أزمة ولا خلل ولا فساد ، وهو الوسط الملائم للعيش ، ولا بد من بقائه واستمراره على ما هو عليه . ولا حاجة لجهد كبير لتحديد مدلول المحافظة لانه عبارة عن قبول بالأمر الواقع والتمسك بالأوضاع القائمة والانحناء أمام التقاليد السائدة والخضوع للسلطة المسيطرة . ومن أجل دعم هذا الواقع فإن جميع الحجج والمبررات والمواقف والأساليب صالحة ومعمول بها .

٣ ـ أما من يقول بالنزعة الإصلاحية أي بالاصلاح فيدرك أن هناك خللا في بعض جوانب المجتمع القائم لا يجوز السكوت عنه ، إلا أنه لا يجوز ولا يمكن قلب المجتمع قلبا شاملا . ويرى الإصلاحي أن الحياة صعبة نوعاً ما في هذا المجتمع الا أنها مقبولة ويستطيع الإنسان أن يتلاءم معها ويطبقها ، كما يكتشف عجز الأوضاع والمؤسسات القائمة ، إلا أنه يعتبر من الممكن الاستفادة منها واستخدامها والعمل من خلالها .

فمدلول الإصلاحية والإصلاح يمكن فهمه عن طريق معارضته بمفهوم المحافظة من جهة وبمفهوم الثورة من جهة أخرى .

فالإصلاح يختلف عن المحافظة في أنه لا يقبل بكل الواقع إنما يطلب أن يناله نوع من التغيير ، وكما أشرنا فإن الإصلاح يختلف عن الثورة في أن الإصلاح يواجه الظواهر العارضة والجزئيات ولا يواجه مسألة التغيير الجذري الكلي الذي يشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية . ويمكن أيضاً بمزيد من التوضيح تعريف الإصلاح من زاويتين زاوية الفرد الإصلاحي وزاوية الحركة الإصلاحية .

فمن زاوية الفرد هو إدراكه بأن كثيرا من جوانب المجتمع القائم لا تحقق جميع أمنياته وحاجاته ومصالحه ، لذا فلا بد من إصلاح يجري في جوانب المجتمع التي بها الخلل كي توجد شروط تحقيق هذه الحاجات والمصالح والأمنيات .

ومن زاوية الحركة السياسية الإصلاحية يكون الإصلاح عبارة عن تغيير تدريجي تطوري لبعض مقومات الحياة الاجتماعية بواسطة الطرق المألوفة دون استخدام العنف والقوة وضمن النظام القائم ، ودون المساس بأسسه وهياكله . وينطوي هذا المفهوم للإصلاح على عنصرين أساسيين هما : عنصر احترام النظام القائم مع الاكتفاء باجراء التعديل عليه ومن داخله ، والعنصر الآخر هو عنصر التغيير التدريجي بل الانتهازي الذي ينتهز الفرص التي تسنح بشكل سلبي .

ويتضح الفكر الثوري والفكر الإصلاحي بجلاء في الموقف من الاشتراكية وبالطبع غدت الاشتراكية في عصرنا مجسدة في أنظمة وواقع حي على الصعيد العملي وتخطت عن طريق تحققها العياني تعدد المذاهب وتنوع التيارات وتشعب الآراء والاجتهادات حتى من جانب أولئك الاشتراكيين الذين يطرحونها ، كما تجاوزت أيضاً معاداة أعداء الاشتراكية وخصومها وحملات الثورات المضادة ضدها . . ذلك أن هناك واقعاً مادياً ملموساً ، هو واقع الاشتراكية في عصرنا . ذلك هو الأصل وما بعده فلا يعدو أن يكون التواءات أو مناطحات تحاول بلا جدوى أن تغير السيل التاريخي المكتسح . ولكن هذه الملاحظة عن واقع الاشتراكية وتمكنها في أرض الواقع لا تعفي أبداً من دراسة الظواهر الصغيرة والكبيرة التي تعترض مسيرة الثورة الاشتراكية وتطوير الفكر الثوري الاشتراكي . ويصبح ذلك واجباً مقدساً الآن ، حيث نجد بعد انتصار الاشتراكية أن كثيرا من أعدائها رفعوا لافتة « الاشتراكية » ،

ويبدو أن هذه سمة من سمات أعداء الاشتراكية المعاصرين الملازمة ، وهي دليل على تسرب الفكر الإصلاحي إلى صفوف القوى الاشتراكية الثورية .

ومن ثم فلا بد من مواجهة مسألة الاشتراكية الاصلاحية والتعرف على نظرياتها وموقفها حيال القضايا الأساسية التي تطرحها والأسلوب الذي تنتهجه لتحقيق هذه الاشتراكية الإصلاحية . وتتضح الاشتراكية الثورية والإصلاحية من خلال النظرة التحليلية والتقويمية إلى بعض المسائل الكبرى التالية والتعرف على الموقف الثوري والإصلاحي ازاءها حتى يمكن أن تتضح أمامنا الصورة كاملة . وهذه المسائل هي :

١ ـ المنطلق الايديولوجي الفكري
٢ ـ الصراع الطبقي
٣ ـ الموقف النفسي
٤ ـ الاستغلال الرأسمالي الاستعماري
٥ ـ التأثير البورجوازي الصغير
٦ ـ البرلمانية
٧ ـ الحزبية وتعدد الأحزاب
٨ ـ البيروقراطية
٩ ـ مسألة أسلوب العمل

ا ــ أيديولوجية الاشتراكية الاصلاحية :

إن الإصلاحية هي سيطرة منطق وفكر معين قبل كل شيء . وبهذا المعنى فالإصلاحية عقلية تجريبية محدودة تنظر إلى الواقع نظرة تجزيئية لا تسبر أعماق المشاكل التي تطرحها حياة المجتمع ولا تمس الأسباب العميقة التي تكمن خلف الظواهر العامة ، فهي في مضمار التحليل التاريخي الاقتصادي والاجتماعي تقف عند دراسة الظواهر السطحية والأسباب المباشرة بينها ، بالمقابل ، تتصف العقلية الثورية بأنها ذات منطق جدلي يقر التناقض والصراع ، ويحيط بالمشاكل بكليتها عن طريق التحليل العلمي العميق الشامل الذي يتناول المسائل من الجذور والأسس ويكشف تداخل المقومات وترابط العوامل وتفاعلها هادفاً إلى اكتناه الأسباب العميقة التي تثوي في أعماق الوقائع بكلياتها دون أن يغرق نفسه بالجزئيات والتفاصيل .

ومن هنا كانت الحلول الإصلاحية ناقصة سطحية جزئية وعابرة ، بينما تكون الحلول الثورية كاملة جذرية ، وشاملة ومستديمة .

ومثال الحل الإصلاحي ذلك الحل القائل بتغيير نظام الانتخاب النيابي من نظام الدرجتين إلى نظام الدرجة الواحدة أو إدخال الورقة السرية أو تغيير صيغة الحكومة من حكومة تحالف حزبي إلى حكم تجمع قومي .. الخ .

فهذا النمط من الحل كان كما بينت التجربة التاريخية حلاً سطحياً ومؤقتاً وجزئياً ولذلك ذهب بذهاب الظروف التي ولدته . وهكذا تهتم الاشتراكية الإصلاحية بالإصلاح السياسي الصرف وتركز عليه دون أن تدرك ارتباطاته الفكرية والاقتصادية ، أو تتابع التنمية الاقتصادية دون أن تتعمق بالمضمون الإنساني ، ودون أن تراعي الغاية الإنسانية لهذه التنمية ودون أن تنظر إلى مرتسماتها السياسية والفكرية .

٢ ـ تمييع الصراع الطبقي :

وما كان للنزعة الرأسمالية والإيمان بدور الاستعمار لتستشري في الأوساط الاشتراكية الإصلاحية لولا أن التيار الإصلاحي كان يتجاهل حقيقة الصراع الطبقي ودوره في التاريخ .

فالإصلاحيون حاولوا ، كالرجعيين تماماً ، طمس الصراع الطبقي وتمسكوا بموقف « المصالحة الطبقية » سواء كانوا مدفوعين إلى تبني هذا الموقف ، موقف المصالحة الطبقية من أجل كبح المطالب العمالية لدى الجماهير التي تتبعهم أو رغبة في التوصل إلى الاشتراك في البرلمانات والحكومات . وفي أوروبا الغربية توصل بهم الأمر إلى انتهاج خط معاد لتأزيم النضال الطبقي ، ومعاكس لتطلعات الطبقة العاملة ، ومتوافق مع مصلحة الطبقة المستغلة .

ومن الجدير بالملاحظة أن الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان لها موقف من هذه الحرب ، وهو تبني سياسة الحرب للحكومات الاستعمارية التي تنتمي إليها . وبهذا أصبح الاشتراكيون الإصلاحيون أدوات بيد السياسة الرأسمالية الإمبريالية .

٣ ـ الموقف النفسي :

إن الموقف النفسي الفكري الإصلاحي الاشتراكي هو موقف التلاؤم مع الواقع وموقف الالتباس بين ما هو واقع وما هو ممكن ، وموقف التردد بين ما هو كائن وما يجب فعله . فالنفسية الإصلاحية هي بجوهرها نفسية خضوع للظروف وكسل وتأجيل وتباطؤ وترقب وإحجام ، واستسلامية إنها تجسيد للواقعية المغشوشة . والنفسية الإصلاحية هي المغالطة بين تقدير الإمكان وتقدير الواقع . فهي تفهم مسألة امكانية العمل على أن لا يعمل الإنسان أو الحركة السياسية شيئا إلا بمقدار ما يكون ذلك موافقا لواقع الأمور ويسمح به الواقع ، وهكذا تخلط بين الإمكان وبين الواقع ، وتقيد العمل والنضال بقيد السهولة والاتفاق مع الواقع القائم والأوضاع السائدة . وهكذا تتصف النفسية الإصلاحية بالتحلل من الالتزام بانجاز الأهداف والمهمات التاريخية التقدمية دون الخضوع لضغط الظروف . كما يسلك اتباعها في حقيقة الأمر طريق الانتهازية والوصولية .

بينما بالمقابل نجد النفسية الثورية ، هي رفض للواقع وللمجتمع القائم ، ونضال من أجل نقل المجتمع إلى وضع جديد وإحلال المجتمع الجديد محل المجتمع القديم ، تقويض أسس العتيق لتزدهر براعم الجديد ، وهي دائما ضد سياسة الأمر الواقع وفي صراع دائم معه . وهنا لا بد من القول أن النفسية الإصلاحية هي التي سادت تيارات الاشتراكية الإصلاحية ، وجعلت من الحلول التي طرحتها الأحزاب والمنظمات والحركات التي تؤلف هذا التيار ، واشهر معبر عنها الاشتراكيون الديمقراطيون ـ حلولا تميل إلى التسوية والتنازل والحلول الوسط ، كما جعلت من قادتها وعناصرها أمثلة في الوصولية والانتهازية وحتى إلى حد خيانة الثورة الاشتراكية ذاتها .

٤ ـ الاستغلال الرأسمالي والاستعماري والاستخذاء أمامه .

لم تصدر الاشتراكية الإصلاحية ، ضمن خطها النظري العام ومن خلال المواقف التي اتخذتها بشكل علني وصارخ حكما قاطعا على النظام الرأسمالي بالادانة والانهيار النهائي ، بل اتخذ دعاة الاشتراكية الإصلاحية جانب النظرة التي تقول بإمكانية استمرار وبقاء النظام الرأسمالي وإمكانية تطويره رغم الهزات والأزمات

بالإضافة إلى التسليم بقدرة البورجوازية الرأسمالية والتقدم الصناعي الرأسمالي على تطوير الرأسمالية بما يكفل ارتفاعاً في مستوى معيشة الطبقة الكادحة وتوزيعاً أكثر عدالة للدخل القومي . وبذلك نصّب التيار الاشتراكي الإصلاحي من نفسه في أوروبا الغربية مدافعاً عن الإحتكارات الرأسمالية الغربية ضد مصلحة الطبقة العاملة ومصالح الشعب في حقيقة الأمر . يضاف إلى ذلك أن دعاة الاشتراكية الإصلاحية لم يدينوا ظاهرة الاستعمار بما تنطوي عليه من استغلال فادح وخنق حضارات الشعوب وابتزاز ثراوتها ، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى آيد كثير من الاشتراكيين الإصلاحيين بقاء الوضع الاستعماري واعتبروه عامل تمدين وتحضير للشعوب الخاضعة له .

وكمثال على ذلك نأخذ قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي وعلى رأسه جي موليه من الحرب الاستعمارية ضد الشعب العربي في الجزائر ، والهجوم على الشعب العربي في مصر في بورسعيد سنة ١٩٥٦ .

٥ ـ التأثير البورجوازي الصغير :

إن التيار الاشتراكي الإصلاحي يحمل كل مساوىء السلوك البورجوازي الصغير الذي يتمثل بالتواكل والسلوك المظهري ، والتمسك بالشكل دون الجوهر ، والتهويش والادعاء والذبذبة ، والتناقض والاجتهادات والتبريرات المختلفة وبالانتهاز لامتلاك المنافع والمناصب ، وبتمويه الأهداف الحقيقية .

وثمة صفة أساسية للاشتراكية الإصلاحية هي الإكثار من الثرثرة والتبجح بها ، والأسلوب الوعظي ، والتناقض بين الفكر والعمل ، بين رفع الشعار وخوض المعركة لتطبيق الشعار .

٦ ـ النضال في البرلمانات :

حين يرجع الباحث إلى نشوء الاشتراكية الإصلاحية ونموها يكتشف بسرعة وبوضوح أن المناخ الذي أوجدها وساعد على تبنيها إنما يكمن في قيام البرلمانية والديمقراطية البورجوازية الشكلية .

فوجود مجلس نيابي يساعد على استيعاب النقمة والمعارضة لتسلط البورجوازية واستئثارها بالحكم والاقتصاد . وهو يقوم بدور كبير بالحيلولة دون قيام انقسامات جدية وصراعات اجتماعية عميقة . والمهمة التي يؤديها هي إعلان الائتلاف الوطني بين جميع النواب الذين يجمعهم . ويعتبر الدور الأساسي للبرلمانات دائما هو فيما تحول دون عمله أكثر بكثير مما هو فيما تعمله ، وتنجزه . أي أن دورها في نهاية الأمر هو في منع التطور وعرقلة التقدم وتمييع الصراع الطبقي .

٧ ـ الاصلاحية وتعدد الأحزاب :

ومن أهداف التيار الاشتراكي الإصلاحي تعدد الأحزاب والاعتراف بشرعية عملها السياسي . وهذه الأحزاب ، التي هي في الحقيقة والواقع تمثل بالدرجة الأولى المصالح الطبقية للبورجوازية الرأسمالية الاحتكارية والطبقة البورجوازية الكبيرة .

وهكذا عوضاً عن الإيمان بفكر ثوري يقود الجماهير في نضال شعبي لتغيير المجتمع تغييراً جذرياً . زحفت الاشتراكية الإصلاحية وراء صفوف الأحزاب البورجوازية لتشوه معنى الديمقراطية التمثيلية ، ولتساعد على ازدهار تعدد الأحزاب بدلا من وجود الحزب القائد ، ولتساهم في تسخير البرلمان لأغراض الطبقات السائدة .

٨ ـ البيروقراطية والاشتراكية الاصلاحية :

وأبرز خصائص الفكر الإصلاحي الاشتراكي ظاهرة البيروقراطية المسيطرة والمتحكمة في المنظمات ذات الفكر الاصلاحي ، الحزبية منها أو النقابية زيادة على سيطرتها على اجهزة الحكم التي شاركت القوى الاشتراكية الإصلاحية في حكمها .

وفي الواقع لقد قدم الاشتراكيون الإصلاحيون أغلبية العناصر المكونة للطبقة البيروقراطية التي أخذ يتفاقم خطرها ، وأخذت تصبح عقبة كأداء في وجه تطوير أي إمكانية لتطوير الديمقراطية .

كما قام الاشتراكيون الإصلاحيون بانشاء بيروقراطية في داخل تنظيم الأحزاب الاصلاحية ذاتها وفي النقابات التابعة لها ، الأمر الذي أدى إلى تفسخ الديمقراطية

داخل الحزب ، وتدهورها في التنظيمات الديمقراطية وتحول هذه الاحزاب والمنظمات إلى أجهزة تساوم بها البيروقراطية المسيطرة على مقاليد السياسة واللجان المركزية . وبدلا من التفاعل مع القواعد ومع الجماهير آل الأمر بها إلى العزلة عن الجماهير وإلى كبت تطلعات القاعدة وتطويعها .

٩ ـ الفكر الاصلاحي وأسلوب العمل :

إن السمات التي تميز التيار الاشتراكي الإصلاحي تنعكس بكاملها لدى اختيار أسلوب العمل وطريقته . فعلى المستوى الفردي لا يجد الاشتراكي الإصلاحي نفسه مطالباً بأن يضحي بمصالحه الشخصية أو بأن يحيا حياة القيم التي ترتضيها الاشتراكية أو أن يضحي بحياته من أجل تحقيق هذا المثل الأعلى .

وعلى المستوى الجماعي تكون الروابط ضمن منظمات التيار الاشتراكي الإصلاحي غائمة رخوة ، وكأن الفرد لا يشعر بأنه جزء لا يتجزأ في مصيره وحركته من مصير المنظمة وحركتها . ومن هنا يمكن أن نفسر ظاهرة النكوص المتكرر المتواتر للاشتراكية الإصلاحية عن تحمل المسؤولية العامة الناجمة عن الانتماء إلى المنظمة الحزبية أو النقابية ، ويتجسد ذلك في اختيار أسلوب العمل من ثلاث زوايا رئيسية :

١ ـ التنظيم .
٢ ـ صياغة الأهداف
٣ ـ استخدام العنف والقوة لتحقيقها .

١ ـ فالمبادىء التي تسيطر على التنظيم ضمن الحركات والأحزاب السائرة في التيار الاشتراكي الإصلاحي غالبا ما تكون متسيبة على شاكلة الأحزاب البورجوازية ولا تقيم وزناً للديمقراطية ، وغالبا ما تلجأ إلى الاختيار بدل الانتخاب ، بشكل لا يسمح بتمثيل كامل القواعد المناضلة أو تترك للقواعد مدى واسعا للنشاط بالشكل الذي يتلاءم مع أوضاع الدوائر الانتخابية ، كما أنها لا تتبع في الإنتساب للحزب ضوابط محددة تمنع وصول الانتهازية أو المستغلين أو المعادين .

لذا نرى هذه الاحزاب تتمدد حين تكون في الحكم وتتقلص حين تكون في

المعارضة، وتضم في صفوفها الوصوليين والانتهازيين من كل صنف ولا تعتمد في توضيح أهدافها وتثقيف قواعدها وجماهيرها على الانتماء الثوري أو الطبقي .

٢ ـ أما من جهة الأهداف والبرامج فإن الاشتراكية الإصلاحية تضع فاصلا بين برنامجين : برنامج الأهداف النهائية والغايات البعيدة ، وبرنامج الأهداف القريبة . وتفصل بينهما فصلا تاماً .

وهي بهذه الطريقة تحيل الأهداف البعيدة التي هي الاهداف الاشتراكية الحقيقية إلى مجرد ألفاظ جامدة ميتة لا تحرك ساكناً في سبيل تحقيقها ، حتى لو هبطت عليها من السماء . بخلاف ذلك برنامج الأهداف القريبة الذي غالباً ما يكون برنامجا كثير الاعتدال ليلبي الرغبات العاجلة العابرة للناخبين، ويمالىء الطبقات المستغلة السائدة ، وهو يتعلق بارتفاع بسيط للأجور أو الحصول على بعض التأمينات الاجتماعية أو تحديد الأسعار أو تغيير إداري معين أو مشروع عام أو اصلاح النظام الانتخابي ، وتوزيع الدوائر ، وما إلى ذلك من المطالب الإصلاحية المحدودة الجزئية التي لا تؤثر في تغيير النظام ككل .

وعلى هذا النحو يحتال الفكر الإصلاحي الاشتراكي على الرأي الشعبي وهو يضع انتزاع السلطة من الأنظمة الرأسمالية وإلغاء الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج ، واجراءات التأميم والإدارة الديمقراطية ، والتحويل الاشتراكي في مصاف الأهداف البعيدة التحقيق والتي ترجمتها العملية استحالة التحقيق . بينما تجعل من اجراءات الترقيع والترميم في البرنامج القريب مهمتها الأولى ، الأمر الذي يؤدي إلى استقطاب رغبات الجماهير العابرة وشحذ روح الثورة لديها ضد النظام .

٣ ـ أما من جهة استعمال الأسلوب الثوري لتحقيق الأهداف فإن الاشتراكية الإصلاحية ترفضه كشيء معاد للاشتراكية ومناف للديمقراطية .

إن تيار الاشتراكية الإصلاحية مجمع على أن التغيير في المجتمع القائم يجب أن يتم بخطوات متدرجة وسلمية ، خطوة بعد خطوة ، وجزءا اثر جزء ، وأن يحل عنصراً من عناصر المجتمع المقبل كلما زال عنصر من المجتمع القديم .

والاشتراكية الإصلاحية لا تعتقد أبداً أن استعمال العنف ضرورة يستلزمها تحقيق الاشتراكية ومقتضيات تغيير المجتمع . ولذا فهي تصر على التدرج البطيء

والطويل على التغيير الجزئي عوضاً عن كسر الأطر القائمة وحرق المراحل والنضال الفوري .

وهـذا الموقف الإصلاحـي يأتـي مكمــلا للسمات الأولى للتيار الاشتــراكي الإصلاحي الذي يهادن النظام القائم ، ويبشر بالوئام الطبقي والمصالحة الطبقية ، والتعاون بين الطبقات السائدة والطبقات المغلوبة على أمرها .

– ٢ –

الاشتراكية الاصلاحية نماذج وأنواع

إننا نؤكد ، كما قلنا في مستهل حديثنا ، على أن الاشتراكية الإصلاحية هي تيار فكري ونفسي وسلوكي وعملي، انها نزعة تجديدية ترميمية تجريبية .

ولهذا فنحن نجدها في بلدان مختلفة وفي أزمنة مختلفة ، رغم تباين الظـروف واختلاف الأحوال .

ولا يعني هذا أنها لا تتأثر ، بالظروف الخاصة وبالمراحـل الـزمنية ، بل على العكس إنها دائما بنت الظروف المكانية والزمانية ووليدتها .

أننا نجدها تتلون بالبيئة ، وتتخذ وجوداً وأشكالا متعددة . فهي في ألمانيا أواخر القرن التاسع عشر غيرها في فرنسا مطلع القرن العشرين ، وهي تختلف في بريطانيا عنها في الوطن العربي وبلاد العالم الثالث . وأحياناً قد تضيق المسافة التي تفصلها عن الاشتراكية ، بينما أحياناً أخرى لا تترك مسافة بينها وبين الرجعية والثورة المضادة بل قد تندمج في صلبها أحياناً .

ومهما يكن من أمر فإننا كمحاولة أولية نستطيع أن نذكر بعض نماذجها تاركين تفصيل ذلك إلى مناسبـة أخـرى أو إلى مبـادرة غيرنـا من الاختصـاصيين في هذا المجال .

النموذج الأول :

هو الاشتراكية الإصلاحية التي تتمثل في الدعوة السان سيمونية والبـرودونية

والأوينية والفورية وما شابهها من دعوات ظهرت في فرنسا وفي انجلترا وغيرها من الأقطار .

هذا النموذج يحسر بمساوىء الرأسمالية ، ولكنه لا يتبنى النضال الطبقي ، ويبشر بتدابير سياسية واقتصادية وصناعية تجري في طريق الجهد الشعبي أو بطريق الدولة وسياسة الحكومة دونما اعتبار لمسألة الصراع الطبقي في التاريخ .

النموذج الثاني :

هو نموذج الاشتراكية الإصلاحية التي دعا إليها جناح ادوارد برنشتاين حوالى سنة ١٨٩٠ في ألمانيا تحت لواء مراجعة الماركسية . ويتسم هذا النموذج بالتردد والحلول الوسط، واعتقاده بقدرة الرأسمالية على التطور ومراعاة الصراع الطبقي إلى جانب الدعوة إلى تعاون الطبقات ، ولا سيما الطبقات الوسطى والتهادن الاجتماعي والاكتفاء بطريق الإصلاح .

النموذج الثالث :

ينطبق على الاشتراكية الإصلاحية التي تنتمي إلى الاممية الثانية وهذا النموذج يجسد تجسيداً كاملاً الاشتراكية الإصلاحية وخيانتها لقضية الاشتراكية والفكر الثوري الراديكالي . فمنذ الحرب العالمية الأولى وهي تشارك الرأسمالية والبورجوازية في السلطة وتتقاسم معها السيطرة على الشعوب واستغلال الكادحين .

النموذج الرابع :

يمكن أن نجد نموذجاً خاصاً في بلاد العالم الثالث ومن ضمنها البلاد العربية .

وإذا نظرنا إلى كثير من الحركات التي تدعي الاشتراكية في الوطن العربي ، نجدها تقوم بدور الاشتراكية الإصلاحية وتعادي الصراع الطبقي والفكر الثوري ، وتتعاون مع الرجعية وقوى التخلف . وهي طحالب خضراء على حد تعبير هيجل ، وكما قال عنها لينين فهي « مثل الفجل ، حمراء من الخارج وبيضاء من الداخل »

النموذج الخامس :

ولا بد أن نذكر أن أكثر الأحزاب الشيوعية ولا سيما في أوروبا الغربية والأحزاب الحاكمة بعد أن تلاشت انتصارات الجماهير الثورية ، قد انساقت هي الأخرى إلى مواقع الاشتراكية الإصلاحية وارتدت ألوانها ومارست سلوكيتها وأصبحت تقول بالتعايش السلمي وتلجأ إلى المشاركة الكاملة في اللعبة البرلمانية والرضا عنها وتعتبر هذه الأحزاب الشيوعية المصابة بداء الاشتراكية الإصلاحية أن تطور مجتمعاتها لا تبدو فيه الثورة ممكنة ولا مجدية ومستحيلة في نظرها .

والمتتبع لظاهرة الفكر الاشتراكي الإصلاحي في الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية وفي الأحزاب الشيوعية على حد سواء لا بد أن ينتهي إلى ضرورة الاحساس بدراسة المخاطر التي قد تنجم عن تسربها إلى الأحزاب والحركات الثورية .

خطر تسرب الفكر الإصلاحي إلى الثورة :

إن دراسة الاشتراكية الإصلاحية لا تتم إلا بالتأكيد على إمكانية تسربها إلى أجهزة الثورة بدءاً من الحزب ومروراً بالمنظمات الجماهيرية ودوائر الدولة عندما يكون الحزب الثوري في السلطة :

أ ـ في الحزب : إن المناضل السياسي المسؤول أو الموظف الكبير قد ينزلق إلى الفكرة الإصلاحية ويجرفه التيار الإصلاحي ، وكثير من الثوريين قد يقبلون بمنطق الاصلاحيةويمارسون سلوكيتها ويقتبسون عقليتها ، وذلك ليس بالضروري بشكل واع وإرادي بل قد يحدث ذلك ، وغالباً ما يحدث ، عن طريق العفوية والانقياد لضرورات العمل اليومي والانعزال عن القواعد الحزبية والجماهيرية .

وهكذا يلجأ هؤلاء إلى الانزلاق إلى منطق التسويات والتنازلات . وغالباً ما يتلاءم المسؤول السياسي والموظف الكبير بسرعة مع ظروف وسطه الجديد ، وخاصة بعد استلام القوة الثورية للسلطة ، ويأخذ نمط الحياة وطريقة السلوك التي تسود في هذه الأوساط .

ب ـ في الحركة النقابية :

إن القيادة النقابية والكوادر النقابية ، سواء بين العمال أو الفلاحين أو الفئات الأخرى التي تخرج من وسط كادح ، لتمارس المسؤولية النقابية لا بد أن تتعرض بدورها إلى الانزلاق في العقلية الإصلاحية ومسلكيتها ويبدأ هذا الأمر من تغيير مظاهر اللباس وشكل المشية والمخاطبة حتى أقصى درجات الابتعاد عن الثورية ، مروراً بالقبول بالتسويات والتقاليد غير الكادحة ، وانخفاض القدرة على التضحية من أجل الأهداف الثورية .

ج ـ التعاونيات :

إن التعاونية الاشتراكية والاستهلاكية بحكم مبدئها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المستهلكين ، وإعطائهم البضاعة الجيدة ، وإلى انقاذهم من الاستغلال والوسيط التجاري عن طريق تقليل فرق الربح على المستهلك . إلا أن التعاونية حين تصبح في نطاق العمل والمزاحمة قد تنجر إلى منافسة المتاجر الرأسمالية وتقوم بدورها بأقل حد من الخدمات وبرفع نسبة الربح .

د ـ في المنشأة الاقتصادية المؤممة :

وقد ينتاب القطاع المؤمم الموجة النفسية الإصلاحية ، فبدلا من أن يكون التأميم مشجعا للعمال والثوريين منهم خاصة على زيادة الجهد ، والتنظيم بزيادة الإنتاج والمبادرة يؤول الأمر إلى عرقلة عجلة الإنتاج وقمع المبادرات والاختراعات ، وبدلا من أن يكون القطاع المؤمم ضمانة ضد البطالة من حيث تشغيل الافواج التي تصل الى سن العمل بواسطة زيادة الاستثمارات يتقوقع القطاع المؤمم ويقصر عن تلبية المطالب الملحة للجماهير الكادحة ، وبدلا من أن يوفر القطاع المؤمم أحسن الظروف الإجتماعية وأفضل الضمانات والتأمينات للعمل والعمال يصبح القطاع المؤمم أداة ضرب للعمال ومثار نقمة العمال .

وهكذا قس على جميع القطاعات والمؤسسات .

هـ ـ أما في جهاز الحكم فالكارثة أفدح ، إذ إن الثوار الموظفين سرعان ما تطاردهم جيوب الانتهازيين وأوكار البيروقراطية إذا لم يكن لديهم وازع ثوري

وإيمان عميق بالثورة واستمساك بالعقيدة الثورية . وقد يغيرهم كرسي الحكم وتتحول الوسيلة التي هي الحكم إلى غاية ، وبذلك ينسون العمل من أجل الأهداف الأساسية التي جاءوا باسمها إلى الحكم والسلطة .

- ٣ -

نقد التجارب الاشتراكية . . في العالم الثالث

فكر جديد . . وطريق ثوري جديد :

يرى بعض قادة العالم الثالث أن وتيرة الانتقال من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر ليست مختلفة باختلاف الشعوب والأمم والقارات فقط ، بل ثمة صفات خاصة في مراحل شتى أدت إلى أشكال تطور خاصة . ويرى البعض أن المخطط الذي وضعه ستالين لتطور المجتمعات في كراسه « المادية الجدلية والمادية التاريخية » والذي ينص على أن كل المجتمعات البشرية قد عرفت ، أو ستعرف مراحل محددة من تطورها .

هي : المشاعية البدائية ، فالرق ، فالإقطاع ، فالرأسمالية فالاشتراكية . ويرى بعض اشتراكيي العالم الثالث أن أهم نقص ينطوي عليه هذا المخطط هو جهله الحدث الاستعماري الذي يطرح مشكلة جديدة هي مشكلة تطور المجتمعات التي تتعرض أو تعرضت للسيطرة الأجنبية ، ويرى اشتراكيو العالم الثالث أن هذه المشكلة « لن تحل تاريخيا إلا عندما تتوصل مجموعة الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية إلى مستوى النمو والتطور الاجتماعي الأفضل تجهيزا والأكثر تطورا من الوجهة الاجتماعية »

من هذا المنطلق يرى اشتراكيو العالم الثالث أن الطريق الذي لا بد منه لكل تحول اشتراكي أن يسير فيه ، والذي تتحدد مراحله الثلاث فيما يلي :

ا ـ التحرر من الاستعمار .
ب ـ ايجاد المميزات الخاصة بهذا التحرر ومعرفة حدوده
ج ـ مواجهة مشكلة التنمية الاقتصادية .

هذه العناوين الثلاثة الرئيسية تحدد لنا بشكل دقيق جملة من الحقائق الواجب معرفتها للوصول إلى نظرة صائبة حول الظواهر التي تنبثق من خلال تشابكها وترابطها بالمشكلة التي تواجهنا في الوطن العربي وهي مشكلة التنمية الاشتراكية في البلدان التي تتصدى اليوم لعملية التحويل الاشتراكي ، وهي بلدان تقع بكاملها فيما يسمى بـ « العالم المتخلف » .

قد يُسأل هنا لماذا نعتبر مشكلة التنمية الاشتراكية مشكلة خاصة مركزية ونرى بعض قادة العالم الثالث يتحدثون عن الظاهرة الاستعمارية ومشكلة ايجاد الطريق الخاص بطريقة توحي بأن لهذين الجانبين من القضية نفس الأهمية التي لمشكلة التنمية ؟ الجواب هو أن لمشكلة الإمبريالية أهمية فائقة في كل تنمية فعلية أو محتملة في العالم الثالث ، وهذا هو الحال بالنسبة لقضية إيجاد الطريق الخاص ، ولكن عملية « التنمية » هي القضية المركزية بين هذه القضايا ، القضية التي تحدد درجة ونوعية ، صحة وخطأ الحدين الآخرين ، اللذين هما نفي الإمبريالية والطريق الخاص .

إن سياسة تنمية ناجحة لا بد أن تحدد درجة التحرر من الإمبريالية ودرجة نجاح الطريق الخاص ، لأن التحرر من الإمبريالية ومن مصاعب ايجاد الطريق الخاص لا يتحدد إلا بدرجة التحرر الاقتصادي من النظام العالمي الذي تفرضه الرأسمالية على العالم المستغل وغني عن البيان أنه لا وجود لطريق خاص بدون هذا التحرر الاقتصادي ، وأن التحرر في ظروفنا العالمية الحالية ، ومنذ نشوء الإمبريالية ، لم يعد يعني سوى التحرر الاقتصادي ، أي النجاحات التي يمكن لبلد ما أن يبرزها في مجال التنمية الاقتصادية .

هل يعني هذا أن التنمية الاقتصادية هي التحويل الاشتراكي ؟ وهل يعني أن الطريق الخاص هو النظرة الخاصة المتفردة إلى العالم ، النظرة التي لا تكتفي بالالتحام مع الأيديولوجية الاشتراكية السائدة الآن في نصف أقطار العالم ؟ وبكلمات أخرى هل تعني الاشتراكية في العالم الثالث اشتراكية خاصة في العالم الثالث، أم ان الاشتراكية في بعض البلدان الافريقية أو العربية مثلاً هي الطريق الإفريقي أو الطريق العربي ؟ وإذا كان هناك اشتراكية عربية أو اشتراكية أفريقية فما هي ؟

هذه الأسئلة لا بد من الإجابة عليها في محاولة التلمس التي يجب أن نقوم بها لنتعرف الى هذه الطرق الخاصة .

وبإمكاننا القول منذ الآن أنه لا توجد اشتراكية عربية أو جزائرية أو أفريقية أو أسيوية ، بل هناك دعوة إلى ايجاد طرق لهذه النماذج ، ونحن نقول أن هذه الطرق ليست سوى تشعبات تنطلق من الاشتراكية العلمية ، الحل الوحيد الصالح لمشاكل عالمنا ، وان المصاعب التي تواجه التحويل الاشتراكي في العالم الثالث ليست مصاعب ايجاد النظرية الملائمة ، بل هي مصاعب ملاءمة النظرية الموجودة مع الظروف المميزة التي تحدد هويتنا وتتطلب منا بذل الجهد للتعرف على طريقنا الخاص .

إن هذه الدراسة ستعالج إذن الموضوعات التالية :

أ ـ أثر الإمبريالية في العالم الثالث .
ب ـ التنمية الاقتصادية والتحول الاشتراكي
ج ـ مشاكل الاشتراكية والطريق الخاص ، أو الطرق الخاصة .

أ ـ أثر الإمبريالية في العالم الثالث :

لن نتعرض هنا للتأثيرات الخطيرة التي مارستها الإمبريالية ولا زالت تمارسها في الحياة الاقتصادية لبلدان العالم الثالث ، بل سنتعرض لتأثير الإمبريالية على الأوضاع السياسية الداخلية في البلدان المسماة بالمتخلفة ، مع العلم بأن التخلف ليس سوى نتيجة من نتائج الوضع الامبريالي الذي عمل على قطع سلسلة التطور الاجتماعي وتجميد القوى والطبقات الثوريةوخلق في نفس الوقت أفضل الظروف ملاءمة للاستغلال الإمبريالي .

لقد أوجدت القوى المستغلة الاستعمارية تقسيم عمل جديدا بينها وبين الطبقات المستغلة في داخل البلد المستعمر ، فعملت على توطيد سلطة الإقطاع وتشديد قبضته الاستغلالية على أعناق الفلاحين ، بينما راحت هي تنهب الثروات الدفينة ، وقوة العمل الإنتاجية للشعب بمجموعه ، لقد تحالفت الاقطاعية المحلية مع رأس المال الأجنبي حلفا غير مقدس ضد شعوبها . ولكنها قد حملت في نفس

الوقت بذور الطبقة التي قدر لها أن تنتزع السلطة من بين يديها ونقصد البورجوازية .

من المعروف أن رأس المال الأجنبي قد أسهم في تحطيم العلاقات الاقتصادية الإقطاعية لتعارضها مع نظام السوق من جهة ، ومع ربطها غالبية الفلاحين بالأرض من جهة ثانية ، كما أنه أسهم في تقويض سلطة الإقطاعية الاقتصادية بافساحه المجال لبعض الإقطاعيين بالتحول من شكل للاستغلال إلى آخر ، أي بالتحول من ملاك أرض إلى مساهمين مع رأس المال الأجنبي في استغلال السوق ، فتحول بعض الإقطاعيين - إلى جانب ملكيتهم للأرض إلى تجار وأصحاب مصانع ورؤوس أموال ، ولكن بما أن رؤوس أموالهم كانت قليلة بالقياس إلى رأس المال الأجنبي ، وصناعاتهم لا تستطيع مزاحمة الصناعات الاستهلاكية التي تدر أكبر ربح في أقصر وقت وبأقل رأسمال وهكذا برزت طبقة ليست رأسمالية بحتة ، ولا هي إقطاعية بحتة ، طبقة تتطفل صناعتها الاستهلاكية ، ويتطفل نشاطها التجاري على السوق المحلية التي كونها رأس المال الأجنبي ، دون أن تقوم بنصيب يذكر في عملية التصنيع التي تعطي للبلد استقلاله وتخلصه من رأس المال والسيطرة الأجنبيين وتتطفل كذلك على الطبقة التي بقيت اقطاعية بحتة تعيش من استغلاله وتخلصه من رأس المال والسيطرة الاجنبيين ، وتتطفل كذلك على الطبقة التي بقيت إقطاعية بحتة تعيش من استغلال الفلاحين في الأرض ، طبقة تقع بين بين ، تحمل ثورية البرجوازية ضد الاستعمار الأجنبي ، ولكنها تعيش من التطفل على سوقه ، طبقة لا تجد في نفسها المؤهلات لاستلام السلطة وتحرير البلاد من الاقطاع والرأسمالية ، وليست قادرة ، لو أرادت ذلك ، على تحرير البلاد والاستيلاء على السلطة ، طبقة تمتاز حياتها بالرفاه . تملك وعياً اقطاعياً وأفكاراً مبهمة حول الوطن والكرامة والحياة . وتحاول في كل صغيرة وكبيرة تأكيد وتعميق امتيازاتها التي حصلت عليها في مجتمع يلعب فيه رأس المال الأجنبي دور السيد السياسي والاقتصادي بدون معارضة . لقد كان هم هذه الطبقة الوحيد هو تقليد الاقطاعيين المحليين والرأسماليين والاداريين الأجانب في امتيازاتهم ، لذا فقد ولدت مجهضة قبل أن ترى نور الحياة ودخلت معهم في التحالفات التي أرادوها ، وكانت بطبيعة الحال تحالفات

معادية للشعب . هذا الوضع دفع بجماهير الفلاحين الذين أحكمت سيطرة رأس المال الأجنبي والمحلي وسيطرة السوق عليهم فضلاً عن سيطرة الإقطاع ، إلى التمرد والتذمر ، كما دفعت بالطبقة العاملة الوليدة ذات الوعي السياسي الاصلاحي ، ولكن المنصب على التحرر من الاستعمار ، إلى تركيز حقدها وغضبها على وضعها البائس دون أن تتمكن من رسم طريق الخلاص منه ، لقد تكونت نقمة شعبية ولكنها كانت بحاجة لمن يعطيها الأقنية التي يجب عليها أن تمر بها لتتحول إلى حركة اجتماعية ذات مضمون ثوري . لقد تركزت نقمة الحركات الوطنية على :

أ ـ فئة الإقطاعيين الذين يملكون قسما كبيرا من الدخل القومي يبذرونه على حياتهم الخاصة المترفة .

ب ـ جهاز الدولة الذي يرعى مصالح الحكام ويحرسها .

ج ـ التجار الأغنياء الذين يكدسون أرباحاً طائلة لا يوظفونها في المشاريع الإنتاجية .

د ـ السادة الكولونياليين الاجانب الذين كانوا يجنون أرباحا طائلة من توظيف رؤوس أموالهم في البلاد .

إن هذه الجماهير الشعبية المكونة من الفلاحين والعمال لم تكن تملك إذن أي مخطط لنسف عالمها المقيت ، وقد أملت أن يقدم لها المثقفون من أبنائها الذين اتيحت لهم فرصة الدراسة إما في المدارس القليلة الموجودة ، أو في بلدان أجنبية رأسمالية . ولكن هؤلاء بدورهم فشلوا ، إما لكون غالبيتهم من طبقات مستغلة استخدمت العلوم والثقافة ، التي حصلت عليها في عملية تمويه الحكم والسلطة بأهداف شعبية كاذبة ، محاولة بذلك اطالة عمر الاستغلال ، أو لكون المثقفين الآخرين مرتبطين اقتصاديا بهذه الطبقات المسيطرة . ولكن قسما من المثقفين الذي أتم تعليمه في الخارج وهو يحمل في نفسه إحساساً بالمرارة لتخلف الوطن وتقدم البلاد التي كان يتعلم فيها وهي بلاد استعمارية ، ومع العلم بأن هؤلاء لم يكونوا يملكون فكرة واضحة عن المجتمع الاشتراكي ، إلا أنهم لضعف مركزهم وفقدان ثقتهم بأنفسهم وعدم وجود تنظيمات شعبية لم يستطيعوا التصدي لعملية تسريع امتداد الرأسمالية المحلية وانتشارها اجتماعيا لذا آثر معظمهم التلاؤم مع المقاييس والصور السياسية

والأخلاقية والحضارية للتحالف السائد ، وفضل الاشتراك في امتياز الطبقات الداخلة في هذا التحالف على النضال ضدها . هكذا ازدادت النقمة الشعبية وأخذت أشكالاً أكثر ثوريةمما اضطر رأس المال الأجنبي الى زيادة تستره واختفائه وراء التحالف القائم ، ومن أجل قطع الطريق على الثورة الراديكالية الآتية دون ريب ، فما كان منه إلا أن أعطى الاستقلال للبلدان المعنية ونصب حلفاءه الإقطاع ، والرأسمال ، والطبقات الوسطى ، دولاً « مستقلة ذات سيادة » لها علم ودستور ، ولكنها تخفي سيطرة الاستعمار الأجنبي الاقتصادية والثقافية ومصالحه الاستراتيجية .

إن الاستقلال الذي كانت القوى الاستعمارية تمنحه للطبقات المتحالفة لم يكن له هدف آخر سوى إجهاض الثورة والاستقلال التام غير المشروط الذي هو مطلب حيوي للجماهير المغلوبة على أمرها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ولم يكن الاستقلال الذي يمنحه الاستعمار للطبقات المتحالفة معه أيضا سوى قطع الطريق على ثورة هذه الشعوب . وتوطيد تحالف رأس المال الأجنبي والإقطاع والطبقات الوسطى وتركيز دعائمه في الدولة . ولكن هذا الوضع فتح لرأس المال المحلي إمكانية أكبر لاستغلال السوق الداخلية ، كما أعطى للإقطاع فرصة أكبر لتوطيد سلطته على جماهير الفلاحين المحرومة عن طريق الدولة ، خاصة وأن حماية رأس المال الأجنبي لم تعد مباشرة كالسابق ، وفتح الطريق أمام ظهور التناقضات « غير العدائية غالبا » بصورة علنية بين الطبقات الوسطى وشركائها من الاقطاع .

صحيح أن الاستعمار الأجنبي بنى لهذا التحالف أو الحلف جيشا وطنيا وبيروقراطية محلية مدربة (وهذان دعامتا الدولة الطبيعيتان) ، إلا أن تضاؤل امكانيات النمو الاقتصادي وسيطرة الجمود على الحياة الاقتصادية قد زاد التناقضات حدة بين الجماهير الشعبية والحكومات السائرة في ركاب الاستعمار ، خاصة وأن الاستقلال قد فضح العدو الذي كانت القوى المتحالفة تحاول باستمرار طمس هويته بأن تتظاهر بأنها هي أيضا ضد سيطرة رأس المال الأجنبي .

نحن لا ننكر أن الرأسمالية الوطنية قد تتبنى بعض الشعارات المعادية للإستعمار فيما قبل مرحلة الاستقلال ولكنها تفعل ذلك لقطع الطريق على الحركات الراديكالية والانتفاضات الجماهيرية ، ذات الأهداف الاجتماعية والسياسية الموجهة ضد رأس

المال الأجنبي وضدها أيضا ، وهي فضلا عن ذلك تعود بعد الاستقلال إلى الارتماء في أحضان الاستعمار الذي كانت بالأمس تحاول إظهار كرهها له أمام الجماهير الناقمة ، وهي تفعل ذلك لأن الوجود الاستعماري المباشر يطرح القضايا الاجتماعية كقضية جماهيرية يلتف حولها الجميع ، ولكن الاستقلال بحد ذاته يطرح أول ما يطرح القضية الاجتماعية التي تحتاج إلى حل سريع وجذري ، إن الجماهير يمكن أن تخدع بمطالبة القوى المتحالفة بالاستقلال ولكنها تفهم الاستقلال كخطوة نحو حل مشاكلها ، وليس كهدف نهائي بحد ذاته ، ولذا فإن ضغطها يزداد بعد الحصول على الاستقلال من أجل حل مشاكلها الاجتماعية ورفع القدرة الانتاجية وإنشاء صناعة مستقلة ، وتأمين ضمانات اجتماعية كافية .

إن الاستقلال قد يبقي السيطرة الأجنبية والطبقية ، ولكنه في نفس الوقت يسرع من نمو وعي الجماهير الاجتماعي ويركز أنظارها على ما بعد التخلص الظاهري من الاستعمار المباشر . إنه يدفعها إلى طرح قضايا جديدة تعجز القوى المتحالفة القديمة عن حلها ، وهكذا تبقى مطالب الجماهير الشعبية قائمة ، لا بل إنها تزداد حدة ودقة ، وتأخذ شكلاً ينمو شيئاً فشيئاً نحو كيان سياسي له برنامج محدد ، وينصب عمله على تحقيق مطالب محددة كالاصلاح الزراعي والتصنيع ، وامتصاص البطالة ، وإزالة الفوارق الطبقية الحادة وإشاعة الحرية للجماهير . وباختصار ، برنامج ينسف الأسس التي تقوم عليها سيطرة القوى المتحالفة وقدرتها الاقتصادية والاجتماعية .

إن السياسة المناوئة للاستعمار تتحول إلى مطالب اجتماعية مناوئه للإقطاع ورأس المال المحلي ، مما يعطي للصراع الطبقي أبعاداً جديدة ويجعل من جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين القوة الوحيدة القادرة على تحرير البلاد نهائيا من السيطرة الأجنبية وحل المشاكل الاجتماعية العاجلة .

إن خدعة الاستقلال السياسي سرعان ما تنكشف ليأخذ الاستقلال أبعاداً جديدة ليس فيها مكان للبناء الاجتماعي الذي يعيق التطور الاقتصادي التقدمي : على هذه الأرضية الاجتماعية دار كل الكفاح السياسي بين مختلف القوى والتنظيمات الحزبية والسياسية ، لذا فشلت كل تلك الحركات التي عملت لسياسة الحلول الوسط ، وفشلت حتى بعض الحركات الثورية التي حاولت عقد تحالف مع الطبقات

الوسطى وأقسام « وطنية » من رأس المال الوطني بقصد « إنقاذ الوطن » وهكذا نشأت أزمة مزدوجة ، أزمة اجتماعية وأزمة سياسية . فتكون قطبان كبيران : في طرف قوى البرجوازية المتحالفة ، وفي الطرف الآخر الجماهير الكادحة مع بعض المثقفين الطليعيين . أما ما بينهما فكانت الأزمة العامة ، فجاءت الانتكاسة بعد كل تقدم سياسي بسيط وتمزقت البلاد المستقلة من جراء الصراعات بين مختلف الاتجاهات السائدة فيها ، فكان هناك صراع ضمن القوى المتحالفة ، بين اجنحته التي احست بالخطر ، فحاولت إخفاء الاستغلال بشكل جديد براق ومقبول من الشعب ، وبين تلك القوى التي لم يكن يعنيها سوى مواصلة استغلالها بغض النظر عن ضرورة تغيير أساليب الاستغلال من الشكل الفج والفاقع السافر إلى الشكل المموه والبراق والمقبول . وكذلك نشأ الصراع ضمن الطبقة العاملة بين الأجنحة المعتدلة والثورية ، كما نشأ صراع في داخل طبقة الفلاحين ، ولكنه كان صراعاً مبهماً ذا طابع فكري بحت حول الدور الذي ستلعبه أو تلعبه هذه الطبقة . وإن كان على الغالب قد تحدد بموقف الفلاحين من العمال في التحالف الثوري المضاد للتحالف القديم . أما البرجوازية الوسطى والصغيرة فقد قدمت خدماتها مرة لهؤلاء وأخرى لأولئك ، وذلك حسب طبيعة المرحلة والخطر والمصالح (سنرى فيما بعد كيف تركت البرجوازية الصغيرة التحالف القديم) .

لقد امتازت هذه المرحلة بطغيان الصراع السياسي على الصراع (الطبقي) الذي كثيرا ما كان ينفجر بين الآونة والأخرى بصورة خطيرة وحادة تربك حتى القوى السياسية التي تحاول توجيهه وتقويته ورسم أهدافه .

هل هذا المخطط هو الوحيد الذي عرفته البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ، أي البلدان المسماة بالمتخلفة ؟ كلا . إنه مخطط ما بعد الحرب الثانية ، ولكن أشكالا اخرى للتركيب الطبقي والحياة السياسية قد ظهرت بعد عام ١٩٥٤ وكان هناك مثال (اكتوبر ١٩١٧ ومثال الحرب الأهلية الصينية) تجارب جديدة في الاستقلال والكفاح السياسي .

وكان يمكن أن نتحدث عن مثال في افريقيا ومثال في أمريكا اللاتينية كمثالين متميزين للانتقال إلى « الاشتراكية » في ظروف العالم الثالث المتخلف وخاصة أن هذه التجارب يقال عنها أنها أمثلة نموذجية للتحويل الاشتراكي ، واعني غانا في عهد

الرئيس نكروما والثاني في كوبا بعد انتصار الثورة الكوبية، بقيادة كاسترو، على باتيسته ومعه الإمبريالية الاميركية . وقد اتبعت تجربة غانا وغينيا ومالي وكوبا بلاد كثيرة وصلت أو لم تصل بعد إلى تحقيقها . وهناك طبعاً أمثلة في الوطن العربي : مصر ، سوريا ، الجزائر وإن كنا نجد هنا أيضاً بعض التفاوت ، التفاوت الهام طبعاً . ولكننا سنكتفي بالحديث عن غانا .

غانا . . . كمثال

لقد امتازت الحياة السياسية في غانا المستعمرة بوجود طبقة عاملة قوية ، (بروليتاريا بكل ما تعنيه هذه الكلمة) تعمل في المناجم المختلفة الموجودة في البلاد وتعاني من الظلم والاستغلال والاضطهاد الذي عانته نفس الطبقة العاملة الأوروبية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما كانت هناك طبقة فلاحية يمثل الكاكاو والمنهوب من رأس المال الأجنبي محصولها الأساسي . هكذا اتحدت هاتان الطبقتان في مصالحهما وعدائهما للاستعمار البريطاني ، وإن كانتا لم تملكا نظرية ثورية محددة ولا تنظيماً ثورياً سياسياً معيناً . أضف إلى ذلك أن الإطار الاجتماعي الطبقي الذي كان يستغلها كان خليطا من التنظيم القبلي في الريف وبعض المدن والمؤسسات الاستعمارية في مناطق المناجم والمدن ، لقد كان الوعي الطبقي عند الفلاحين متخلفاً عنه عند العمال ، ذلك لأن هؤلاء كانوا يعيشون في إطار قبائل مختلفة يقوم نظامها الاجتماعي على تماسكها في وجه القبائل الأخرى ، ذلك لأن كل واحدة منها تمثل كلاً اجتماعياً قائماً بذاته .

هذا التوزيع للطبقة الفلاحية والطبقة الإقطاعية قد أعاق نمو وعي طبقي اجتماعي ومنع التحالف مع العمال الثوريين المستغلين فضلا عن ذلك كانت هناك طبقة التجار الوسطاء ، الرأسماليين الوسطاء ، التي كانت تتطفل على السوق في غانا ورأس المال الأجنبي ، كما كانت طبقة من المثقفين تكره الإنكليز والاستعمار ، وتعادي النظام الإقطاعي القبلي ، وكان كوامي نكروما على رأسها . هذا التركيب الطبقي للمجتمع حدد المهام التي يجب على كل ثورة ديمقراطية انجازها بعد الاستقلال ، ألا وهي :

أ ـ تحطيم النظام القبلي الإقطاعي وإنجاز الثورة الزراعية (الإصلاح

الزراعي) ، وربط التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين ربطا ثورياً وثيقاً في الحزب وفتح المجال أمامها لتمارس مهماتها الديمقراطية في النقد والتوجيه والإدارة .

ب ـ حل المشكلة الاجتماعية بالتصنيع السريع ووضع السلطة بين أيدي العمال والفلاحين وتطوير طريق ثوري خاص بظروف غانا بشكل خاص وإفريقيا بشكل عام ، ورفع الإنتاج الزراعي وتنويعه ليواجه المرحلة الأولى من التحويل الاشتراكي المتمثلة في الطلب نحو السلع الاستهلاكية والغذائية للشعب ، ويقدم فائضه لتطوير الاستثمارات الضرورية لتطوير الصناعة . وفي عام ١٩٥٤ فاز حزب نكروما بالاستقلال وترك الاستعمار البريطاني غانا . وعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية مختلفة ، إلا أن انتصار حزب كوامي نكروما كان كاسحاً وخاصة في مناطق المناجم (تجمعات العمال) في المدن والريف ، باستثناء منطقة الاشانتي الشرقية ، فما كان من كوامي نكروما إلا أن بدأ بتشديد قبضته في الحزب فطرد مناوئيه وأقام سلطة مركزية لا تستند إلا على الولاء الشخصي وبعض المقولات التقدمية عن المركزية والديمقراطية والإمبريالية .

ومع أنه قد بدأ في وقت مبكر في الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، إلا أنه لم يستطع أن يفهم من الإصلاح الزراعي سوى عمل سياسي هدفه تحطيم الانتماء العشائري والنظام القبلي ، فأهمل الإصلاح الزراعي كقاعدة أساسية للتحول الاشتراكي . لقد ارتكب الإصلاح الزراعي في غانا خطيئة كبيرة من ناحية أخرى ، إذ فتت الملكيات الكبيرة القبلية ووزعها على الفلاحين ، ولكن هؤلاء بحكم انتمائهم العشائري والقبلي لم يكونوا قبل الاستقلال يعملون غالبا في ملكيات خاصة ، بل كانوا عمالا زراعيين عند رئيس العشيرة ، لذا لم تكن مطالبهم منصبة على تملك الأرض ، بل على التخلص من الاستغلال الفردي لزعماء القبائل ، وعلى تنويع المحاصيل الزراعية وتقديم الضمانات الاجتماعية لهم .

هذه الناحية أهملت أيضاً فلم يعرف الفلاح الغاني ما يجب صنعه بالأرض ، لأن وسائله لم تكن كافية بأية حال لاستغلالها استغلالا مستقلا . لقد كانت مهمة الاصلاح الزراعي هي تكوين المزارع الجماعية باشراف الدولة ، فشكل الملكية الجماعي كان هو الشكل الوحيد الذي يعرفه الفلاح ، ولكن الإصلاح الزراعي خلق ملكيات صغيرة متعثرة ، فقضى على كل إمكانية « للإصلاح الزراعي » قبل أن يباشر

عمله ، وفتت الوعي الطبقي الوليد للفلاحين ، بدلا من أن يعطيه أبعاداً اجتماعية جديدة ويربطه بالعمال من أجل قاعدة طبقية للسلطة السياسية . وهذا يعني كذلك أن الإنتاج الزراعي قد ضرب ضربة قاضية ، فلم يستطع الفلاحون بمبادرتهم الخاصة تنويع المحاصيل وتنظيم الفائض واستغلال الأرض استغلالا مدروساً . وبذلك تم تسديد ضربة شديدة لكل مخططات التنمية الصناعية والزراعية . ولكن الدولة لحاجتها إلى الاستثمارات لتوظيفها في الصناعة ، أرغمتهم بصورة متزايدة على انتاج المحصول الواحد (الكاكاو) ، هذا المحصول الذي كان الفلاحون يحرقون بأيديهم قسماً كبيراً منه نظراً لانخفاض كمياته المصدرة وانخفاض أسعاره في السوق الدولية بعد أن فرضت الإمبريالية العالمية الحصار الاقتصادي على غانا .

كذلك بدأت البلاد السير منذ البداية في طريق مسدود لم تعرف كيف تتخلص منه ، مما اضطرها إلى اللجوء بصورة متزايدة إلى القروض الأجنبية من أجل بناء الصناعة والطرق والمرافىء . إن الثورة المجهضة لا تنعكس على الطبقات الفقيرة ، بل قبل كل شيء على أجهزة الدولة ، هذه الأجهزة التي سرعان ما يدب الفساد فيها فتصبح بحد ذاتها أداة لإعاقة التنمية سواء عن طريق السرقة أو عن طريق الخطط الإقتصادية التبذيرية . وهذا يفسر لنا المشاريع الصناعية التبذيرية البحتة التي بنتها غانا ، والتي كانت حاجة البلاد إليها ضعيفة ، فبدلا من أن توضع الخطط لبناء صناعة تساعد على اجتياز الأزمة الاقتصادية الخانقة ، وضعت مشاريع صناعية لاتتلاءم والوضع الاقتصادي في غانا ، ولاهم لها سوى إبراز « طاقة العمل الثوري » عند الدولة ، ولكن الشعب الغاني رأى بأم عينه كيف تبدد أمواله من أجل مثل هذه المشاريع التي لم يكن يستفيد منها الكثيرون في تلك الفترة . لقد بدأ التذمر يسود الأوساط الشعبية ولاح في الأفق شبح الخطر القادم .

إزاء ذلك لم تر الحكومة حلا سوى توسيع قاعدة الحزب ، ففتح باب الدخول إليه كوسيلة لامتصاص النقمة وطمس الأزمة . وأخذ الحزب يشن حملات توعية محمومة أدت عكس ما كان يراد منها ، إذ انعزل قادة الحزب عن قاعدته ، كما انعزلوا عن الشعب ، فشلّوا حركته (وحركتهم) ولم يبق سوى أن يسدد إنسان ما الضربة لينهي كل شيء دفعة واحدة ، ودون مقاومة .

ولماذا انهار كل شيء دون مقاومة ؟ .

لقد أهملت الثورة في غانا جملة مسائل هامة يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي :

أ ـ لم تفهم الترابط الوثيق القائم في البلدان المتخلفة بين المسألة الزراعية والتحويل الاشتراكي . ففهمت الإصلاح الزراعي كاجراء سياسي فقط ، ولم تعطه مدلولاته الطبقية والاقتصادية كحجر الزاوية في كل تغيير اقتصادي للبلد .

ب ـ لم تفهم دور الحزب كرديف لدور الجماهير ، بل اعتبرت أن الانتماء الاسمي إلى الحزب سيكون القاعدة الحقيقية لدور الجماهير القيادي في التوجيه والرقابة . لقد عكست السلطة في غانا الأمور ، وسرعان ما انقلبت عليها .

ج ـ لم تستطع السلطة الثورية في غانا حسم الثنائيات والتناقضات الكثيرة التي كانت تميز الوضع الغاني (التناقض بين الحزب والجماهير ، بين قيادة الحزب وقاعدته ، ازدواجية السلطة بين الحكم المدني والعسكري ـ أغلب ضباط الجيش والبوليس كانوا رجعيين ـ الازدواجية بين الطفولة اليسارية ومهمات المرحلة الراهنة) .

د ـ لم تستطع أن تهتدي إلى طريق خاص بها ، فلم تكن السلطة تمثل تحالفاً لقوى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، ولم تكن حكم طبقة ، ولم تكن حكم الحزب بل كانت حكماً وسطاً بين كل هذا ، مغلفاً بشعارات ومناهج لا تمت إلى الواقع بصلة . . وبكلمة ، لقد كانت حكماً تصدّى لمهمات تاريخية جسام دون أن يكون على درجة من النضج الطبقي الثوري تؤهله لحلها ، نظراً لغياب النظرية الثورية أو استبدالها بنظرية تلفيقية غير جدلية وفشل التنظيم ، والطبيعة الطبقية للقيادة غير الثورية وغير الاشتراكية التي تصدت للمهمة الصعبة ، مهمة بناء الاشتراكية .إزاء مثل هذا الوضع لم يجد نكروما ورفاقه بدأً من الخروج من الأزمة فأخذوا يطرحون شعارات صحيحة مثل « وحدة أفريقية » ، ولكنها مجردة عن المرحلة التاريخية التي طرحت لها ، فقاد ذلك إلى انتكاسات سياسية متعددة ، دفعت بالأزمة الداخلية العامة إلى ذروتها وجعلتها أزمة لا تحتمل الانتظار .

المهم ان علاقة السلطة بالجماهير والفشل في حل المشاكل الاقتصادية والسياسية الملحة قد قاد إلى سقوط السلطة . بعد أن أديا قبل ذلك إلى فراغ في السلطة .

لقد عجزت القيادة في غانا عن فهم مهمات المرحلة الديمقراطية البرجوازية التي

كانت تمر بها ، فاعتبرتها مهمات اشتراكية ، وعلى الرغم من أنها بذلت جهوداً كبيرة لاظهار نشاطها ، وكأنه حرق للمراحل ، إلا أن ذلك لم يجدها شيئا في طمس الحقيقة الأساسية ، وهي أنها فشلت في حل مهمات الثورة الديمقراطية ولهذا منيت بالفشل والسقوط .

ونحن هنا ، عندما نتعرض بشكل فيه شيء من التوسع الى التجربة في غانا فذلك لأنها تجربة كان لها تأثير ـ سلبا أم ايجاباً ـ على أوضاعنا في الوطن العربي الذي هو جزء من العالم الثالث . وتجربة غانا وفشلها تعطينا صورة حية عن فشل الفكر الاصلاحي في الوطن العربي وفي العالم الثالث . انها درس ثمين لفشل الفكر الاصلاحي الوسطي الذي يجهض الثورات دائما والذي يؤدي في حقيقة الأمر إلى ضياع بناء الاشتراكية وانتصار الثورة المضادة في آخر المطاف .

وبالمقابل فإنها تمكننا من أن نستخلص تعميات ودروساً تنطبق على الأسلوب الذي على الثورة أن تنتهجه لضرب الثورة المضادة ويمكن تلخيص هذه الدروس فيما يلي : ـ

أ ـ إن تحالف القوى الثورية (العمال والفلاحين و المثقفين الثوريين) هو الشكل العملي للثورة الديمقراطية في العالم الثالث ، ولكن الثورة الاشتراكية لا يمكن بها السماح للبرجوازية الصغيرة ، بالاشتراك في الثورة ، ولكنه يجب الحذر دائما من أن هذه الطبقة ليست سوى حليف مؤقت ولا يمكن لها انجاز التحويل الاشتراكي .

ب ـ إن لكل مرحلة من مراحل الثورة تنظيمها الذي يجب أن يتكيف مع التطور الثوري ، فإذا كان يمكن انجاز المرحلة الديمقراطية من الثورة بدون تنظيم سياسي ، فلا يمكن انجاز البناء الاشتراكي بدون تنظيم اشتراكي علمي يضم خيرة العناصر الاجتماعية ثوريا وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ، تنظيم يمثل الطليعة الشعبية ولا يلغي دور الجماهير أو يعطل صنعها . إن التنسيق الشامل بين الأقطار المتحررة والسائرة في طريق النمو ينبغي أن يكون في اطار مبادرتها ودورها في مراقبة النظام والسهر عليه .

ج ـ ليست الثورة الاشتراكية تكملة للثورة الديمقراطية بل هي مرحلتهاالثانية . إن الثورة الديمقراطية سرعان ما تتحول إلى ثورة ناقصة ، وعلى المدى البعيد ردة رجعية ، إذا لم تتحول إلى ثورة اشتراكية ، وهنالك خطأ شنيع في الخلط بينهما قد

يؤدي إلى القضاء على الثورتين (كما حدث في أندونيسيا) وفي غيرهـا من بلـدان العالم الثالث .

ـ ٤ ـ
التنمية الاقتصادية والتحويل الاشتراكي

يفهم من هذا السياق أن التنمية الاقتصادية هي التحويل الاشتراكي ، والتنمية الاقتصادية هي رفع قدرة البلد الإنتاجية عن طريق الزراعة والصناعة والتجارة ، ولكن التحويل الاشتراكي هو وضع القـدرة الإنتـاجية للبـلاد بـين يدي المجتمـع وإشراف الدولة على الحياة الاقتصادية (طبعاً دولة العمال والفلاحين) وتسييرها لها .

هل هناك فروق بين التعريفين ؟ نعم فالتنمية الاقتصـادية قد تتـم في بلـدان رأسمالية وقد تتم بدون التحويل الاشتراكي ، ولكن التحويل الاشتراكي مستحيل بدون وضع وسائل الإنتاج الأساسية بين أيدي المجتمع (ممثلا في الدولة التي هي التعبير عن سلطة العمال والفلاحين) كما وأنه محال أيضاً بدون التنمية الاقتصادية المخططة الشاملة . إننا نواجـه خلال عملية التحـويل الاشتـراكي مشـاكل ثلاثـاً أساسية :

أ ـ رفع القدرة الإنتاجية للبلاد .

ب ـ التخطيط

ج ـ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية .

أ ـ رفع القدرة الإنتاجية للبلاد :

مما لا شك فيه أن الطابع الاقتصادي الغالب في بلدان العالم الثالث هو الطابع الزراعي .

فهذه البلدان لم تعرف صناعة حقيقية ، لا في مرحلة الاستعمار ولا في مرحلة الاستقلال في ظل تحالف القوى الرجعية . أما البؤر الصناعية الموجودة فيها ، فهي ليست سوى صناعات هامشية تعيش على السوق ، ولا يمكن تسميتها بأي حال من الأحوال صناعة . إنها (تجاوزاً نقول) صناعة خدمات ، هدفها تحقيق أقصى حد ممكن من الربح في أقصر وقت وبأقل قدر من رؤوس الأموال ، لذا فهي ليسـت

متخصصة على أسواق خارجية ولا تتحمل المنافسة بل تبقى فقط بالربح المباشر لصاحب رؤوس الأموال الذي كثيرا ما يكون عبئا على الاقتصاد والدولة . هذه الصناعة حساسة جداً وتنهار من أقل صدمة وتشترط التفاهم السياسي مع الجيران (الدول المجاورة) كما تشترط التفاهم الطبقي . . . الخ .

إن انعدام الصناعة في بلدان العالم الثالث وغلبة الطابع الزراعي للاقتصاد يفرض نفسه في كل مجالات الحياة ، كما يفرض نفسه على التحويل الاشتراكي . عندما تشرع في الإصلاح الزراعي وتعيد للفلاحين حقوقهم في الأرض والإنتاج ، فإنها تخلق بالفعل القاعدة الاقتصادية التي تستند إليها في بناء الصناعة التي يمكن أن تؤمن للشعب فرصة العمل والحياة الاشتراكية ، مرحلة التحويل الاشتراكي ، القطاع الاقتصادي الأساسي الذي يجب عليه أن يقدم فضلا عن غذاء الشعب ، الحصول على القطع النادر الأجنبي والمساعدات المالية الخارجية ، بهذا المعنى تلعب الزراعة دوراً ذا شطرين :

أ ـ تساعد على اجتياز المرحلة الصعبة ، مرحلة التحويل الاشتراكي بتقديمها السلع والمواد الأولية والسلع التبادلية مع الخارج .

ب ـ تقدم الصادرات الأساسية اللازمة للحصول على القروض والقطع النادر .

هذه الوظيفة المزدوجة للزراعة تعطي للإصلاح الزراعي أهميته العظيمة كقاعدة أساسية لكل انطلاق اقتصادي واجتماعي ، لذا يجب أن لا يقتصر الإصلاح الزراعي على توزيع الأرض على الفلاحين ، بل يجب أن يكون هدفه رفع الإنتاج الزراعي وتنويعه ، وهذا غير ممكن إلا بتقديم القروض والخبرة الفنية للمزارعين وتنظيمهم في تعاونيات زراعية وورش انتاج جماعية ومنحهم الآلات والأسعار العالية لمحاصيلهم (بقصد إدخال السيولة النقدية إلى الريف) ، كما يجب بناء السدود وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم . ليس فقط لأنهم يقدمون قاعدة البناء الاشتراكي بل لأنهم دعامة أساسية لها (إلى جانب العمال) . هناك جانب آخر للمشكلة تفرضه حتمية الاعتماد على النفس في بناء الاشتراكية ، ونعني به الادخار الإجباري .

من المعروف أن وعي الادخار منخفض جداً عند الشعوب الفقيرة ، فالإنتاج البضاعي المنزلي والحرفي لا يعترف بالادخار النقدي ، ادخار أموال منقولة ، بل هو يركز على ادخار الثروات غير المنقولة ، ولهذا سرعان ما يشتري الفقراء بالأموال التي في حوزتهم ، ذهبا أو أثاثا أو ارضا أو منزلا . . وما على الدولة الاشتراكية الا أن تفرض الإدخارالاجباري الذي يتجلى في رفع أسعار السلع الاستهلاكية ورفع الفرق بين سعر التكلفة وسعر المبيع ، أو سعر الشراء وسعر المبيع ، في الصناعة الوليدة .

إن الادخار الإجباري ضروري للتحويل الاشتراكي ضرورة حياتية ، وبدونه لا يمكن للبلد أن يبني شيئا بمقدرته الذاتية ، فإنها هي التي تقدم فائضها في عملية الادخار الإجباري خاصة وأنه ليس هناك قطاع آخر يستطيع أن يقدم فائضا مماثلا ، هذا الواقع يثير مشكلة مزدوجة ، فمن جهة تقدم الزراعة الادخار الإجباري للصناعة ، ومن جهة أخرى يجب على الدولة توظيف قسم من رؤوس الأموال في الزراعة حتى لا ينهار المستوى الزراعي للبلدان وتفشل ، بالتالي ، كل مخططاتها الصناعية .

إن المرء يرى أن الأمر ليس سهلا ، ولكن الاشتراكية تعتمد أولاً وقبل كل شيء على تضحية الجماهير وتقصير فترة الألم التي ترافق عملية نمو كل نظام اجتماعي جديد . هنالك طبعا عوامل مساعدة تخفف من وقع هذه الازدواجية نذكر منها :

أ ـ تأسيس صناعات انتقالية متخصصة على الأسواق المحلية والمجاورة ، شريطة أن يراعى في إنشائها تكاملها مع الصناعة الثقيلة والأساسية التي تبنى فيما بعد .

ب ـ الحصول على القروض والمساعدات من البلدان الاشتراكية وهذه حقيقة تحتمها المرحلة الإمبريالية والصراع العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية ، وهو النزاع الذي يمنح الصراع الطبقي الداخلي بعداً عالمياً يتجلى في الصراع الطبقي الدولي . لقد نجت كوبا مثلا من هذه الازدواجية عن طريق تنميتها الذاتية والقروض السوفياتية الطويلة الأجل التي منحت لها من الاتحاد السوفياتي .

إن التضامن الدولي الاخوي عامل هام في كل تنمية في أي بلد اشتراكي، وهذا

ما يجعل التحويل الاشتراكي أسهل منه في عالمنا المعاصر مما كان عليه الامر قبل توطيد النظام الاشتراكي .

لقد كان هذا هو الطابع العام بالنسبة لدول العالم الثالث بوجه عام ، وأقطار الوطن العربي من ضمن العالم الثالث ولا بد أن نفهم الصراع الطبقي فيها ليس فهما قطريا بل فهم قومي عربي ، وفي هذا الإطار وحده يمكن أن ينضج الصراع الطبقي ويكون محركا نحو تغيير المجتمع العربي ، فالصراع الطبقي القطري لابد أن يتخذ طابعه القومي أولا وبعد ذلك طابعه الدولي ، ولا يمكن أن تبنى الاشتراكية فى أي قطر عربي دون اعطاء البعد الطبقي القومي حقيقته ودوره التضامني والتلاحمي والوحدوي وإعطائه دوره الفعال في عملية التحويل الاشتراكي .

هنالك ناحية أخرى ، أو نواح أخرى ، هامة في عملية التنمية وهي تدريب وتكوين الأطر الضرورية في الصناعة والزراعة ، وهذا يتم عن طريق ربط المناهج الدراسية بالإنتاج والخطة وإدخال التعليم المختلط (النظري والعملي معا) .

إن مشكلة الأطر مشكلة هامة في التنمية ، ولكنها ليست مستعصية الحل إذا كانت هناك خطة شاملة مدروسة .

ب الخطة :

هدف الخطة وواجبها هو ربط مختلف القطاعات الاقتصادية ببعضها البعض حسب أولوياتها بهدف الوصول إلى كل اقتصادي متكامل . إن واجب الخطة الأساسي هو تدبير كل ما هو ضروري للبناء الصناعي المتخصص عن طريق تنظيم النشاطات الاقتصادية الأخرى ، تنظيماً يخدم هذا البناء ولا يحد من هذه النشاطات أو يضعف فاعليتها . والخطة مقياس سياسي ، فضلا عن كونها مقياساً اقتصادياً ، لنضج الحكم ومدى التحول الاشتراكي وتجاوب الجماهير مع السلطة وليست كما يظن قضية خبراء ومتخصصين بل هي قضية جماهيرية من الطراز الأول .

ج ـ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج :

الدولة كما هو معروف هي « أداة قمع طبقية » وفي التحويل الإشتراكي تمثل الدولة مصالح الشعب ، العمال والفلاحين ، ضد أعداء الاشتراكية . وقد فهمت

الدولة في مرحلة من مراحل الاشتراكية فهما ميكانيكاً فشدد على طبيعتهـا القمعية ونسيت طبيعتها الديمقراطية كممثلـة للعمال والفلاحـين ، فترتـب على ذلك جملـة صفات اتسمت بها الدولة لم تخدم الجماهير بل أضرت بحركتها . لقد أدى التركيز الشديد على الطبيعة القمعية للدولة الى استحداث مؤسسات كان من المفروض أن تتجنبها الدولة الاشتراكية ونعنـي بهـا البيروقـراطية والجيش المستقـل عن مشـاكل الطبقات الكادحة ، فترتب على ذلك إبراز جانب معين من الدولة الاشتراكية على حساب الجوانب الأخرى ، فأهملت الديمقراطية الشعبية ورقابة الشعب على أجهزة الحكم عن طريق القاعدة الجماهيرية والتنظيـم الثوري . كما ماتـت الديمقـراطية حتى داخل الأحـزاب التـي تدعـي أنهـا تقـدمية ، مما أضر إضراراً بالغا بالحياة الاقتصادية والتنمية وأعاق التفتح الذاتي للجماهير وكتم مواهبها .

وقد كان ذلك هو مأساة الأنظمـة الحاكمـة في العالـم الثالـث ، الاعتماد على الأسلوب الفردي في الحكم ، أسلوب الزعيم المفرد أو الرئيس المهيمن . حتى إن الأحزاب التي ناضلـت ضد الاستعمار عندمـا وصلت إلى السلطـة جنحـت إلى الأسلوب الفردي وأوغلت في قمع الديمقراطية ، تحت لافتات وشعارات موغلة في « الديمقراطية » ، أحياناً أو في « العنف الثـوري » أحيانـا أخـرى . . ولعـل هذا يفصح عن طابع أكثر هذه الثورات ، فهي ليست بالثورات الجماهيرية وإنما هي انقلابات « شلل »ومجموعات من الاصدقاء تتنازع السيطرة على مقاليد السلطة والحكم في غالب الأمر . .

ومن المعروف أن الدولة البرجوازية هي دولة رأس المال ضد مصالـح الشعـب وطبقاته العاملة (العمال والفلاحين) وأن الدولـة الاشتراكية هي دولـة الطبقـات الثورية ضد رأس المال والإقطاع والملكية الخاصة المستغلـة ، كما هي ضد أعـداء الثورة بالذات من غير الملاكين . هذا الخلاف الجذري بين طبيعة وميدان عمل كل من الدولتين يمنح لكل منهما نوعية مختلفة في نشاطاتها ونفوذها في الحياة الاقتصادية والسياسية . بينما تحدّ الدولة الرأسمالية من كل نشاط شعبي هدفه إعادة توزيع الثروات ، تشجع الدولة الاشتراكية ذلك ، وتقوم الدولة الاشتراكية ، على هذه المشاركة . إن المهمات الأساسية الملقاة على عاتق الدولة الاشتراكية (هذه هي المهمات الوحيدة التي لا تتعارض مع مصالح الكادحين) هي مهمات تطوير الحياة

الاقتصادية تطويراً مستمراً ولا متناهياً ، وخلق ديمقراطية شعبية واسعة ورقابة طبقية صارمة على كل ما يخص الحياة العامة . هاتان الميزتان ، « الديمقراطية الاقتصادية » والديمقراطية السياسية » ، يمنحان الدولة الإشتراكية مبرر وجودها « بل هذا هومبرر وجود الاشتراكية أصلاً) ، وإذا كان القمع ضرورياً للدولة والمجتمع الرأسمالي على نطاق واسع فانه في المجتمع الاشتراكي ليس ضرورياً إلا في المرحلة الأولى من الثورة ، مرحلة التحويل الاشتراكي لأن الرقابة الجماهيرية والديمقراطية الشعبية هما بحد ذاتهما قمع سلبي (من يجرؤ على مواجهة الشعب ؟) ، لذا فإن المهمة الأساسية للدولة هي الإسراع بالتنمية الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية الشعبية والحكم الاشتراكي .

صحيح أن البلدان التي في طريق التحويل الاشتراكي تتعرض للغدر والمؤامرات الإمبريالية ، ولكن الصخرة الكبيرة التي تتحطم عليها هذه المؤامرات هي الديمقراطية الشعبية والمبادرة الثورية للجماهير ، وإن الدولة الاشتراكية تمتاز عن سواها من الدول بكونها ذات طبيعة انتقالية ، إذ إنها تتلاشى مع تقدم الاشتراكية في العالم ، وفي بلادها الخاصة ، وإذا كانت صورتها النهائية ستقتصر على أمور إدارية فقط ، فإن عليها أن ترتب أمورها ، ومنذ اليوم الأول لاستلامها السلطة ، على ضوء هذه الحقيقة ، فلا تترك تلك المؤسسات التي تجنح نحو الاستقلال الذاتي كالبيروقراطية بل تخضعها باستمرار للرقابة الشعبية وتحد من اتجاهاتها الاستغلالية ، إن المجتمع الاشتراكي إذا اكتفى بان يطلق التناقضات من عقالها فقط ، فإنه سرعان ما ينهار . إنه يطرح مشاكل كمشكلة الدولة لكي يحسمها ، فإذا كسبت الدولة وجوداً خاصاً ، تكون قدوضعت البذور الأساسية للانحرافات والانتكاسات وهذه أمور تنعكس كلية على التحويل والتنمية الاشتراكيين .

مشاكل « الطريق الخاصة »

١ ـ هنالك ، فضلا عن مشكلتي الدولة والديمقراطية الشعبية ، مشاكل أخرى تتعلق بالطريق الخاصة ، إذ من المعلوم أن التاريخ لا يعيد نفسه ، وأن الأحداث التاريخية لا تتكرر آلياً ، وإن كان ذلك لا يعني أن الأحداث التاريخية لا تتشابه وأنها لا تظهر أبداً نقاط التقاء .

إن من الخطير جداً على الثورات التحررية والاشتراكية في العالم الثالث

اعتبارها التشابه الظاهري للأحداث تشابها في محتواها ، فليست كل الثورات الاشتراكية على نمط واحد ، ولا بد من زرع النظرية الاشتراكية العلمية في تربة الواقع القومي لتعطي ثمراً ، والمتطلع إلى التجارب الاشتراكية في عصرنا يرى أن لكل تجربة منها حركتها الخاصة وطابعها الخاص (رغم التشابه فيما بينها طبعاً) إن الثورة الروسية تختلف عن الصينية ، وهذه بدورها تختلف عن الكوبية والفيتنامية . وستختلف الثورة العربية عن هذه الثورات ، وإن كانت ستستفيد منها ، ستختلف عنها نظراً للتمزق القومي والسيطرة الإمبريالية والموقع الجغرافي ، وقبل كل شيء للحالة الخاصة ونعني الوجود « الصهيوني »

إن الثورة هي حالة خاصة ضمن إطار عام . وإذا كان الإطار العام (الاشتراكية العلمية) محدداً ومعروفاً (بصورة عامة أيضا) ، فإن دراسة الحالة الخاصة هي الشيء الرئيس الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة على الثورة العربية .

إن الاعتماد على النفس هو حجر الزاوية في البناء الاقتصادي ، وإن الاعتماد على القروض الخارجية يأتي في المرتبة الثانية ، كذلك هو الوضع بالنسبة للثورة ، فالاعتماد على ملاءمة النظرية مع الواقع هو الأساس الثاني ، وقد برهن التاريخ على أن النقل الحرفي والتقليد المباشر بصورة آلية لن يؤدي إلا إلى الفشل (من ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى إلى غانا إلى بعض تجارب في العالم الثالث في وقتنا الراهن) . ولعل عبقرية لينين وماوتسي تونغ وهوشي منه تكمن في ان كلا منهم قد اكتشف طريق الثورة الخاص في بلده وسار فيه بكل حزم وثبات .

٢ ـ هنالك كذلك مشاكل بناء الاشتراكية في بلاد ممزقة قوميا . إن التمزق القومي يفرض على الثورة حقيقتين أساسيتين :

أ ـ صعوبة بناء كل متكامل في بلد ليس بطبيعته إلا جزءا من كل .

ب ـ خطر ابتعاد الأقطار التابعة لأمة واحدة عن بعضها البعض بسبب اختلاف أنظمتها الاجتماعية . صحيح أن جماهير الأمة التي تعيش في بلدان رجعية تطمح باستمرار نحو التحرر وتناضل من أجله ، ولكن عالمية الصراع الطبقي ووقوف الاستعمار إلى جانب الرجعية يضع أمام النضال عقبات جدية ليس من السهل التغلب عليها .

وفضلا عن ذلك فإن حل المشاكل الطبقية حلا جذريا في إطار إقليمي سيخلق مشاكل طبقية قد تكون مختلفة بالنسبة للطبقة العاملة العربية مثلا ، مما قد يبعد هذه الطبقات عن بعضها ، ويجعل عملية الوحدة صعبة .

إن التنسيق الشامل بين الأقطار المتحررة والسائرة في طريق الاشتراكية سيكون على المدى الطويل ذا فائدة عظيمة بالنسبة لكل البلدان الممزقة قومياً ، لأنه سيخفف من مشاكل النمو المتفاوت ويضع حجر الأساس للوحدة المطلوبة .

٣ ـ هنالك مشاكل الهجوم الاستعماري الذي تتعرض له الشعوب ، والذي سيستمر ما بقي الاستعمار مسيطراً عالمياً وما بقيت عذابات وآلام مرحلة التحويل الاشتراكي . إن الاستعمار العالمي يعلم أن مصيره سيحسم على أرض بلدان العالم الثالث . لذا فهو يقوم بكل ما يستطيع لإعاقة التحويل الاشتراكي وانجاز الثورة الديمقراطية، فيتدخل عسكرياً تدخلاً مباشراً (فيتنام، الوطن العربي)ويتآمرمن الداخل ، والخارج ، ويرسل المرتزقة ويتحالف مع الطبقات الرجعية السائدة ويطور أشكاله (استعمار قديم واستعمار جديدة) ، ويشن حملات تضليل مسعورة ضد النظم الاشتراكية ويقيم مواعظ حول التطور البطيء والتدريجي والسلام الاجتماعي . . الخ وليس له من هدف سوى تحطيم الاشتراكية وقطع الطريق على انجاز مرحلة الثورة الديمقراطية وتحولها إلى الاشتراكية ، وهو فضلا عن ذلك يرهق الشعوب بنهبه فيفقدها القدرة على بناء اقتصادها سريعاً بعد تحررها منه ، لا بل إنه يتسلل إلى صفوف اليسار فيمزقه ويستغل خلافاته ويوعز حتى لأكثر عملائه رجعية بتبني الاشتراكية بقصد إفسادها وضرب جماهيرها . . الخ .

٤ ـ إن الثورة في بلدان العالم الثالث تعاني من تشتت اليسار وتمزقه وقد أصبحت هذه الظاهرة من أخطر الظواهر العالمية والقومية والمحلية .

هذه التمزقات وإن كانت تغني الحركة الثورية وتحث على البحث عن طريق خاص ، إلا أنها تضعف في نفس الوقت القوى الاشتراكية في البلدان التي تقوم بثورتها وتهددها بالتحول إلى تابع لها فتصبح مجرد ناطقة بلسانها ، تدافع عنها وتنسى مهمتها الأساسية في حسم القضية الاجتماعية .

إن الطريق المسمى باللارأسمالي الذى تنتهجه بعض بلدان العالم الثالث يمتاز

بتجميد القوى الرجعية وضرب مصالحها الطبقية وإطلاق قوى الشعب الثورية وإعطائها دورها الذي تستحقه في بناء الاشتراكية فإذا كان اليسار ممزقاً طال طريق التحويل الاشتراكي وكثرت آلامه ، وتضعضع مركز القوى الثورية التي تنجزه .

إن تشتت القوى الثورية يضر بها . إن إنجاز الثورة الديمقراطية والتحويل الى الاشتراكية ليست عملية ميكانيكية، ولكنها نتيجة عملية لمعرفة القوانين العلمية للمجتمع ولموازين قواه الطبقية والقومية ، وإذا كانت الثورة تعني السيطرة على التطور التاريخي عن طريق الإرادة الإنسانية المنظمة ودفع هذا التطور بأقصى سرعة ، وبأقل ألم ، إلى الأمام ، فإن النضال من أجل الثورة هو نضال ضد ما ترسب فينا من المجتمع القديم ، نضال من أجل إنسان أفضل ، إنه نضال من أجل الفرد للجميع والجميع للفرد ، وإن القوى الثورية في الوطن العربي عليها مسؤوليات في هذه المرحلة الخطيرة الصعبة مرحلة العودة إلى رحاب النظام الرأسمالي والهروب من المسؤولية النضالية من أجل الوحدة العربية والديمقراطية والاشتراكية .

إن الظرف الذي نمر به ظرف خطير وما على القوى الثورية في الوطن العربي إلا أن تندفع باتجاه النضال الجماهيري الموحد من أغادير إلى البصرة .



نظرية الثورة

من ابن خلدون إلى ماركس

تستهدف هذه الدراسة محاولة عامة لاستجلاء العلاقة العضوية بين النظرة العلمية الاجتماعية والنظرية الاشتراكية العلمية ، بين نظرية الثورة ومسيرتها عبر التاريخ العلمي للمجتمع من ابن خلدون حتى ماركس في عصرنا الحديث في تراث إنساني فكري علمي متصل ، يستشرف الثورية ويدين الاصلاحية والجمود .

وعندما نبحث حول ابن خلدون وحول ماركس ، فإننا نبحث في تيار واحد هو تيار « التأريخ العلمي » للمجتمع وتكوينه أو طبقاته ومناط السلطة فيه . وعلينا أن نأخذ من تراثنا منارة هادية تجعلنا نلج مطمئنين المياه العميقة في الفكر الأوروبي التي أحيطت في بلادنا بسحابات من التخويف والتشكيك واستثارة العواطف والحمية الدينية .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون ـ ساقية الجنزير
ت : ٣١٢١٥٦ ـ برقياً « موكيالي » بيروت
ص . ب . ١١/٥٤٦٠ بيروت

الثمن ٦ ل . ل .
أو ما يعادلها